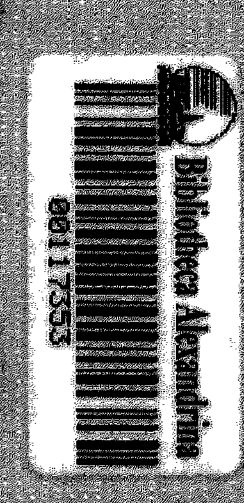
د. يعقوب يوسف الغنيم

الكويت تواجه الأطماع



مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م




الكويت تواجه الأطماع

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية

الغنيم ، يعقوب يوسف

الكويت تواجه الأطماع/ يعقوب يوسف الغنيم - ط ١ - الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٨م .

١٦٤ص ؛ ٢٤ سم .

الكشافات : ص ص

الببليوجرافيا : ص ص ١٥٥-١٦٢

ردمك ٢-١٦-٣٢-٩٩٩٠٦

١ . الكويت - تاريخ ٢ . الكويت - الحياة الاجتماعية ٣ . الكويت -العلاقات السياسية - الدولة العثمانية ٤ . الكويت - الحدود السياسية ٥ . الجزر الكويتية ٦ . العراق - العدوان العراقي على الكويت

ديوي 953.8

ردمك ٢-١٦-٣٢-٩٩٩٠٦
ISBN 99906-32-16-2

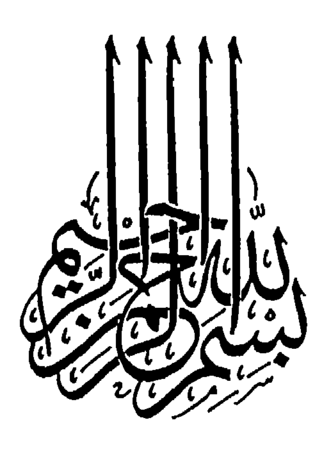
مركز البحوث والدراسات الكويتية ص . ب : ٦٥١٣١ المنصورية . (35652) ـ كويت
فاكس : ٢٥٧٤٠٧٨ ـ هاتف : ٣/ ٢٥٧٤٠٨١
بريد الإنترنت : E-Mail: Webmaster @ crsk.org
شبكة الإنترنت : Homepage: http: //www. crsk.org

د. يعقوب يوسف الغنيم

الكويت تواجه الأطماع

مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م




بسم الله الرحمن الرحيم



تصدير

يجيء هذا الكتاب واحدا من إصدارات المركز المتتابعة عن قضايا الكويت والوضعية السياسية والقانونية والتاريخية لها ، ولكنه يتميز بأنه يطرح مجموعة من النقاط والتساؤلات لا بأسلوب المؤرخ المحترف أو السياسي الذي يعطي تفسيرا للأمور وفقا لمعتقدات سياسية وطنية ، بل بأسلوب المتابع للأحداث المحلل لها وفق منطق علمي عقلاني يقدم القضايا مقرونة بأدلتها ، مشفوعة بالتحليل الواضح المدعم بالأدلة العلمية والمنطقية ، إلى جانب مجموعة من الوثائق والخرائط العالمية التي تذهب الشك باليقين ، وتضع القارئ أمام الحقائق كاشفة عن نفسها ، ومعبرة عن تآزرها بالصورة التي تفند كل الادعاءات ، وتبطل المزاعم والمناورات السياسية والإعلامية العقيمة التي لا يفتأ النظام العراقي يرددها بين آن وآخر .

ومع أن الكتاب قد أتى على هذه المزاعم ففندها ، وكشف النقاب عن زيفها وهشاشتها . فإن قضايا أخرى لها أهميتها لدى الرأي العام المحلي والعربي والعالمي قد ارتفعت إلى مستوى عال من الاهتمام بتحليلها ومناقشتها مناقشة علمية موضوعية ، وهو ما يميز نهج المؤلف وأسلوبه المميز في طرح القضايا ومناقشتها ، وهي كلها قضايا تتصل بالكويت نشأة وتاريخا وعلاقة بالدولة العثمانية ، وبالعراق الذي لايزال يردد

مزاعمه المفتراة على الرغم من قرارات الأمم المتحدة بترسيم الحدود وتخطيطها ورسم إحداثياتها وفقا لما استقر لدى الخبراء والمختصين من دلائل وشواهد ، وبعد بحث قانوني مستفيض لما قدمته كل من الدولتين من حجج وأسانيد بشأن حدودهما التاريخية والقانونية .

ويقف الكتاب أمام جزيرتي وربة وبوبيان اللتين كانتا مثار أوهام وأطماع وتناقضات عراقية ، يبدّدها كلها موقف قانوني مستند إلى التاريخ والواقع ، فكلها تؤكد - كما ورد في الكتاب - اضطراب العراق في دعواه ملكية هاتين الجزيرتين تارة ، وطلب تأجيرهما تارة أخرى ، والنظام العراقي في هذا الموقف المضطرب يغض النظر تماما عن الاتفاقية التي عقدت بين بريطانيا وتركيا ١٩١٣م ، وعما ورد في ختام مذكرة كتبت في أعقاب هذه الاتفاقية ، وما صاحب ذلك من تحقيقات وتمحيص في أمر الحدود ، وما ورد كذلك في خطاب نوري السعيد رئيس وزراء العراق الصادر ١٩٣٢م الذي يؤكد فيه أن جزر وربة وبوبيان وفيلكا وعوهة وكبّر وقاروه وأم المرادم تخص الكويت .

وليس بعد الإقرار أو الشهادة على النفس من دليل يوقف هذه المغالطات عند حد معقول أو مقبول .

وفي الحقيقة لقد أصبح فشل النظام العراقي في إثبات دعاويه المتكررة دليلا آخر على بطلان هذا الحق المزعوم ، كما هو تماما دليل حقد دفين ، وثمرة شديدة المرارة لحسابات خاطئة لم يقتصر ضررها على الكويت وحدها ، بل تجاوزها إلى العراق نفسه ، وإلى مقدرات الأمة العربية وثرواتها ومصالحها السياسية والدولية .

وإذا كان لابدّ من تقدير لهذا الجهد الدؤوب في تجلية الحقائق وعرضها بهذا المنحى

المنهجي في البحث والاستقصاء ، فإننا نأمل أن يتواصل عطاء أبناء الكويت البررة بها في خدمة قضاياها السياسية والتاريخية والأدبية والاجتماعية .

والله خيرٌ حافظا وهو أرحم الراحمين .

رئيس المركز

أ .د عبدالله يوسف الغنيم



مقدمة

ما كنا نتمنى أن يحدث ما نحن فيه من وضع محزن بسبب هذا الاختلاف القائم بيننا وبين جارنا العراق ، فهو مهما كان الخلاف بلد عربي له تاريخه ، وتأبى عروقنا العربية أن تنظر إليه إلا بالنظرة الحسنة ، ولكن ما يجابهنا من بعض أهله وقادته شيء أكبر من الاختلاف ، إذ صعدوه إلى الغزو ، وهم بعد التحرير لا يزالون يرددون النغمات السابقة التي تنبئ عن أطماع لا تنتهي ، ونوايا سيئة مقيمة في نفوسهم لا تزول . إن ما يجابهنا من بعض أهل العراق وقادته يدفعنا إلى الوقوف موقف المستنكر الذي يستحيل عليه أن يتصور أخا أو صديقا يقابل أخوته وصداقته بمثل ما قابلنا ويقابلنا به هؤلاء منذ الفترة من ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ حين نفث الملك غازي سُمَّه تجاه الكويت ، وحتى اليوم .

إننا لا نستطيع السكوت على الادعاءات والافتراءات وتزييف الحقائق التي نُجابه بها صباح مساء من كافة أبواقهم الدعائية التي ألبسوا بعضها اللباس العلمي ، فأصبحوا يؤسسون المكتبات في الخارج لكي تنشر لهم كتبا مليئة بالأغاليط ، ومخالفة للمنهج العلمي الذي ينبغي أن يسير عليه كل بحث مبني على أسس علمية سليمة . فهم يتحدثون مرة عن علاقة الكويت بالدولة العثمانية الغاربة ، وتأثير ذلك في استقلالها أملا في الحصول على دليل يضمون به الكويت إلى أفلاكهم ، وأحيانا يكيلون الاتهامات للكويت حتى إنهم أثاروا –

ويا للعجب- مسألة مقدار نسبة الرسوم الجمركية في الكويت باعتبار أن انخفاضها يؤثر في العراق ويعيق تقدمه ، ومرة يتقنعون بقناع الوحدة العربية التي أفشلوها عندما عقدوها في مراحل سابقة مع دول عربية أخرى ، وعندما ينتهون من كل ذلك يعودون إلى الهذر الخاص بقولهم إننا نضارب عليهم في أسواق النفط فنقطع أرزاقهم وكأننا البلد الوحيد المصدِّر للنفط في العالم .

إن هذه الأمور وغيرها هي التي دفعت إلى كتابة هذا الكتاب ، فالحقائق لابد لها أن تظهر ، والأكاذيب لابد لها من أن تطمس ، مع علمنا أن هذه الأمور التي أشرنا إليها لن تكون آخر ما عندهم ضد الكويت ، فهم في كل يوم يبتدعون سببا من أسباب شن العداوة علينا ، ويغذون آلتهم الإعلامية بكل الافتراءات التي يمكن أن تصدر عن عقولهم التي نشأت على موقف معروف من الكويت وأهلها ، ولكننا نكتفي بما هو متوافر الآن من أقوالهم كي نرد عليه ، وكم كنا نود لو أن أبناء الشعب العراقي يستطيعون الاطلاع على ما نكتب حتى يتمكنوا من التمييز بين ما نقدمه من حقائق وما يقدمه لهم نظامهم من أباطيل .

ستظل الكويت شامخة -بإذن الله- وسيبقى نظامها السياسي قويا لا تهزه الرياح ، وسيبقى أبناؤها يرفعون علمها ، ويؤدون دورهم في خدمتها وإعلاء شأنها ، وهم يسيرون في مضمار التقدم والرقي ، وقد أثبت الغزو العراقي الغاشم طيب عنصرهم ، وقدرتهم على مواجهة الأحداث مهما عظمت ، فصمدوا متحدين ، وكانوا شوكة في حلوق المحتلين ، وقام هؤلاء الأبناء بعد التحرير بإعادة بناء وطنهم بهمة ونشاط ، حتى عاد هذا الوطن أجمل وأكمل مما كان عليه قبل الغزو ، ولقد رأى العالم في إطفاء حرائق النفط التي افتعلها المحتل ، وفي إعادة التعمير معجزة بكل المقاييس .

وسوف نظل نواصل طريقنا في كتابة تاريخ الكويت ، وتوضيح ما انطمس منه ، مع تحري الصدق والوضوح في كل ما نكتب ، بعيدا عن العاطفة الضارة ، أو الحقد الذي يكتب به أولئك الذين تحدثنا عنهم .

والله ولي التوفيق .

د . يعقوب يوسف الغنيم



تساؤلات

لم تحظ الكويت بالاهتمام البالغ من قبل المؤرخين ، وبخاصة أولئك الذين عاصروا نشأتها وبداية ازدهارها ، ويبدو أن صعوبة الحياة ، وقسوتها أحيانا وانقطاع الاتصال بين عدد من البلدان العربية أدى إلى تجاهل هذا الجزء المهم من بلاد العرب ، فلم نجد له من الذكر إلا بعض الإشارات التي لا تغني قراءتها عن ما هو مطلوب في هذا المجال ، ولا تسد غليل المهتم بدراسة تاريخ البلاد على مر السنين ، وإذا تركنا جانبا أولئك المؤرخين الذين كنا نأمل في أن يمدونا بمعلوماتهم عن وطننا وبخاصة مَنْ كتَبَ منهم عن القرون المتأخرة التي كانت الكويت فيها دولة قائمة لها اسمها ونشاطها وعلاقاتها ، فإننا نجد أن أول ما يمكن أن نجده عن الكويت هو ما كتبه الرحالة الأجانب الذين عمد بعضهم إلى الحديث مطولا في وصف البلاد وذكر بعض من ملامح الحياة فيها ولم يرد ذكرها على حد علمي عند الرحالة العرب إلا ما أورده مرتضى بن علوان سنة ١٧٠٩م[1] وهو قليل لا يشفي غلة ، دعك من بعض الرحالة العرب الآخرين كالريحاني[2] الذي يعتبر عمله متأخرا جدا لا يغطي الفترة التي كنا نأمل في أن نعرف عنها ما هو خاف حتى الآن .

الكويت وتاريخها

أما ما يعتبر -بحق- تاريخا للكويت ، فهو ما كتبه الشيخ عبدالعزيز الرشيد في كتابه «تاريخ الكويت» ، وما كتبه الشيخ يوسف بن عيسى في كتابه صفحات من تاريخ الكويت ، وقد طبع الأول في سنة ١٩٢٦م وطبع الثاني للمرة الأولى في سنة ١٩٤٦ .

---

(١) انظر : رحلة مرتضى بن علوان ١٧٠٩م، تحقيق الدكتور سعيد بن عمر آل عمر، ونشر جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية سنة ١٩٩٧ ، ص ٨٢.

(٢) أمين فارس الريحاني من مواليد لبنان سنة ١٨٧٦م، له مساهمات أدبية كثيرة، وقام برحلات متعددة كتب عنها بعض الكتب، وله كتاب سماه «ملوك العرب» كتبه في ٢٧/ ٥/ ١٩٢٤ ميلادية وعقد فيه فصلا عن الشيخ أحمد الجابر الصباح .

وقد كانت لهما فرصة الاتصال بمن هم أكبر منهما سنا ، واستطاعا الحصول منهم على معلومات في غاية الأهمية ، ولكنهما لم يتجاوزا البحث في التاريخ المنطقة الواضحة ، وهي مرحلة قيام سلطة الشيخ صباح الأول على اختلاف عند المؤرخين في وقت قيامها ما بين ١٦٩٨م أو سنة ١٧١٨م بناء على اختيار أبناء البلاد له حاكما عليهم . ولست أنسى العدد الكثير من الكتب التي صدرت في السنوات الأخيرة حول موضوع تاريخ الكويت ، ولكني أعتبر أن الكتابين اللذين أشرت إليهما هما الأصل الذي بنى عليه اللاحقون إلا بعض إضافات هنا وهناك ، مع الاستفادة مما ورد في المراجع الأجنبية التي يحتاج ما ورد فيها إلى تحقيق ومزيد دراسة ، وبخاصة أننا نجد بعضها يعارض بعضا في كثير من الأقوال . على أنني لا أنكر لهؤلاء الذين كتبوا في هذا الموضوع المهم جهدهم ودأبهم وحرصهم على تقديم المعلومة الصادقة ، وأقرر أن الأمر لا يزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة علنا نصل إلى نتائج تجلي أستار المرحلة السابقة التي لا يشك إنسان في وجودها ، ووجود الكويت فيها .

لقد اطلعت على عدد كبير من الكتب التي عالجت موضوع تاريخ الكويت أو درست بعض المسائل المتعلقة بالحياة في هذه البلاد ، منها ما كان مكرسا لهذا الموضوع ومنها ما تحدث عرضا عنه ، وقد وجدت نفسي أتساءل عدة تساؤلات أتمنى أن تكون سبيلا إلى معرفة ما خفي من أمر تاريخ الحقبة التي أشرت إليها ، كما أتمنى أن تكون مجالا لبحث الباحثين في هذا الأمر ، وهذه التساؤلات هي :

١- إن الفترة التي حددها المؤرخون لبداية حكم الشيخ صباح الأول ، وهي فترة لنا أن نختار لبدايتها سنة ١٦٩٨م أو ١٧١٨م[1] لابد أن تكون قد سبقتها فترة حكم فيها الناس أنفسهم بأنفسهم إلى أن استقر رأيهم على اختيار حاكمهم

(١) بناء على ما قرره عدد من المؤرخين .

وهو ما قاله عبدالعزيز الرشيد ، ولكن هذه الفترة هي نفسها التي زار الكويت فيها مرتضى بن علوان فوجدها كما قال[1] : « . . . ثم إلى مضي خمسة عشر يوما ؛ دخلنا بلدا يقال لها الكويت بالتصغير [وهي] بلد لا بأس به تشابه الحسا إلا أنها دونها ، ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهها ، وكان معنا حج[2] من أهل البصرة فرق عنا من هناك على درب يقال له الجهراء ، ومن الكويت إلى البصرة أربعة أيام وفي المركب [البحري] يوما واحدا لأن مينت[3] البحر على كتف الكويت ، وأما الفاكهة والبطيخ وغير ذلك من اللوازم يأتي من البصرة في كل يوم في المركب لأنها أسكلة[4] البحر ، أقمنا بها يوما وليلتين ، وتوجهنا على بركة الله تجاه النجف عشرة[5] الشهر المذكور ، وهذه الكويت المذكورة اسمها القرين ، ومشينا قبل وصولنا إليها على كنار[6] البحر ثلاثة أيام ، والمراكب مسايرتنا والمينة على حدود البلدة ، من غير فاصلة ، وهذه البلدة يأتيها ساير الحبوب من البحر حنطة وغيرها لأن أرضها لا تقبل الزراعة حتى ما فيها شيء من النخيل ولا غير شجر أصلا ، وأسعارها أرخص من الحسا» .

أسئلة حول آقدمية الكويت

وهي الفترة التي نسخ فيها مسيعيد بن أحمد بن مساعد بن سالم كتاب الموطأ عندما كان يعيش في جزيرة فيلكا الكويتية سنة ١٦٨٢م .

وهي قريبة من الفترة التي تولى فيها القضاء في الكويت محمد بن فيروز سنة ١٧٢٢ ، وهذه قريبة من الفترة التي ولد فيها عثمان بن سند المؤرخ المشهور في جزيرة فيلكا وكان ذلك في سنة ١٧٦٦م .

---

(١) ص ٨٢.
(٢) حجاج.
(٣) ميناء.
(٤) ميناء.
(٥) الحادي عشر من الشهر.
(٦) ساحل البحر.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وأفضل
الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وآله الطاهرين وأصحابه نجوم الدين
وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله الغني الثاني مرتضى بن علي بن علوان أنني قد حججت
بيت الله الحرام في أيام الصبا وعنفوان الشباب وذلك في عام ثمانية وثمانين
بعد الألف من هجرة من له الشرف وكتبت منازل الحاج كل منزلة باسمها
فلما من الله علينا بالوصول إلى الوطن تذكرنا ما صنعنا من الغفلة وهو أن لو كنا
ضبطنا كل ثان سيرنا كم ساعة لعلمنا بالعروض من الشام إلى عرفات كم ساعة
نحتاج على أنفسنا أن من الله علينا بالحج إلى بيته الحرام ثانيا نستعلمن ما فاتنا
أولا ما ذكرنا من ضبط المسافة وإن كان العلم في ذكرها يغني من شيء فهو من باب
العلم بالشيء فأقول لما أن من الله علينا بالحج ثانيا ولله الحمد وتوجهنا من الشام

2. Hajj

وذلك في سنة عشرين ومائة وألف بيسر الله ذكر صحبة الشيخين الكريمين الأخوين

1120

الأجلين مولانا الشيخ الأجل الفاضل والعالم النبيل الكامل حاوي رياسة الدنيا
والدين مولانا الشيخ زين العابدين وأخيه الأعز الأفضل والعالم العامل الأكمل
الموفق في الدنيا والدين شقيقه الشيخ جمال الدين ولدي المرحوم المبرور ذوي
الفضل والمحاسن المعروف بحسن الخلق والمناسم مولانا المرحوم وعمنا المبرور
الشيخ محمد قاسم سقا الله ثراه صبيب الرحمة والرضوان وجمعنا به في مستقر
رحمته في غرف الجنان بمحمد وآله سيد ولد عدنان وسيدنا الله لنا ولهم العناية
والتوفيق بمحمد وآله أولي التحقيق وكان أمير الحاج إذ ذاك الوزير المكرم نصوح محمد
باشا كافل الشام أدام الله أيامه وكان السردار فخر الأعيان عبد الله آغا
الينكجرية بدمشق والجاويش محمد آغا المعروف بكتكوت وقاضي الركب مع
قضاء مكة المشرفة مولانا المحترم عبد الله بن حامد أفندي حفظه المعيد المبدي وذلك
(٢٠) أ

الصفحة الأولى من كتاب رحلة مرتضى بن علوان

اليومي خمسة عشر يومًا دخلنا بلدًا يقال لها الكويت بالتصغير
بلدة بأس بها تشابه الحسا إلا أنها دونها ولكن بحارتها وأبراجها
تشابهها وكان معنا ج من أهل البصرة زفت عنا من هناك على
درب يقال له الجهرا ومن الكويت إلى البصرة أربعة أيام وفي المركب
يومًا واحدًا لأن سفينة البحر على كتف الكويت وأما الفاكهة
والبطيخ وغير ذلك من اللوازم يأتي من البصرة كل يوم في المركب
لأنها استكنت البحر أقمنا بها يومًا وليلتين وتوجهنا على بركة
الله [illegible] النجف الأشرف نهار الأحد عشري الشهر المذكور
وهذه الكويت المذكورة اسمها القرين ومشينا قبل وصولنا إليها
على شاطئ البحر ثلاثة أيام والمراكب مسايرتنا والبندر على
حدود البلدة من غير [illegible] وهذه البلدة يأتيها سائر الحبوب
من البصرة وغيرها لأن أرضها لا تقبل الزراعة حتى ما
فيها شيء من النخيل ولا غير شجر أصلا وأسعارها أرخص
من [illegible] لكثرة الدفع من البصرة وغيرها ورأينا هلال رجب
الثاني ليلة الخميس قبل وصولنا النجف الأشرف بستة أيام

القسم الذي كتبه ابن علوان عن الكويت

أنتا اشترينا وأباها جمالاً على سبيل التركة وكانت ساعة بركة والمقصد
في ذلك حوادث باننا في الطريق وخوفنا أن نقع مع بعض المقومين في المناصب
المهلكة خرجنا بعد أن صرّنا وخرجنا من منزلنا المبارك بدمشق بها اللثاثة
بعد أن صلينا الظهر وهو اليوم السادس والعشرين من شهر شوال المبارك سنة
عشرين ومائة وألف وقد كان مضى من كانون الأول عشرين يوماً والفائدة في
ذكر كانون ليعلم السامعون أنه فصل شتاء هتون وليل أطول من نهاره وكان
توجهنا مع الركب الحلبي والسبب الداعي لتأخرنا عن الشامي أنه توجه يوم الخميس
حادي عشر الشهر المذكور صار في ذلك اليوم مطر عظيم غزير مدرار هتون
طرد النوم من العيون وأجرى من الجفون عيون وعطل الناس عن الشئون واتصل
بالجمعة والسبت فمن كان له النصيب توجه ذلك اليوم واستوفى ما ناله من النصب
والنصيب ولا شك أن الأجر على قدر المشقة ومن كان له بالتوفيق أدنى نصيب
تخلف إلى نهار الثلاثاء المذكور وهو السادس والعشرون من الشهر المذكور
وكلا منهم وعد الحسنى فخرجنا بمن شيعنا من الأولاد والأحفاد والأقارب
والأصحاب والأعزاء والأحباب إلى محل يقال له المقيبرة وقرأنا ما تيسر من
الكتاب حال الوداع وسيلت أدمعهم فضلاً حسن الاجتماع لهم

ومن حين فارقنا عزيز حبائبهم ... ما نالنا مكروه إلا فراقهم
فأسأل ربي أن يطيل بقاءهم ... ويمهلني حتى أنال لقاءهم
ولا برحوا في أسود العين شخصهم ... مقيم وسوداء الفؤاد مقرهم
لقد باعني يوم التوديع دمعهم ... فلا فرق الرحمن شملاً يضمهم
وسيلة ربي بعد أن عاد ركبهم ... تحفهم في كل طريق يعمهم

وبتنا تلك الليلة بمنزلة دنون وما وصلنا إلا بعد نوم العيون وكان
سيرنا خمسة من الساعات ومنها سرنا إلى الصنمين فرأينا آثاراً من سبقنا
من الركب الشامي في غاية الحين وكان سيرنا عشر ساعات وقمنا منها إلى المزيريب

الصفحة الثانية من كتاب رحلة مرتضى بن علوان وفيها تاريخ رحلته إلى الحج في سنة ١١٢٠هـ

فهل من المعقول أن تكون هذه الملامح -التي وضحت مما تقدم- ملامح دولة تعيش في أيامها الأولى؟ إن العمارة، ونظام العيش، والعلاقات الاقتصادية مع الجيران، وتعلم العلم، والكتابة فيه، والمجتمع الذي يعيش في ظل العدالة بوجود قاض شرعي معروف، كلها تدل على استقرار وأمن وحياة مستمرة آخذة في التصاعد إلى الأفضل، وكلها تدل على سبق نشأة البلاد للفترة التي أشرنا إليها، وذلك بوقت طويل .

أسئلة حول الكويت والقرين

٢- من الواضح الآن أن الكويت أو القرين كانت كيانا سياسيا قائما في سنة ١٦١٣م وهذا التاريخ سابق على ما ذكر سابقا عن بدايات الكويت، وقد ورد ذكر ذلك في كتاب «روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين» لمحمد بن عثمان بن صالح الذي ذكر أن نشأة الكويت كانت في سنة ١٠٢٢هـ وهي تعادل سنة ١٦١٣م وكذلك : «التاريخ السياسي للكويت» من تأليف ج . أ . سلدانها الذي أكد ذلك[١]، والجزء الثالث من مجموعة الوثائق العربية للممثلية السياسية في الكويت وفيه صورة خطاب من الشيخ مبارك الصباح بتاريخ ١١ مارس ١٩١٣م يذكر فيه أن تاريخ إنشاء الكويت كان في عام ١٠٢٢هـ وهي توافق ١٦١٣م . وإذا ربطنا هذا بما سبق أن أشرنا إليه من معالم بشرية وتاريخية، وبخاصة إذا تذكرنا مثلا مسيعيد بن أحمد بن مساعد بن سالم ناسخ كتاب الموطأ في سنة ١٦٨٢م بجزيرة فيلكا الكويتية ثم حسبنا المدة بين تاريخ النسخ وتاريخ مولده المتوقع قبله .

أسئلة حول الحياة في الكويت في فترة التأسيس

فكيف كان الناس يعيشون في هذه الفترة؟ وما نظام الحياة عندهم؟ وما شكل الحكم الذي يرعاهم؟

٣- يقول صاحب كتاب تاريخ هجر[٢] : «ولما استقرت السلطة في الأحساء

---

(١) نقلا عن بيللي كما سيرد في موضعه .

(٢) ص ٢٤٨، ج٢ تأليف عبدالرحمن عثمان آل ملا طبع الأحساء سنة ١٩٩١م .

بيد براك (بن غرير) شرع في ترتيب أمور البلاد ، فضبط الأمن ، ورمم بناء الحصون والقلاع ، وسد الثغور بالرجال ، وبنى على طرق القوافل مخازن التموين ، كما أسند إمارة قطر لآل مسلم من الجبور ، كما أنشأ البناية المسماة الكوت التي آلت فيما بعد إلى العتوب وأصبحت نواة لتأسيس دولة الكويت» .

ونراه في الوقت نفسه يقول إن دولة بني خالد في الأحساء ، تأسست في سنة ١٦٧١م وفي قول آخر سنة ١٦٦٩م .

أسئلة حول بناء الكوت

فكيف ينسجم تاريخ إنشاء الكوت الذي توفى بانيه براك بن غرير سنة ١٦٨١م وقيل ١٦٨٢م مع تاريخ نشأة الكويت سنة ١٦١٣م الذي أشرنا إليه[١]؟ وكيف يترك بنو خالد موقعا بمثل هذه السهولة له إطلالته على عدة أماكن مهمة من شرقي وشمال شرقي الجزيرة العربية وله وجوده على الخليج العربي ونشاطه التجاري المعروف ، دون سبب مقنع؟ ثم ما معالم وجودهم في الكويت غير الكوت الذي قيل إنه بني في أرض خالية من السكان من أجل إيداع بعض المواد الغذائية والمعدات الحربية فيه إلى حين الحاجة؟ بينما الأمر يخالف ذلك إذ يبدو أن الأمر يتعلق بحماية السكان قبل أن يبنى سور البلاد ـ ومن يحمي السكان غير أنفسهم ـ فهل الأمر على ما نتصوره هنا؟

ثم إن الاختلاف حول باني الكوت من بني خالد كبير جدا فمنهم من قال إنه براك بن غرير ومنهم من قال إنه محمد الأصقه بن عريعر المتوفى سنة ١٦٩١م أو عقيل بن عريعر ، وهذا الاختلاف يثير الشك في أمر الدقة في الرواية[٢] .

٤ – عرفنا مما كتب المؤرخون أن العتوب مجموعة من القبائل العربية منهم

(١) مما يؤكد قولنا هذا هو ما تردد من أن براكا بنى الكوت قبل وفاته بعشر سنوات أي ما يقارب سنة ١٦٧٠م أي في سنة تأسيس دولة بني خالد في الأحساء ، تقريبا .
(٢) يرى عبدالعزيز الرشيد وأحمد البشر الرومي في كتابه مقالات عن الكويت أن باني الكوت هو محمد الأصقه بن عريعر ، وأضاف سيف الشملان والنبهاني عقيل بن عريعر .

من يرجع أصله إلى قبيلة عنزة الكبيرة ، ومنهم من ينتمي إلى غيرها ، وممن ينسب منهم إلى عنزة الصباح والخليفة ، وقد ذُكر أن هذين الفرعين مع مجموعة ثالثة هي مجموعة الجلاهمة غادرت نجدا في سنة من السنوات لسبب من الأسباب ، فقدمت إلى الكويت واستقرت فيها بعد مرحلة من التنقل ، وبينما بقي آل الصباح في هذه البلاد ليتولوا حكمها بناء على ترشيح ورغبة من سكانها ، انتقل آل الخليفة إلى جهة أخرى ليقيموا فيما بعد دولتهم في البحرين ، وقد اختلف في سبب انتقال هذه المجموعات من مقرها الأصلي ، وذُكر لذلك عدة أسباب ، كما اختلف في تحديد التاريخ الذي انتقلت فيه إلى الكويت وبدء استقرارها فيها ، ولا يعنينا هنا ذكر أسباب الانتقال بقدر ما يعنينا تحديد تاريخه ، وهو ما ليس له تحديد متفق عليه ففي حين تردد أن تاريخ هذه الهجرة هو سنة ١٧١٦م كما ذكره عدد من المؤرخين فإننا نجد آخرين منهم يختلفون حوله وقد ذكر الدكتور أحمد أبو حاكمة أن الهجرة ربما كانت ضمن هجرة عنزة الكبرى التي تمت في أواخر القرن السابع عشر الميلادي حينما هاجرت عنزة وغيرها من قبائل شرقي الجزيرة بسبب القحط من منازلها ، ولم يجد الدليل الكافي على تحديد زمن هذه الهجرة بالضبط ، فأضاف[1] : «غير أننا نعرف أنه قد مرت بقلب جزيرة العرب سنوات جدب عديدة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر ، وقد دعا ذلك الجدب الكثير من القبائل للهجرة ، ولابد أن يكون العتوب من الذين هاجروا إلى شرقي الجزيرة ، كنتيجة لذلك الجدب» .

أسئلة حول هجرة العتوب

وهكذا تظهر أمامنا التساؤلات ، فهل كانت الهجرة المذكورة في سنة ١٧١٦م كما قيل أو خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر كما ورد في أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما الدكتور أبو حاكمة؟ وهل يمكن الاعتماد على الظن الذي ساد جميع الأقوال للحصول على التاريخ الحقيقي لرحلة العتوب التي ارتبطت بشكل ما بتاريخ نشأة الكويت؟

---

(١) أحمد أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث، طبع ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، ص١٢ .

٥- تولى الحاكم الثاني للكويت من آل صباح وهو عبدالله بن صباح بعد وفاة والده ، وكان ذلك في وقت اختلف في تحديد بدايته ، فقد ذكر لوريمر أنه في سنة ١٧٧٦م وذكر يوسف بن عيسى القناعي أنه في سنة ١٧٤٦م وذكر سيف مرزوق الشملان أنه في سنة ١٧٤٣م وألن رش ١٧٥٦م وأحمد أبو حاكمة ١٧٦٤م[١] ، ومع هذا الاختلاف فمن الواضح أنه كان في فترة قريبة من فترة تأسيس الكويت التي تداولها الكثيرون من الكتاب ، وفي فترة حكمه يقول عبدالعزيز الرشيد ؛ حدثت معركة الرقة التي لا حاجة لنا بذكر تفاصيلها ولكننا نشير هنا إلى أن الموقع كان في عرض البحر بالقرب من جزيرة فيلكا ، وقد خرجت السفن الكويتية إلى بني كعب ، الذي قدموا بقصد الهجوم على البلاد فصدوهم وأعادوهم خائبين ، وحين ذكر الرشيد أفعال الكويتيين في هذه المعركة قال[٢] : «وهجموا على كل سفينة وحدها واستولوا على ما فيها من ذخيرة ومدافع بعد أن قتلوا من قتلوا ، ثم كروا راجعين إلى وطنهم وهم شاربون كأس العز والنصر ، فنصبوا المدافع على ساحل البحر ونصبوا شيئا منها داخل البلد تذكارا لانتصارهم» .

فإذا كان هذا شأن الكويتيين في ذلك الوقت المبكر ، فهل من المعقول أن يكون لهم كل هذا الاستعداد والعُدَد في فترة قصيرة جدا قريبة من تاريخ النشأة المذكور؟

ماذا عن القرين ؟

٦- من الأسماء التي ذكرت لهذه المنطقة قديما اسم القرين (تصغير قرن) ومن الواضح أن هذا الاسم بموقعه الذي ذكر أنه قريب من منطقة الشويخ الحالية ، كان اسما شائعا على البلاد قبل أن ينطلق الاسم الجديد ، ويأخذ مكانه ، ولا شك في أن هذا الموقع كان مأهولا ، وإلا لما ثبتت تسميته على عدد

(١) مذكرة حول النظام السياسي لدولة الكويت من إعداد مركز البحوث والدراسات الكويتية . .
(٢) تاريخ الكويت، القسم الأول ج٢ ، ص٣.

من الخرائط الجغرافية القديمة ، إذ بين يدينا خريطة من تلك الخرائط هولندية المنشأ ، ونشرها فان كيلين عام ١٧٥٣م كما نشرها (سلوت) في كتابه أصول الكويت[١] وأصلها محفوظ في مكتبة الأرشيف الوطني العام لهولندا ، ومن المعروف أن الأسطول الهولندي في ذلك الوقت كان يجوب الخليج ، وله فيه أعمال تجارية معروفة كما أن له ممثلية تقوم بكافة الاتصالات المتعلقة بالمصالح الهولندية في ذلك الوقت . وليس من شك في أن هذا الموضع لم يذكر إلا لوجود سكان فيه ، عرف الهولنديون اسمه منهم ، بدليل أن الخريطة لا تحتوي عددا كبيرا من أسماء المواقع الصحراوية عديمة السكان . والسؤال المطروح هنا متى تأسست الكويت تحت اسم القرين؟ وما طبيعة الحياة فيها؟ ومن هم حكامها؟ ولماذا زال اسم القرين فيما بعد؟

الكويت في الخرائط القديمة

٧- وعلى القياس السابق فإن كاظمة أيضا كانت مسكونة في الوقت الذي رسمت فيه خريطة الجغرافي الفرنسي نيكولاس سانسون التي نشرت عام ١٦٥٢م ، وأوردها سلوت في كتابه[٢] الذي ذكرناه سابقا وفيها تبدو كاظمة خارجة من حدود الإقليم العثماني ، وفي الخريطة التي وضعها الأخوان أوتنز للدولة العثمانية وفارس ، التي عرضت للبيع عام ١٧٣٧م بدت كاظمة ، كما بدت الحدود الفاصلة بين أراضي الكويت وأراضي الدولة العثمانية ، ويقول الأخ الدكتور عبدالله يوسف الغنيم عن الخريطة الفرنسية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر لراسمها هراولي[٣] : «الحدود الشمالية لمنطقة الكويت قديمة واضحة المعالم ، وقد دونتها العديد من الخرائط ، وفي هذه الخريطة التي تنتمي إلى منتصف القرن الثامن عشر نجد أن الحدود قد رسمت بشكل يقترب كثيرا من الحدود الحالية ، والميناء الرئيسي عند رأس الخليج هو كاظمة ، وهو الاسم

(١) B. J. Slot, The Origins Of Kuwait, Ej-Brill, Leiden, The Netherlands and New York, 1991, p. 18.

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٣) ص ١٨ ، الكويت . قراءة في الخرائط التاريخية . الطبعة الثانية سنة ١٩٩٤ . طبع مركز البحوث والدراسات الكويتية – الكويت .

الوحيد المذكور في هذه الخريطة ضمن منطقة الكويت ويبدو من الخريطة أن كاظمة كانت حلقة وصل برية بين شرق الجزيرة العربية ورأس الخليج» .

وأكثر من ذلك ؛ فقد ورد ذكر جزيرة فيلكا في خريطة نشرها جان لنشوتن في هولندا عام ١٥٩٦م[١] وذلك تحت اسم جزيرة الماء I. Dagoada ، ويؤكد القول أن هذا المسمى هو لجزيرة فيلكا كما في الخريطة التي رسمت عام ١٧٥٨م ونشرت في باريس عام ١٧٧٦م وفيها كتب بجوار هذا الاسم أوفيلكا ، وقد كتبت في هذه الخريطة كاف فيلكا شينا وهو قريب من الكاف المكشكشة التي ينطق بها سكان المنطقة .

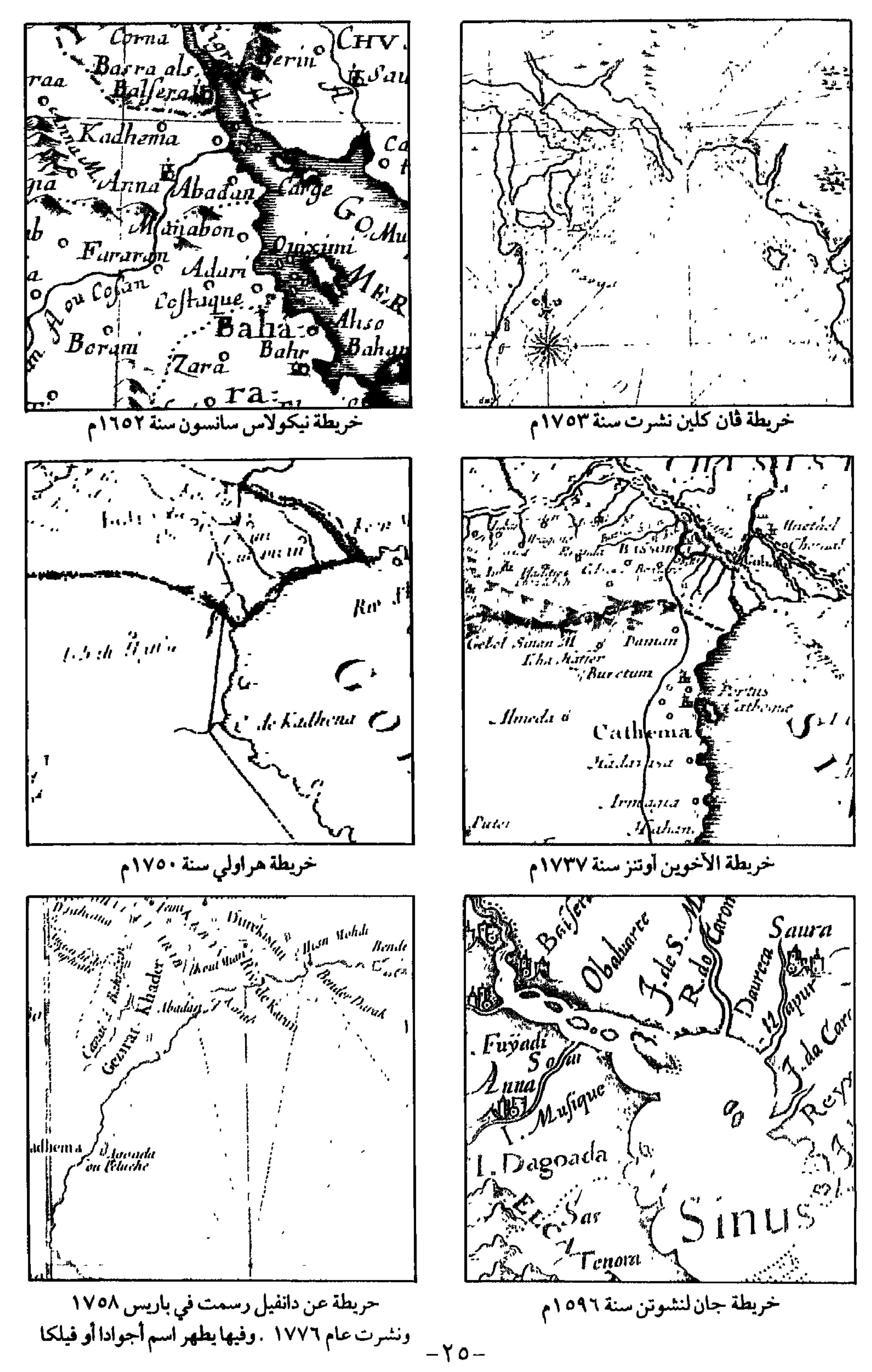
وقد ورد ذكر القرين في خريطة نيبور[٢] الذي قام برحلته إلى المنطقة سنة ١٧٦١م وفيها من المواقع الكويتية إلى جانب القرين . خور عبدالله وبوبيان وفيلكا .

كما ورد اسم القرين في الخريطة التي نشرها لونجمان وشركاه في لندن عام ١٨٢٩م ، بل أكثر من ذلك فقد كان موقع الكويت في هذه الخريطة محاطا بخط أحمر ضمن الجزيرة العربية منفصلا عن بقية الأماكن الشمالية[٣] .

وحول الخريطة الألمانية التي طبعت في شتوتجارت في القرن التاسع عشر يعلق الدكتور عبدالله يوسف الغنيم قائلا[٤] : «تبين هذه الخريطة أن الكويت جزء من الجزيرة العربية ولا علاقة لها بالوحدات السياسية المجاورة وقد أخذت جزيرتا وربة وبوبيان وكذلك فيلكا نفس لون منطقة الكويت ، أما الحدود الشمالية فتبدأ من نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله ثم تتوجه شمالا بشرق في انحراف واضح إلى الشمال من الحدود الكويتية الحالية» .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) ص ٢٤ وهي من رسم أ. أروسمث .
(٤) المرجع السابق .



خريطة ڤان كلين نشرت سنة ١٧٥٣م

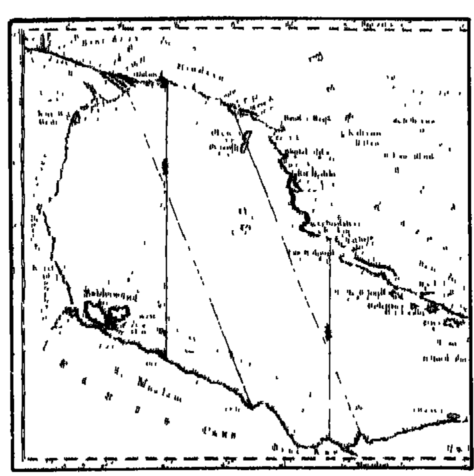
خريطة نيكولاس سانسون سنة ١٦٥٢م

خريطة الأخوين أوتنز سنة ١٧٣٧م

خريطة هراولي سنة ١٧٥٠م

خريطة جان لنشوتن سنة ١٥٩٦م

حريطة عن دانفيل رسمت في باريس ١٧٥٨
ونشرت عام ١٧٧٦ . وفيها يظهر اسم أجوادا أو فيلكا



خريطة نيبور ،ورحلته سنة ١٧٦١م



خريطة لوتجمان سنة ١٨٢٩م



خريطة الجغرافي الألماني كارل ريتر (C. Ritter) ،
برلين ١٨١٨م

أما خريطة الجزيرة العربية التي يعود تاريخها إلى عام ١٨١٨م فتعتبر من أوائل الخرائط الصادرة في القرن التاسع عشر ، وقد حددت الكويت تحديداً واضحا ، بحيث تكون وجوداً متميزا في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية ومن الواضح دخول الفاو والسواحل الشمالية الغربية للخليج العربي ضمن الحدود الكويتية[١] .

ومادامت كل هذه الخرائط وغيرها كثير تعطي صورة للمنطقة سواء كانت تحت اسم كاظمة ، أو القرين أو الكويت ، ألا يكفي أن ننظر إليها لنعرف معرفة تامة وجود الكويت وحدودها؟ أم أن الأطماع هي التي تسيطر وتعمي العيون ، وتثير نزعة الشر؟

٨- حكمت الدولة العثمانية العراق منذ سنة ١٥٣٤م ، ولكنها فقدته في سنة ١٧٤٩م ليقع في يد المماليك ثم عادت إلى حكمه في سنة ١٨٣١م ، وفُقدت البصرة في الفترة من سنة ١٧٧٥م إلى سنة ١٧٧٩م[٢] حين احتلها الفرس اغتصابا من أيدي المماليك وعاش العراق خلال الحكم العثماني فترة من أسوأ الفترات عانى فيها الناس معاناة شديدة ، وإذا كانت البصرة هي من أقرب البلدان إلى الكويت فإليك ما يقول الشيخ عبد القادر باش أعيان العباسي في كتابه «البصرة في أدوارها التاريخية»[٣] : «فسلموا شؤون البصرة على ما هي عليه من الأهمية العظيمة إلى بعض متسلميها الجبابرة ، كما أنهم أعطوا جبايتها إلى شيوخ المنتفك بمقابل نقد معين ، وجعلوا حكومة البصرة لبعض من أتباعهم ، وسلموا بيده زمام الأمر بصورة مطلقة ، وهؤلاء الشيوخ المذكورون وإن كانوا من ذوي حسب ونسب إلا أنهم كانوا على الفطرة ، لأن طباعهم ألفت الغزو ، وقتل الأنفس ، ولم يكن بإمكان أحد منهم أن يقوم بإدارة المملكة وفقا لما

---

(١) المرجع السابق ص ٣٢.

(٢) انظر : موسوعة العراق السياسية ، عبدالرزاق محمد الأسود- بيروت ج١ من ص ٣٨٦ حتى ص ٤٠٤.

(٣) البصرة في أدوارها التاريخية ص ٥٧ طبع بغداد، ١٩٦٠ .

يقتضيه الشرع والقانون ، لذلك فلم يتركوا في زمن سلطتهم على البصرة فعلا من المظالم والغصب إلا وفعلوه ، ولا طريقا في العدوان إلا سلكوه ، وقد هرب من وجه هذا العبث والفتك كثير من ملاكي البصرة طالبين سلامة الروح العزيزة ، ومنهم من تمكن من بيع أملاكه بثمن بخس حتى أصبحت قيمة كل جريب معمور من النخيل بأقل من عشر ليرات ذهب ، ولا ننسى -أيضا- ما حدث من تقتيل وأغلبهم من آل الزهير في قصبة سيدنا الزبير ١٢٤٩هـ-١٨٢٤م» .

وفي هذا الوقت الذي يتحدث عنه الشيخ عبدالقادر كانت الكويت مستقرة هادئة تنعم بالاستقلال والبعد عن المكاره المحيطة بها ، وكان يسودها النظام ، يتعاقب عليها الحكام من آل الصباح ، كما يتولى رعاية المصالح الشرعية قضاة ينظرون في الأحكام ويساعدون الحاكم في تسيير عجلة الحكم ، ولم تحدث فيها من الحوادث ما يكدر صفو أهلها ، أو يغير حياتهم .

وإذا كان باش أعيان قد ذكر هذه الفترة وما مر فيها من مآس فقد ذكر عن الفترة التي سبقتها ما هو أسوأ . فكيف يستوي أن تكون الكويت تابعة للبصرة وبينهما كل هذا الاختلاف في الأحوال؟ وكيف لم تنطبع تلك المآسي على حياة الكويت والكويتيين؟ لا أشك لحظة في أن هذا الأمر دليل قاطع على بطلان الادعاءات التي يرددها الطامعون ، وهي ادعاءات لا يسندها دليل إلا الوهم والرغبة في الاستيلاء على الغير .

وقد ترددت مزاعم الدولة العثمانية عن ارتباط الكويت بها ، وأن هذه البلاد جزء من ممتلكاتها اعتمادا على خيال دفعهم إلى هذا الظن إذ من المعروف أن الدولة العثمانية لم تتخط الحدود التي وردت في الخرائط ولم تدخل جيوشها الكويت ولم تخضع البلاد للإدارة العثمانية في يوم من الأيام ، وكانت تدار بواسطة أهلها بصورة ثابتة ومستمرة لم تؤثر فيها أحلام العثمانيين في السيطرة

العثمانيون يتعرضون للكويت

والغلبة . والفترة الوحيدة التي وطئت فيها قدم جندي تركي أرضا كويتية كانت عندما دفعت تركيا بعدد محدود جدا من الجنود إلى جزيرة بوبيان في سنة ١٩٠٢م ، ولكن هذا الوجود جوبه باعتراض الكويت ، وقوبل بالتحدي الواضح ، ولم يغنموا من وجودهم شيئا إذ سرعان ما عادوا أدراجهم من حيث أتوا ، وسوف نفسر كل ذلك في حينه .

ولكننا نورد هنا مقتطفا عن هذا الموضوع للنقيب شكسبير المقيم السياسي في الكويت الذي زار الشيخ مبارك ، ونقل نتيجة المقابلة إلى السير بيرسي كوكس في رسالة ورد فيها :[١] «شرحت له جهودنا المستمرة في محاولة ضمان الاعتراف بحدوده ، وأن وجود ستة جنود أتراك في قلعة من الطين لا يجعل الأمر مختلفا من الناحية العملية» .

فهل وجود هؤلاء الجنود بمبناهم الطيني كاف لكي يدَّعوا بملكية أي قطعة أرض كويتية في الوقت الذي كانت تمر عليهم السفن الكويتية والبريطانية ، ويمر عليهم السكان الكويتيون من كل اتجاه دون أن يحركوا ساكنا ، بل لقد بنى الشيخ مبارك إلى جوارهم عددا من المراكز ووضع فيها أضعاف هذا العدد من رجاله ، دون ورود فعل واحد منهم .

وقال العثمانيون : إن مبارك الصباح معين بصفة قائمقام من قبل الدولة ، والواقع أنه نصب نفسه بنفسه أميرا على الكويت خلفا لمن سبقه من الحكام من أسرته وبايعه أهل الكويت على ذلك ، ولم يطمع في يوم من الأيام بمثل هذا اللقب ، ولم يسم نفسه به ، وليست هناك أوراق كويتية متداولة داخل البلاد تحمل اسم الشيخ مبارك ؛ مقرونا بلقب قائمقام .

---

(١) الكويت في الوثائق البريطانية ص ٨٩ . وليد الأعظمي ، دار رياض الريس ، لندن ١٩٩٠م .

وقالوا : نحن نعطيه سنويا أربعمائة كارة من التمر ، وهل جرت العادة على أن تعطي الدولة الأم فروعها ، أم تأخذ منهم؟

إن ما أخذه مبارك من الأتراك لا يعدو هدية أرسلوها اعترافا منهم بجميله عليهم في عدة مناسبات بذل لهم فيها المساعدات المادية والعينية ، والعسكرية ، لا خوفا منهم ولا تبعية منه لهم ، ولكن لأنه نظر إلى مقام الدولة العثمانية باعتبارها زعيمة في العالم الإسلامي آنذاك ، وظن أن دينه يحدوه إلى مساعدتها .

وقالوا إن الكويت ترفع العلم التركي ، وسوف يرد الحديث حول هذا ، ولكن العلم التركي عبارة عن رقعة حمراء يتوسطها الهلال[1] ، والهلال موجود الآن في عدد من الأعلام الإسلامية باعتباره رمزا إسلاميا فهل تكون الكويت من أتباع الدولة العثمانية حينما تضع الهلال على علمها ؟ ، أما الرقعة الحمراء فهي أيضا مستعملة في كثير من الأعلام بالإضافة إلى ما يبدو من تصريح للشيخ مبارك من ظنه أن هذا العلم ليس مرتبطا بالدولة باعتبارها نظاما سياسيا ، ولكن باعتبارها الديني الإسلامي فحسب ، إن هذا العلم هو علم الإسلام ، ولذلك أبدى ترددا حين عرض عليه تغييره لأسباب تتعلق بمواقف الدول من السفن الكويتية ، ولم يغيره إلا بعد أن تأكد من ضرورة ذلك ، علما بأن السفن الكويتية التي كانت ترفع العلم الشبيه بالعلم العثماني كانت تعامل في البصرة معاملة السفن الأجنبية ، ولم تكن تعامل باعتبارها سفنا خاضعة لسلطة العثمانيين .

يقول لوريمر [٢] : كان الشيخ مبارك يقول : «إنه ومن قبله أبوه وجده رفعوا العلم الموجود عليه الهلال رمزاً للإسلام ، لا تبعية لتركيا» .

---

(١) لم يكن العلم التركي مستقرا فعلى مرّ الزمن تقلب بين اللونين الأحمر والأخضر، ثم دخله الهلال، ثم أضيفت النجمة.

(٢) دليل الخليج - القسم التاريخي ج ٣ ص ١٥٦٢ .

ومن أدل الأمور على عدم النظر قديما باهتمام إلى موضوع العلم ، أن نجد الشيخ مبارك يمتنع عن رفع العلم التركي عند وصول كيرزون نائب الملك البريطاني سنة ١٩٠٣م ، بل يرفع علما كويتيا مكتوبا على أرضيته : لا إله إلا الله محمد رسول الله .[١] .

أما سلدانها فيقول[٢] : «عندما سئل الشيخ عن أسباب استعماله علما يشبه العلم العثماني أجاب : إن أباه وجده هما اللذان رفعاه في بعض المناسبات كعلم إسلامي ، ولم يكن ذلك يعني أنهما كانا تحت أي سلطان أو حماية من الأتراك» .

وهناك الكثير مما يمكن أن يقال في هذا المجال ، كما أن هناك الكثير من التساؤلات عن طبيعة العلاقات الكويتية ـ العثمانية ولكني سوف أتركها حتى يأتي موقعها من هذا الكتاب .

---

(١) بونداريفسكي ص ٣٩٢.
(٢) سلدانها ص ١٥٣.



القرين ـ الكويت

النشأة

لعل التساؤلات التي سقناها قبل قليل قد ألقت ضوءا يسيرا على أهمية بحث مثل هذا الموضوع ، فقد كان لهذه الأرض اسم معروف هو القرين ، ولها اسم شهير هو الكويت ، والقرين منطقة معمورة معروفة بهذا الاسم الذي لا يزال أثره باقيا على بقعة صغيرة على شاطئ جون الكويت ، ذكرتها خريطة الكويت التي أصدرتها وزارة الخارجية الكويتية .

وليس أمامنا مجال لتحديد فترة بداية الحياة في منطقة القرين ، غير أننا نستطيع أن نعود إلى بعض الملاحظات التي نجدها متناثرة في بعض المراجع ، وأن نقوم بدراسة كيفية سير الأمور في مثل هذه الحالة .

وأول ما نلاحظه التسميات ؛ فالمناطق التي تعرف بأسمائها لابد وأن تكون أسماؤها هذه صادرة عن أناس عاشوا فيها أو مروا بها فاستدعى مرورهم البقاء فيها لفترة ارتبطت خلالها عندهم بأسماء معينة أطلقوها عليها . وإذا أخذنا اسم القرين كمثال ، عرفنا أنه اسم قديم بناء على الإشارات المتوافرة لدينا ، ووجدنا أنه لم يكن خاليا من السكان منذ درج الناس على إطلاق هذا الاسم عليه .

ولقد استمر إطلاق هذا الاسم على المنطقة إلى أن حل محله بالتدريج اسم الكويت ، حتى إننا لنرى في بعض الأحيان ورود الاسمين معا في فترة تاريخية واحدة .

وليس غريبا أن تكون منطقة القرين مسكونة منذ زمن طويل ، فمنطقة كاظمة وما جاورها برا وبحرا كانت آهلة بالسكان ، وفيلكا كانت -أيضا-

موضع سكني بدليل الآثار المغرقة في القدم التي وجدت فيها بالإضافة إلى الدلالات المتأخرة الأخرى .

ولعل أول مرة ظهر فيها اسم القرين على إحدى الخرائط كان في الخريطة الهولندية التي أشرنا إليها ، وكان شيخ الكويت في ذلك الوقت يدعى شيخ القرين ، وقد ترددت هذه الصفة في أكثر من موضع في عدد من كتب التاريخ والرحلات ، وقد سبق لنا أن أوضحنا شيئا من ذلك عندما مر بنا الحديث على الخرائط التي أعدت للمنطقة على مدى السنوات الماضية [١] .

بداية نشأة الكويت

وبعد فترة انتقل عدد كبير من سكان القرين إلى مكان آخر في المنطقة نفسها ، ولكن إلى الشرق قليلا ، وأسسوا فيها نواة مدينة ، كان لابد أن يوجدوا فيها وسيلة الأمن الوحيدة التي كان بإمكانهم إيجادها آنذاك ، وهي حصن صغير لحفظ سلاحهم ومؤنهم ، ولكي يلجأوا إليه عند الخطر للدفاع عن موطنهم وعن أنفسهم ، فكان أن أنشأوا كوتا صغيرا ، وكانت كلمة الكويت معروفة في المنطقة[٢] باعتبارها كلمة برتغالية انتقلت إلى المنطقة مع البرتغاليين الذين استولوا على بعض مدن الخليج حوالي سنة ١٥٠٦م ، ولصغر هذا الكويت الذي بنوه سموه الكويت ، وقد خرجت هذه التسمية من المبنى إلى ما حوله ، حتى أصبحت رمزا للمنطقة بأسرها ، بعد أن كان الاسم المعروف هو : القرين . ويبدو أن هناك عدة أسباب دفعت هؤلاء الناس إلى الانتقال إلى هذا المكان لعل من أهمها الناحية الأمنية ، حيث إن المنطقة الجديدة مليئة بالتلال التي تفيدهم من ناحية المراقبة ، وتتيح لهم فرصة الاستعداد عندما يتعرضون إلى غزو يقوم به أي من سكان الصحراء الواسعة المجاورين ، كما أننا يمكن أن نذكر سببا آخر هو

---

(١) خريطة فان كيلين سنة ١٧٥٣م ، وقد وهم الدكتور أحمد أبو حاكمة حين نسبها إلى عام ١٦٦٠م (انظر : تاريخ الكويت الحديث ص ٤٢٦).

(٢) ومن الجدير بالذكر أن كلمة كوت قد استعملت في الكويت على نطاق واسع ، وأصبحت تطلق على كل مزرعة محاطة بسور من الطين وبداخلها عدد من الأشجار ، مثال ذلك كوت الجراح وكوت الوقيان .

صلاحية الموقع الجديد للملاحة من عدة نواح ، وقد تكون لهم أسباب أخرى لا ندريها ، ولكن ما يعنينا هو أن اسم الكويت كوطن بدأ ينطلق مزيلا اسم القرين عائدا به إلى الموقع الصغير الذي لا يزال معروفا إلى اليوم .

وإليك وصفا لهذا الموقع وما تم بشأنه من بحوث وتنقيب عن الآثار :

وصف القرين حاليا

بالقرب من ثانوية الشويخ جزيرة تسمى الجزيرة الصغيرة ، وتسمى أحيانا العكاز ، وهي تحمل في الوقت نفسه اسم القرين ، وهذا من بقايا الاسم القديم الذي كان سائدا في هذه المنطقة ، ولقد أدخلت هذه الجزيرة على ميناء الشويخ بعد أن ضمت إلى اليابسة ، وكانت إدارة الآثار والمتاحف بوزارة الإعلام قد قامت بعدة استطلاعات حول هذه الجزيرة ابتداء من سنة ١٩٧٢ ، وقد جمعت بعض القطع المتناثرة من الموقع ، وهنا يقول الأستاذ جواد كاظم النجار في كراسة كتبها تحت عنوان التنقيب في جزيرة عكاز (القرين) ١٩٧٨م الموسم الأول ـ ونشرتها مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الصادرة من جامعة الكويت : «وفي سنة ١٩٧٣ وعند مجيء البعثة الأمريكية لجامعة جون هوبكنز للتنقيب في جزيرة فيلكا ، أخذنا هذه البعثة إلى الجزيرة للتعرف على رأيهم حول تلالها ، وكان رأي رئيسة البعثة أن المواد التي جمعت من الجزيرة تعود لفترات مختلفة منها الإسلامي في القرن السابع عشر ، ومنها المستورد من منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعود للقرن الثاني الميلادي ، وبعض الفخار (الكاشي) الطراز الذي يعود للقرن الخامس عشر قبل الميلاد» .

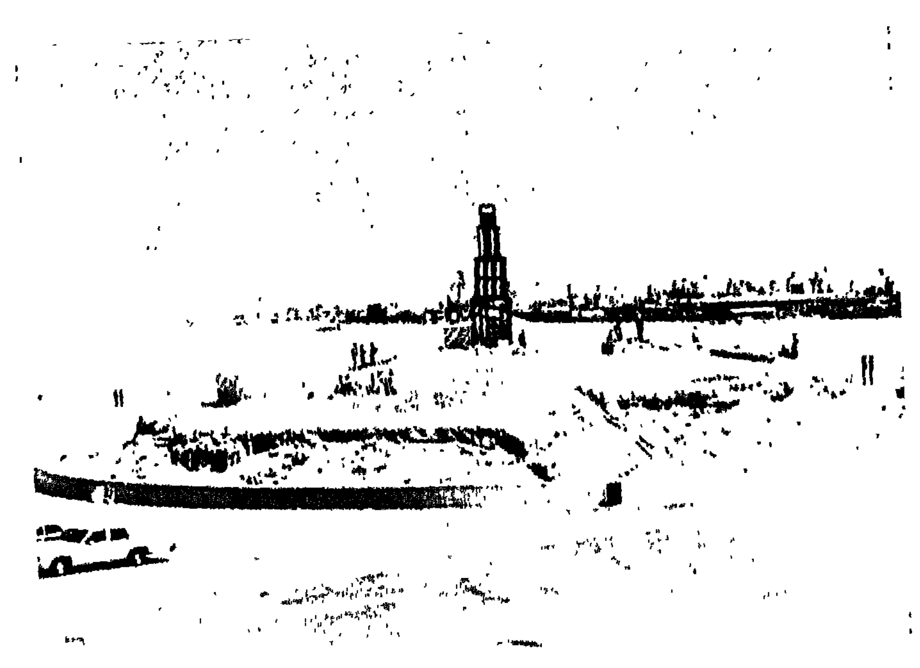
وهكذا يأتي الدليل تلو الدليل على عمران هذه الأرض ، على مر العصور ، وتثبت الاكتشافات التي تمت بعد هذا وجود علامات تدل على عدد من البيوت بمستلزماتها ، وهذه تؤكد أكثر الصورة التي يمكن أن نتخيلها لهذه المنطقة .

شيء عن منشأ الكويت

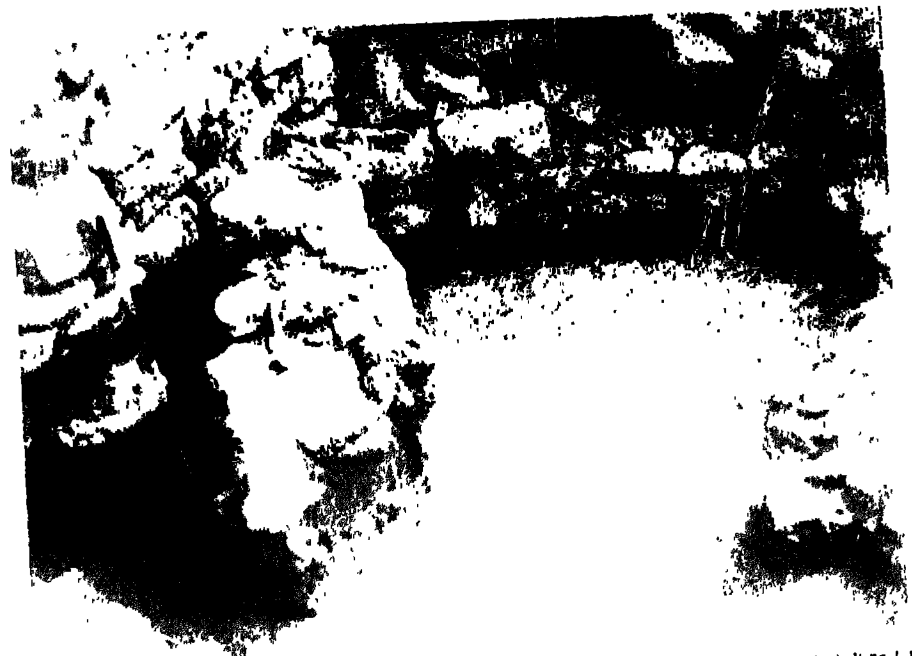
وإذا أردنا أن نعرف شيئا عن منشأ الكويت ، وجدنا كثيرا من الأدلة على التواريخ الدالة على بعض المعلومات عن هذا الموضوع ، وعندنا من ذلك مايلي :

١- في كتاب «روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين»[١] يذكر المؤلف محمد بن عثمان أن الكويت قد تأسست عام ١٠٢٢هـ ـ ١٦١٣م .

(١) مطبعة الحلبي، القاهرة، الجزء الأول ص ٧.



ما تبقى من جزيرة العكاز (القرين) وهو التل الكبير



الطبقة الرابعة من حفريات جزيرة العكاز (القرين) وبها جدران إحدى الغرف والجرة تحت جدار الطبقة الثالثة

٢- نجد في الوثائق العربية للممثلية السياسية في الكويت ج ٣ ص ٦٠٢ خطابا من الشيخ مبارك الصباح بتاريخ ١١ مارس ١٩١٣ موجها إلى السلطات العثمانية يذكر فيه أن تاريخ إنشاء بلاده كان في عام ١٠٢٢هـ وهو يوافق عام ١٦١٣م .

٣- زار مدحت باشا الكويت سنة ١٨٧٢م وأثنى على سكانها وأعجب بنشاطهم الدائب وبخاصة في المجال التجاري والبحري ، وذكر أن هؤلاء السكان قد أتوا إلى هذه البقعة قبل خمسمائة سنة . وبهذا يكون قوله هذا أقدم تاريخ ذكر لتأسيس الكويت إذ أننا إذا خصمنا هذه السنين من سنة وصوله إلى الكويت بدا لنا أن نشأة الكويت في رأيه كانت في سنة ١٣٧٢م ولا شك في أن هذا المدى مبالغ فيه بالنسبة للبلاد ، وإن لم تخل الأرض من السكان طوال القرون .

٤- يقول الكولونيل بيللي في تقريره المؤرخ في ١٦ يوليو ١٨٦٣م(١) : «تتولى عائلة الشيخ الحاكم الحالي حكم الكويت منذ حوالي خمسة أجيال أي منذ حوالي ٢٥٠ سنة ، ونظرا إلى أن هؤلاء الرجال يمتد بهم العمر حتى سنّ ١٢٠ سنة فلذلك نجد الجيل لديهم يمتد إلى ضعف ما يمتد إليه عندنا ، أي لحوالي ٥٠ سنة» .

ونحن إذا أنقصنا ٢٥٠ عاما من سنة ١٨٦٣م حصلنا على السنة التي سبق تقريرها لتأسيس الكويت هي ١٦١٣م .

وإذا أردنا مزيدا من الأقوال عن نشأة الكويت ، فإننا سوف نرى ذلك واضحا

(1) Arabian Boundary Disputes,Vol.4, 4/2/2, p.349, No 128,Iraq-Kuwait 1, 1830-1940, Archive Editions, England,1992.

لدى الشيخ عبدالعزيز الرشيد في كتابه : «تاريخ الكويت»[1] فقد ذكر أقوال مدحت باشا الذي ذهب إلى أن الكويت نشأت سنة ١٣٧٠م وهو تاريخ مبالغ في تقدمه إذا قيس بغيره مما ورد عن آخرين ذكرهم الرشيد نفسه ، وذكر الرشيد ـ أيضا ـ كتاب الشيخ مبارك الصباح إلى أحد ولاة البصرة يشير فيه إلى نشأة الكويت وحدودها واستقلالها ، فكان أن حدد لهذه النشأة سنة ١٦١٣م . وقال الرشيد : «يقول البعض سنة ١٦٧٢م ، وآخرون سنة ١٦٨٨م ، ويقول الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة سنة ١٧١٣م» ثم يعود الرشيد ليؤكد أن الكويت على وجه القطع كانت موجودة قبل سنة ١٧٢٢م استنادا إلى ما قاله الشيخ إبراهيم ابن عيسى النجدي في إجازته للشيخ عبدالله الخلف الدحيان ، فقد ذكر في سلسلة مشائخه الشيخ محمد بن فيروز جد ابن فيروز المشهور ، وقال إنه توفى في الكويت سنة ١١٣٥هـ ـ ١٧٢٢م[2] .

وهكذا نجد أن الأقوال رغم تضاربها تعطينا مؤشرا يدل على مايلي :

١- أن هناك من يرى أن نشأة الكويت كانت خلال القرن السابع عشر ، فإذا أضفنا هذه الأقوال إلى ما سبق أن أشرنا إليه وجدناها تقترب بنا من التاريخ الذي توصلنا إليه وهو سنة ١٦١٣م .

٢- أن القول الذي نقله الرشيد عن الشيخ إبراهيم الخليفة واضح الدلالة على أن صاحبه قد ربط بين تاريخ نشأة الكويت وتولي صباح الأول الذي توفي سنة ١٧٧٦م بينما المتوقع أن يكون هناك شيوخ من آل الصباح سابقون عليه ،

---

(١) القسم الأول الجزء الأول ص ١٠ . ولا شك في أن الرشيد استقى خبر رسالة الشيخ مبارك التي سوف يرد ذكرها في هذه الفقرة من مصدر آخر غير الوثائق البريطانية التي أشرنا إلى موضعها فيها وهذا يؤكد صحة الوثيقة .

(٢) بمقارنة هذين التاريخين فإننا نجد أن الشيخ إبراهيم آل خليفة يرى أن الكويت تأسست قبل تسع سنوات من وفاة ابن فيروز بها ، وهذا لا يمكن أن يكون ، أولا : لأن ابن فيروز تعين وفق نظام قائم لاشك أنه كان مستقرا قبل هذه السنوات التسع . والثاني أنه ليس هناك تأكيد على أن ابن فيروز هذا هو أول قاض في الكويت .

وأن أولهم تولى الحكم سنة ١٦١٣م كما قال الشيخ مبارك الصباح ، وأن القصة التي تُحكى عن تولية صباح المتأخر إنما المعني بها صباح السابق .

أما قول الرشيد إن الكويت كانت موجودة قبل سنة ١٧٢٢م فهذا أمر لا نشك فيه ، ولكنه لا يحدد زمن البداية ، وهو ما يبحث عنه المؤرخ في مثل الحالة التي نتناولها .

ولم يذكر المؤرخان عبدالعزيز الرشيد ، ويوسف بن عيسى القناعي اسم والد صباح الأول ، ولم يعرف سيف الشملان الاسم إلا في تاريخ ٣٠ شوال ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) حين وردته رسالة من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين السابق ، مستندا إلى أبيات قالها أحد الشعراء في ذلك الوقت ومنها :

يا مبلغ عنّي صباح بن جابر

فتى الجود جزل ما تهمه الزهايد

ولكن هذا القول لم يرد في كتاب سابق على ذلك ، ولم يطلع عليه مؤلفا : تاريخ الكويت ، وصفحات من تاريخ الكويت ، ولم يتداول بين الناس قديما مما يدل على أنه مازال في حاجة إلى تأكيد ، وأن الشفيع الوحيد لهذه الرواية هو تسمية صباح لابنه البكر باسم جابر ، وهذا يوحي باسم أبيه كما هي عادة الذكور عندنا إلى اليوم حين يكنون بأسماء آبائهم ، وحين يسمون الأبناء بأسماء الآباء حفظا لذكراهم .

إذن فليس بمستغرب ألا يسجل تاريخ الكويت أسماء الأمراء من آل صباح الذين سبقوا صباح الأول ، مادام ذلك التاريخ توقف فلم يذكر حتى اسم والد صباح نفسه .

أضف إلى ذلك ما يتردد من أسماء في بعض الكتب لحكام الكويت ، وهي أسماء وإن كنا لا نستطيع أن ندرجها في تسلسل تاريخي إلا أنه لا شك في أن لها وجودها ، ومن ذلك ما ذكره سلوت بقوله[1] : «كان كنبهاوزن على صلة شخصية بشيخ الكويت ، حين كتب تقريره المؤرخ في ١٧٥٣م وقد ذكر له من الشيوخ الذين سبقوه مبارك بن صباح» ولا شك في أنه غير مبارك الكبير المعروف في تاريخ الكويت .

وبالرجوع إلى ما كتبه ألان رش[2] حول الحكام من آل الصباح الذين تولوا الحكم منذ البداية نستطيع مع مراجعة لبعض المصادر الأخرى والنشرة التي أصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية حول النظام السياسي لدولة الكويت أن نتوصل إلى تصور قريب جدا من الواقع مؤداه :

الحاكم الأول صباح بن عبدالله ١٦١٣م ، وهو باني الكوت ومؤسس النظام الحاكم في الكويت .

حكام الكويت

الحاكم الثاني عبد الله بن صباح ١٦٦٣م .

الحاكم الثالث جابر بن عبد الله بن صباح ١٦٩٨م .

الحاكم الرابع صباح بن جابر بن عبدالله ١٧١٨م .

وهو المذكور في تاريخ الكويت على أنه هو الحاكم الأول .

ومهما اختلفت الأقوال فإنها تعود بنا إلى القول إن الكويت كانت قائمة باسمها الجديد حوالي سنة ١٦١٣م ، وربما قبل ذلك بقليل ، بعد أن كانت قائمة -أيضا- ولمدى لا نعرف بدايته باسمها القديم وهو : القرين ، وأن البيانات التي

1- B.J.Slot.The Origins of Kuwait,Ej-Brill, Leiden, The Netherlands and New York, 1991,P.89.

2- A.de L. Rush. Ruling Families of Arabia, Archive Editions, London,1991,PP.4-5.

أعطيت في السابق عن هذا الاسم ينبغي أن يعاد النظر فيها في ضوء ما استجد من معلومات مهمة في هذا المجال .

ولقد لفت نظري أن أغلب الذين كتبوا عن بدايات الكويت ، ثم حددوا تاريخا لنشأتها إنما رجعوا إلى عدة أمور ربطوا بينها وبين تلك البداية فدفعتهم إلى اعتماد الأقوال التي ذكروها وهذه الأمور هي :

١- تعيين القاضي محمد بن فيروز .

٢- بناء الكوت .

٣- اختيار صباح الأول .

٤- هجرة العتوب .

تعيين القاضي آحمد بن فيروز

أما الأمر الأول ، فهو ما نص عليه عبدالعزيز الرشيد بقوله[١] : «الذي يصح لنا الجزم به أنها كانت موجودة قبل سنة ١١٣٥هـ اعتمادا على ما قاله الشيخ إبراهيم بن عيسى النجدي في إجازته لأستاذنا الجليل الشيخ عبدالله الخلف الدحيان ، فقد ذكر في سلسلة مشائخه الشيخ محمد بن فيروز جد بن فيروز المشهور ، وقال : إنه توفى في الكويت سنة ١١٣٥هـ» .

وهكذا ربط بين تاريخ تأسيس الكويت ، وتاريخ تعيين ابن فيروز قاضيا ، بينما لم يتأكد أن ابن فيروز هذا هو أول قاض عمل في الكويت ، حتى الرشيد نفسه كان متشككا في ذلك ، وتبعه يوسف بن عيسى القناعي[٢] الذي اعتبر هذا الأمر احتمالا . فكيف نبني التاريخ على الشك؟

وأما الأمر الثاني ، وهو بناء الكوت ، فهو الآخر غير محدد التاريخ ، وليس

(١) تاريخ الكويت ـ القسم الأول ج١ ، ص ١١ .
(٢) صفحات من تاريخ الكويت طبع لكويت ص ٣٨.

هناك إجماع على من بناه ، وحتى الذين قالوا إن بانيه هو براك أو محمد بن غرير أمير بني خالد ، لم يكن قولهم كما رأينا هو القول الفصل إذا أوردوا تواريخ متضاربة وأسماء مختلفة ، وهكذا نجد التضارب في الأسماء والتواريخ ، بالإضافة إلى أنهم حين ذكروا أن الاحتمال الأكبر هو أن بناء الكوت كان في عهد براك بن غرير زعيم بني خالد قبل وفاته سنة ١٦٨٣م لم يكن قولهم هو القول الفصل في هذا الأمر ، فالكويت كانت قائمة ، بل قد انتقلت من مرحلة اسم القرين إلى المرحلة الثانية التي سميت فيها باسم الكويت قبل هذا التاريخ الذي حددوه مما يدل على أن بناة الكوت هم أهل الكويت كما وصفنا ذلك قبل قليل ، وأن بناءه معاصر لمرحلة انتقالهم شرقا إلى المنطقة التي عمروها فيما بعد وسموها باسم المبنى الجديد الذي بنوه لحماية أنفسهم ، وتخزين ما يحتاجون إليه من مؤن وسلاح ، ويبدو أن الأصل هو بناء هذا الكوت الصغير ، ثم تم انتقال الناس للسكن بقربه طلبا للحماية ، مما أشاع الاسم بعد ذلك .

وإذا قرأنا أحد قولي عبدالعزيز الرشيد وهو : «وقيل أسسه آل الصباح أنفسهم» وقول بيللي عن انتقال آل صباح من أم قصر[1] : «ثم أقبل أول الشيوخ (الرئيس) بعد ذلك عبر خور بوبيان مع أتباعه ، وحط الرحال على الخليج الذي يسمى الآن الكويت أو القرين ، وبعد أن عبر الخليج استقر على الشاطئ الشمالي ، وأقام قلعة أو «كوتا» ومن هنا اشتق اسم الكويت ، أما كلمة القرين فتطلق على الخط الساحلي للخليج بأكمله حتى المنحنى المكون من قرنين ، ومنه جاء الاسم» .

إذا قرأنا ذلك ؛ وجدنا ما يؤيد وجهة نظرنا هذه في أن أهل الكويت هم بناة الكوت .

---

(١) سلدانها ص ١٢ .

أما الماجور كولبروك الذي كتب تقريرا عن المنطقة بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٢٠ فقال[١] : «وأول مستوطنة على رأس الخليج هي الكويت . التي تقع على مرفأ صالح لرسو السفن ، ويقطنها خليط من العرب الخاضعين لآل صباح ، وهم فرع من قبيلة العتوب ، وتقوم على حمايتها قلعة مزودة بعشرين مدفعا» .

وهو وإن لم يتحدث عن باني هذه القلعة ، فقد أعطانا وصفا للكوت يختلف عن الوصف الذي ذكر له عند المؤرخين الذي كتبوا عنه دون أن يشاهدوه ، فهو بناء على شكل قلعة حصينة مزودة بعشرين مدفعا ، مما يؤكد ما قلناه من أن الكويتيين هم بناة الكوت ، وقد أسسوه بشكل يغطي احتياجاتهم الدفاعية ، وزودوه بالأسلحة المناسبة ، وذلك عند انتقالهم من منطقة القرين إلى المنطقة الجديدة التي أخذت اسمها من اسم الكوت .

اختيار صباح الأول

وأما اختيار صباح الأول ، فإن الصورة التي رسمها عبدالعزيز الرشيد لما حصل تكاد تكون هي واقع الحال فهو يقول[٢] : «لم يتول صباح الحكم في أول تأسيس الكويت ، فإن آل الصباح ومن هاجر معهم مضت لهم بعد نزولها مدة لا رئيس لهم ، فأجمعوا أمرهم أخيرا على انتخابه ، ولكنه لم يقبل إلا بعد أن أخذ عليهم نفوذ حكمه على الشريف والوضيع» .

وما يعنينا هنا هو أن نذكر أمرا يدور حول قوله هذا ، وهو :

أن آل صباح قد وجدوا في هذه الأرض سكانا فعاشوا بينهم ، ثم فضلهم هؤلاء السكان على أنفسهم لما عرفوا فيهم ، وفي صباح بالذات من استعداد فطري للقيادة ، بالإضافة إلى ما كان يتميز به من أخلاق كريمة ، وأن صباحا اشترط أن تكون كلمته سارية على الصغير والكبير ، وهو بالطبع لا يقصد أسرته

(١) المرجع السابق ص ٩ .

(٢) تاريخ الكويت : القسم الأول ج١ ، ص ٢ .

فهذا أمر مفروغ منه باعتباره رئيس تلك الأسرة ، ولكنه يقصد فئات أخرى كانت تعيش على تلك الأرض سواء منهم من سبق إليها ، أو من جاء مع آل صباح .

وأن أهل الكويت -ومعهم آل صباح- قد مكثوا فترة ليس لهم أمير ، ويتولون أمورهم بأنفسهم إلى أن وجدوا ضرورة إلى اختيار من ينهض بمسؤولية هذا البلد الذي أخذ ينمو سريعا ، ويحتاج إلى من يتولى قيادته ، وإدارته ، ومن الجدير بالذكر أننا لا نستطيع أن نقول إن الكويت نشأت على التحديد في عام ١٦١٣م ، بل يبدو أن هذا هو عام تنصيب صباح الأول حاكما عليها ، بينما كانت مسكونة قبل ذلك بمجموعة من الناس اختلطت مع عدد من العائلات التي وصلت فيما بعد بمن فيهم آل صباح ، وبعد فترة من الاستقرار رأوا أنه لابد من أن يقودهم قائد يعنى بشؤونهم ويتولى مسؤولية الحكم في البلاد ، فكان أن اختاروا ذلك القائد في عام ١٦١٣م ، ويشير النبهاني إلى أمر قريب من ذلك حين يقول[1] : «وقد بلغنا من بعض سكان الكويت بأن أسلافهم سكنوا أرض الكويت من عام ١٠١٩هـ - ١٦١١م بعد مجيء آل خليفة» . وبغض النظر عن قوله : «بعد مجيء آل خليفة» التي تحتاج منه إلى تفسير ، فإنه حدد سنة ١٦١١م وهي تقل عن السنة التي اعتمدناها ، وبذلك فإنه يعتبر من مؤيدي القول بأقدمية تأسيس الكويت وهو وقت قريب جدا من السنة التي جاءت التأكيدات بشأنها وهي ١٦١٣م . وله قول آخر في هذا الموضوع هو أكثر وضوحا إذ يعتمد على أمر ملموس تم له تفحصه بنفسه[2] : «كما وأننا قد اطلعنا على ورقة (حجة شرعية) مكتوب فيها بأن مسجد ابن بحر ، جدد بناءه عبدالله بن علي بن سعيد ابن بحر بن خميس بن ثاني بن خميس بن وسيط بن معن عام ١١٥٨هـ - ١٧٤٥م ، وذلك بعد أن تحصّل من قاضي الكويت على الإذن ببيع دار كانت موقوفة على ذلك المسجد المذكور ، ولما ثبت لدى القاضي خراب المسجد

وثيقة توضح تاريخ الكويت

(١) التحفة النبهانية ، خليفة بن حمد النبهاني ، طبعة مصر ١٩٤٩ ، قسم الكويت ص ١٢٦ .
(٢) المصدر السابق ١٢٧ .

وخطورة تهوره على المصلين ، أذن ببيع تلك الدار ليصرف ثمنها على تجديد وتعمير المسجد المذكور ، فبيعت تلك الدار بثلاثين قرشا ، وكانت قيمة القرش الواحد في ذلك الوقت تساوي ثلث ريال عربي ، فعمر بذلك المسجد عام ١١٥٨هـ ـ ١٧٤٥م ، ومعلوم بأن تقادم بناء المسجد وخرابه لا يكون إلا بعد مرور مدة طويلة من الزمن ، تقدر غالبا بمائة سنة فأكثر ، وقد فهمنا من ذرية ابن بحر بأن ذلك المسجد أنشىء عام ١٠٨٠هـ ـ ١٦٧٠م ، فكأنه عمِّر وجدد بعد مضي نحو ٧٨ سنة من بنائه الأول ، وهي مدة معقولة يمكن فيها ظهور خلل في بناء المسجد المذكور» .

وقد أزيل هذا المسجد اليوم ، ليبنى بديل له في مكان آخر ، ولكن مكانه معروف ، فموقعه في الزاوية الغربية التي ينتهي عندها شارع مبارك الكبير في مواجهة قصر السيف .

وهذا الذي أشار إليه النبهاني يدل على أن المنطقة المجاورة للمسجد منطقة مسكونة تحيط بها البيوت ، وإن كنا لا نعرف مدى امتدادها نحو الجنوب . وإذا كان النبهاني قد توصل إلى سنة بناء المسجد وهي سنة ١٦٧٩م فإننا نستطيع أن نقول إن المباني الممتدة من حوله شرقا وغربا وجنوبا وشمالا كانت موجودة قبل ذلك التاريخ ، وأن تاريخ هذا الوجود لا يقل عن الفترة ما بين عامي ١٦١٣م و١٦٧٠م .

نو خالد
ـ الكويت

ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نقول إن أحدا من بني خالد لم يسكن منطقة الكويت ، بل هم مجموعة كبيرة من الناس تمتلئ بهم المنطقة الشرقية الشمالية لجزيرة العرب ، ولهم نشاط بري وبحري كبير ، غير أن الذين كانوا يسكنون الكويت منهم ، إنما كانوا يقيمون فيها كغيرهم من القبائل الأخرى ليست لهم

---

(١) المرجع السابق ص ٥ .
(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

الرئاسة ، ولكن لهم المواطنة . وكان الأمر على هذه الشاكلة حين تكوّن النظام السياسي للكويت الذي لم يكن مسبوقا ، وإلا لوجدنا في التاريخ صورة من صور الاستيلاء على الحكم كما جرى في حالات أخرى في المناطق المجاورة .

هجرة العتوب

وأما الأمر الأخير وهو موضوع هجرة العتوب ، فهو من الأمور التي ربط عدد من المؤرخين بينه وبين نشأة الكويت ، ولكن الاختلاف في هذا كثير .

هؤلاء الذين انتقلوا إلى الكويت تحت اسم العتوب هم آل الصباح وآل خليفة والجلاهمة ، وقد اختلف في سبب تسميتهم بهذا الاسم البعيد عن مسمى قبيلتهم التي ينتسبون إليها ، فقال البعض إنهم انتقلوا عاتبين على بعض أهلهم في الهدار بنجد ، فسموا بهذا الاسم ، وأوغل بعضهم في ذلك فقال إن هذه التسمية جاءت من عتب الباب ، وقد سموا بذلك لأنهم عتبوا أي دخلوا الكويت .

وقد اختلف في تاريخ وصولهم إلى هذه المنطقة اختلافا كثيرا ، ففي كتاب «الكويت في الوثائق البريطانية»[1] نرى أن هذه الهجرة تمت فيما بين عامي ١٧٠٠م و١٧٠١م . وفي «دليل الخليج»[2] قال لوريمر : إن ذلك كان في عام ١٧١٦م ، وهذا العام عنده هو عام تأسيس الكويت ، وتبعه في ذلك بونداريفسكي[3] فيما يتعلق بتاريخ الهجرة ، ولكنه قال : إن ذلك موضع خلاف ، أما أبو حاكمة[4] فلم يستطع تحديد ذلك الوقت ، ولكنه ربطه بالهجرات المتعددة التي تمت من نجد نتيجة للظروف البيئية في أزمنة متعددة ، ولذلك فقد لجأ إلى التخمين ، ولكنه لم يحدد لنا تاريخا معينا .

(١) هناك لبس آخر في الموضوع ، فإن الذين ربطوا تاريخ هجرة العتوب بتاريخ الهجرات التي تمت من نجد إنما أرخوا تاريخ الخروج من نجد ، و ، لكن المقصود لنا هنا تاريخ وصول العتوب إلى منطقة الكويت ، إذ أن من المعروف أن هجرتهم لم تكن إلى الكويت مباشرة .

(٢) دليل الخليج ج٣ القسم الجغرافي ص ١٥٠١ .

(٣) ص ٢٢ .

(٤) تاريخ الكويت الحديث ص ٢١ .

غير أن المشهور أنهم قد أتوا في البداية إلى أم قصر ، ثم خرجوا منها إلى الجانب الآخر من جون الكويت ، وفي هذا يقول سلدانها عن بيللي[1] : «كما يقول بيللي عن انتقال آل صباح من أم قصر : «ثم أقبل أول الشيوخ بعد ذلك ، عبر خور بوبيان مع أتباعه وحط الرحال على الخليج الذي يسمى الآن خليج الكويت أو قرين ، وبعد أن اجتاز الخليج استقر على شاطئه الجنوبي حيث بنى قلعة أو (كوتا)» .

ولم يذكر بيللي أو سلدانها هنا سبب انتقالهم من أم قصر ، فلم يكن خروجهم بسبب طردهم منها ، وكان بإمكانهم التمسك بموقعهم والبقاء فيه ، إذ أن ما ذكر عن تعديات العثمانيين عليهم لا يعدو قيام السلطات العثمانية بالثأر للأحداث التي زعمت تلك السلطات أنها حدثت بسبب هؤلاء العتوب ، كما يدعي العثمانيون .

وقد توصلنا إلى هذا التصور نتيجة إدراكنا المستوى المتدني الذي وصلت إليه السلطات التركية في العراق ، حتى إنها كانت تلجأ ـ فيما بعد ـ إلى الكويت لحمايتها من التجاوزات التي تتم على حدودها وذلك جلي فيما تقدم ، وفيما سوف يأتي في هذا الكتاب .

لقد كان هؤلاء العتوب يبحثون عن الاستقرار ، ويبحثون أيضا عن المكان الملائم لتجارتهم التي يسندها عدد من السفن ، فوجدوا أن هذين الأمرين لا يتحققان إلا في المكان الذي انتقلوا إليه فيما بعد ، والذي وصف بيللي رحلتهم البحرية إليه .

ولم ينقطع هؤلاء القوم تماما عن أم قصر وما حولها من مواقع وجزر ، حيث إن سفنهم كانت تنقلهم إليها باستمرار من أجل مصالحهم فيها أولا ، ومن أجل

---

(١) سلدانها ص ١٢ .

العبور من خلال الخيران المجاورة للبصرة ناقلين إليها تجارتهم ، مستفيدين من المواد الغذائية التي كانت تنتج فيها ، حيث كانوا يتاجرون بها من خلال نقلها إلى بلدهم ، وما جاوره من بلدان ، وقد وصلوا بتجارتهم حتى الهند وشرقي أفريقية .

إن مسألة هجرة العتوب وتنقلاتهم لا يمكن أن تنكر ، وإن شاب المعلومات الخاصة بها بعض النقص ، فأصبح التأكد منها صعب المنال ، إلا أننا نرى أن هذه الهجرة التي قيل إنها حدثت في سنة ١٧٧٠م أو بعدها بقليل [١] لم تكن هي التي صنعت الكويت ، فهذه البلاد كانت موجودة قبل ذلك التاريخ باسمها أو باسم القرين .

وإذا أردنا أن نتعرف الظلال التي شابت الروايات المتعددة عن هذه الهجرة وما صاحبها من تنقل من مكان إلى مكان فإننا سوف نرى مايلي :

١- لم يحدد كل من عبدالعزيز الرشيد ويوسف بن عيسى تاريخا لهجرة العتوب .

٢- ذكر ديكسون أن تاريخها كان في عام ١٧١٠م .

٣- لم يذكر التاريخ إلا عدد من الأجانب منهم ديكسون وغيره على اختلاف فيما بينهم في تحديده .

فإذا كانت التواريخ تتضارب في تحديد وقت الهجرة ، بل إن بعض المؤرخين لم يستطع التوصل إلى ذكر زمن معين بسبب تضارب الأقوال من جهة ، وعدم توافر المعلومات الدقيقة من جهة أخرى . فأين نقف من كل هذا؟

يضاف إلى ذلك سؤال يثيره قول النبهاني السابق ذكره وهو : كيف يكون آل

(١) انظر : ص ٣٣ من هذا الكتاب.

خليفة هم أول من انتقل إلى هذه الأرض ، ثم يأتي أناس بعدهم فيكون لهم الأمر فيها وبيدهم حكمها؟

ولقد نبه النبهاني إلى أمر مهم في موضوع هجرة العتوب ، ففي كلامه دليل على أن العتوب بفروعهم الثلاثة المشهورة لم يأتوا إلى هذه المنطقة دفعة واحدة ، بل على دفعات متعاقبة لا يُدرى ما الزمن الذي يفصل بينها ، ويبدو أن هذا الأمر هو الذي سبب التضارب في تاريخ الهجرة وعدم الاتفاق على زمن معين يحدد موعدها .

بعد كل ما سبق ، ليس أمامنا إلا القول إن الهجرة إن وجدت ؛ ويبدو في الغالب أنها حدثت بالفعل على الرغم من التضارب في أقوال المؤرخين حول سنة حدوثها ، وفي عدد الأفواج التي تمثلها نقول : ليس أمامنا إلا القول إن هذا الحدث الذي ذكروه وحددوا له زمنا غير متفق عليه لم يكن هو الذي واكب بناء الكويت ، لقد جاء هؤلاء المهاجرون فعلا من الهدار في نجد ليحلّوا ضيوفا على أبناء عمومتهم الذين سبقوهم إلى سكنى هذه الأرض ، فعاشوا فيها واختار سكانها من بينهم صباح الأول أميرا لهم ، وصباح هذا هو الذي ذكره الشيخ مبارك وحدد زمن بداية ولايته في عام ١٦١٣م .

إن الرحلة التي أنشأت الكويت سابقة على تلك الرحلة التي تحدث عنها المؤرخون ، واضطربوا في تحديد زمنها ، إن اليقين الواضح في هذا الأمر أنها لم تكن هجرة واحدة ، بل عدة هجرات منها هجرة قديمة يتماشى زمنها مع زمن تأسيس الكويت[١] .

---

(١) هناك وثيقة نشرت في سنة ١٩٨٢م في مجلة الوثيقة التي تصدر في البحرين، تتناول أمراً قد تكون له علاقة بهذا الموضوع ، ولأن البحث في أمر هذه الوثيقة طويل ، فقد آثرنا أن نفرد له فصلا خاصًا في آخر هذا الكتاب .



الكويت والدولة العثمانية

بين الكويت والدولة العثمانية من الخلاف والاتفاق ما يعجب له المرء ، ففي حين يرى الكويتيون أن الدولة العثمانية : دولة إسلامية كبرى تمثل المسلمين على نطاق واسع ، ولها الاحترام ، ويجب أن تبذل لها المساعدة حين تطلبها ؛ كانت تلك الدولة على خلاف ذلك لا ترغب إلا في طي هذا البلد الصغير تحت جناحيها والسيطرة عليه ، وهو الأمر الذي لم تستطع أن تصل إليه بحال من الأحوال على الرغم من الفرق الهائل في إمكانات كل من الطرفين .

أصل العثمانيين

العثمانيون[1] في الأصل قبيلة تركمانية عاشت على أحد سواحل بحر مرمرة جنوبي عاصمة الدولة البيزنطية : القسطنطينية ، ولما كان الضعف قد اعترى هذه الدولة في أخريات أيامها فقد تعرضت إلى كثير من الغارات التي كانت تشنها تلك القبيلة التركمانية ، وقد واصل العثمانيون تمكنهم في الأرض وتوسيع مجال سلطتهم حتى كونوا دولة تولى أمرها السلطان أدرخان سنة ١٣٢٦م . واتسع نشاط هذه الدولة الوليدة ، وتعاقب عليها الحكام حتى وصل أمرها إلى سليمان خان الذي كان له دور كبير في تثبيت دعائم الدولة ، وتوسيع سلطاتها ، وتجلى ذلك في إقدامه على احتلال العراق ، وانتزاعه من أيدي الصفويين سنة ١٥٣٤م ، ولكن الأمر لم يكن مستتبا باستمرار في هذه المنطقة التي استولى عليها العثمانيون فسرعان ما دبت المشاكل في وجه الحكام الجدد ، وظلت الدولة تعاني من هذه المشاكل المتنوعة التي كان بعضها يتمثل في الانقلابات ، وبعضها الآخر يتمثل في الفساد السياسي والإداري ، ولم يكن العراق موحدا في تلك الأيام ، بل كان مقسما إلى ولايات ثلاث هي : الموصل وبغداد والبصرة .

---

(١) موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٤٥٢.

وفي فترة من الفترات انقطع الاتصال بين بغداد والمركز الرئيسي في إسطنبول بسبب استيلاء مجموعة من المماليك على الحكم في هذه المنطقة ، وقد ذكرهم أحد الكتاب العراقيين بقوله(١) : « . . . تولوا الحكم في العراق ، وقد جاءوا من جورجيا ، ومنهم من جاء من الشركس وداغستان وأباظة في بلاد القفقاس» .

وفي الفترة من سنة ١٧٤٩م حتى سنة ١٨٣٠م حكم العراق هؤلاء المماليك إلى أن عادت السلطة العثمانية مرة أخرى لتحكمه حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي كانت نتيجتها احتلال الإنجليز للعراق .

* * *

نشأت الكويت بصفتها نظاما سياسيا في سنة ١٦١٣م كما رأينا ، ولكن عددا من أهلها ـ كما رأينا أيضا ـ كانوا مقيمين فيها قبل ذلك بفترة ، انتقلوا بعدها إلى الحكم النظامي تحت قيادة حاكم اختاروه من بينهم ، والمهم أن الحكم العثماني عندما ألقى بككله على العراق لم يتقدم جنوبا ليضع يده على الكويت لا في العهد الأول ولا في العهد الثاني ، وقد مرت كذلك فترة المماليك كلها والكويت قائمة لم يتعرض لوجودها أحد .

اية
ماع
نية في
يت

وقد بدأت الأطماع العثمانية بالكويت منذ أن سطعت في أذهان الألمان فكرة إنشاء خط للسكة الحديدية يمتد حتى منطقة كاظمة الكويتية ، إذ على الرغم من أن الوجود العثماني في البصرة كان سابقا لهذه الفكرة إلا أن الطمع لم يستحوذ على الأتراك ويشغل تفكيرهم إلا بعد أن أخذت ألمانيا تلح على تركيا بضرورة إنشاء هذا الخط ، وتغريها بالعوائد المادية الكبيرة التي سوف تعود عليها من جراء إنشائه ، وهي ـ ألمانيا ـ لم تكن تريد إلا مصالحها ، وإبعاد الدول الأخرى

---

(١) المرجع السابق ص ٤٦٨ ج ٢ .

كبريطانيا عن المنطقة . وكان ذلك في عهد الشيخ مبارك الذي سعى بكل ما يستطيع من جهد لكي يدفع عن بلاده شبح الاستيلاء التركي ، ويحافظ على استقلالها وكرامتها ، وفي هذا الشأن يقول بونداريفسكي[1] : «بدا الأمر من الناحية الخارجية وكأن تركيا وألمانيا مجتمعتين على هدف واحد ، وهو الحفاظ على الكويت ضمن الإمبراطورية العثمانية ، أما من الناحية الفعلية ؛ فقد كان الأمر يختلف عن ذلك إلى حد ما ، (دون أن نغفل عن الإشارة إلى مطالبة الألمان المتعصبين بإقامة قاعدة عسكرية بحرية فيها) ومن ثم فقد سعوا إلى تثبيت سلطة السلطان في الكويت ، ليس من الناحية القانونية فقط ، بل والواقعية أيضا ، لأنهم في هذه الحالة ستتاح لهم الفرصة والإمكانية للتصرف في أراضي الإمارة كما يشاءون . . . في حين أن الباب العالي والسلطان كانا مستعدين للاكتفاء فقط بالوصاية الشكلية على الكويت لأجل الحفاظ على الهيبة . . .» .

العلاقات الكويتية العثمانية قبل مبارك

وفي تتبعنا لمدى العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية منذ البداية فإننا نجد ما يلي :

١- في عهد الشيخ جابر الأول بن عبد الله آل صباح ، الذي تولى الحكم سنة ١٨١٣م فر راشد السعدون إلى الكويت بسبب فتنة ثارت بينه وبين الدولة العثمانية ، وبقي في الكويت مكرما معززا «ويقال أيضا إن جابرا أظهر له الاستعداد بمعاضدته في رد جماح الحكومة العثمانية وفي السير إليها معه بنفسه[2]» .

٢- في أيامه خرجت بعض القبائل العراقية على الحكومة ، واجتاحت البصرة ، وأخرجت المتسلم والجند منها ، يقول الرشيد[3] :« فرمى المتسلم نفسه

(١) ص ٣٠٧-٣٠٩.
(٢) تاريخ الكويت ، عبدالعزيز الرشيد القسم الأول ج٢ ص ١٧ .
(٣) المرجع السابق ص ١٣ .

في أحضان جابر والتجأ إليه فأنجده جابر بعدة سفن ملأى بالرجال والمدافع والذخيرة ، وسافر فيها إلى البصرة بنفسه ، فكان من أعظم المساعدين على استخلاصها وإرجاعها إلى أهلها» .

٣- هب[١] جابر مرة أخرى لنجدة الدولة العثمانية حينما فقدت المحمرة إثر انتفاضة قبيلة كعب ، وطردها للجند الأتراك من تلك البلاد ، فقام بمثل ما قام به في شأن البصرة .

٤-ذكر عبدالعزيز الرشيد أن أحد متسلمي البصرة فر إلى الكويت في عهد الشيخ جابر الأول بن عبدالله الصباح الذي توفي في سنة ١٨٥٩م ، وذكر الشيخ أمين الحلواني في مختصر مطالع السعود ، أن المتسلم الفار هو مصطفى أغا الكردي ، وأنه فر إلى الكويت في سنة ١٢٠٣هـ وهي توافق سنة ١٧٨٨م ، أي قبل حكم الشيخ جابر بمدة . وهنا نتساءل عن هذا التضارب الذي لا حل له إلا أن يكون المتسلم الفار الذي عناه الرشيد غير الذي عناه الحلواني ، وأن أكثر من متسلم قد فر من البصرة على مدى السنوات التي ذكرت آنفا[٢] .

وذكر من طريق آخر أنه في سنة ١٧٨٧م سادت البصرة اضطربات دفعت والي بغداد إلى مهاجمتها بغية السيطرة على متسلمها مصطفى أغا وثويني شيخ المنتفق وكانا قد حاولا الاستقلال بالبصرة بعيدا عن سلطة بغداد . وقد فر ثويني ومصطفى أغا إلى الكويت إثر الهجوم الذي شنه الوالي ، وقد رفض الشيخ عبدالله بن صباح تسليم الفارين حين طلبتهما سلطات الدولة العثمانية ، حتى لقد هددت هذه السلطات بالقيام بحملة ضد الكويت من أجل تسلمهما ، وقد طلب إلى المقيم الإنجليزي في الوكالة التجارية الإنجليزية في البصرة التدخل ، لذا

(١) المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) انظر : تاريخ الكويت ، القسم الأول ج ٢ ص ١٤ لعبدالعزيز الرشيد ، ومختصر مطالع السعود طبعة السلفية ، مصر سنة ١٣٧١هـ ص ٤٦ .

أرسل هذا إلى الشيخ يخبره بذلك ـ يقول أحمد أبو حاكمة : «وفي رسالة بتاريخ ١٧٨٩م أخبر المستر مانيستي الشيخ بأن الباشا يزمع هجوما على الكويت إذا رفض الشيخ أن يسلم اللاجئين ، أما الشيخ فقد قال في جوابه الموجه إلى المستر مانيستي بأنه على استعداد لقتال الباشا في سبيل حماية ضيوفه إذا لم يكن هنالك سبيل آخر غير الحرب» وقد استند أبو حاكمة[1] فيما ذكره إلى ما ورد في المجلد (١٨) من سجلات الوكالة ، وهذا يؤكد الحادثة ، ويعطينا ـ كذلك ـ التاريخ الصحيح لها ، وهو المسجل في السجلات في حينه ، ويتطابق مع ما قاله الحلواني .

ومن الجدير بالذكر أن عبدالعزيز الرشيد حين تحدث عن المتسلم الفار أورد تفصيلات لا تنطبق على ما جاء في الوثائق البريطانية ، فهو يقول : «هرب أحد متسلمي أموال الحكومة العثمانية إلى الكويت ، فأرسلت خلفه رجالا يستردونه منها ، ولكن بعد أن التجأ إلى جابر الذي وقف في وجوههم ، أظهر اشمئزازه العظيم من طلبهم لتسليم من حاطه بعنايته . . .» ويضيف : « أن جابرا أوعز للمتسلم بالهروب إلى نجد ، بعد أن استحصل منه على جزء من المال سلمه لأولئك الرسل .»

٥- حضرت جماعة من الإنجليز إلى جابر تطلب منه بعض التسهيلات التي منها البناء في الكويت ، فلم يقبل كل ما طلبوه منه ، وعندما سألوه : أتسمح للحكومة العثمانية في نزول بلدك ، والبناء فيها أم تمنعها كما منعتنا؟ فقال[2] : «نمنعها من ذلك إذا كان فيه ضرر علينا وعلى بلدنا» .

وهكذا نجد الكويت تسارع إلى تقديم النجدة للدولة العثمانية التي لم تستطع حتى حماية جندها في البصرة من تمرد عدد من رجال القبائل عليهم ،

---

(١) تاريخ الكويت الحديث، أحمد أبو حاكمة ص ٩٦ .

(٢) تاريخ الكويت، عبدالعزيز الرشيد القسم الأول ج٢ ص ١٤ .

ونجد الصورة البائسة لمتسلم البصرة الذي ألقى بنفسه في أحضان جابر طالبا أن ينقذه ويسترجع له البصرة من أعدائه ، ولو كانت الكويت تابعة للبصرة لم يكن المتسلم في حاجة إلى الاستجداء ، بل كان بإمكانه أن يأمر جابرا كي ينهض بمهمة الدفاع عن الولاية ، والأكثر لفتا للنظر أن الحكومة العثمانية قدرت كثيرا نجدة أمير الكويت وقدمت له في مقابل ذلك الهدايا التي لم يكن لها من داع لو كان هذا الأمير أحد أتباعها .

وهناك الكثير من الأدلة والبيانات الموضحة لوضع الكويت قبل مبارك الصباح ويمكننا الاستطراد في الحديث عن هذا الأمر بذكر أمور أخرى تدل على ما ذهبنا إليه ، فمن ذلك :

١- في كتاب : «رحلة في أرجاء آشور» للكاتب بوكنجهام الذي زار الخليج سنة ١٨١٦م وقال في كتابه[١] : «هناك كل الأسس والمبررات التي تؤكد أن الكويتيين قد حافظوا دائما على استقلالهم ، ويحافظون حتى الآن على سمعتهم ومكانتهم باعتبارهم أكثر سكان دول الخليج ومدنه شجاعة وتطلعا للحرية» .

٢- ورد في تقرير مدحت باشا الذي كتب سنة ١٨٧٢م قوله[٢] : «تبعد الكويت عن البصرة ٦٠ ميلا بحريا وهي كائنة على الساحل بالقرب من نجد ، وأهلها مسلمون ، وفيها ٦٠٠٠ دار ، ولم تكن تابعة لحكومة ، وأراد نامق باشا إلحاقها بالبصرة فأبى أهلها ذلك لأنهم تعودوا عدم الإذعان للتكاليف ، والخضوع للحكومات» .

٣- يقول بونداريفسكي[٣] : «في سنة ١٨٧١م شاركت الكويت في الحملة

(١) انظر : بونداريفسكي ص ٣٩.
(٢) من تاريخ الكويت لسيف الشملان ص ١١٢ .
(٣) ص ٨٢.

التركية على الأحساء التي كانت تهدف إلى إعادتها إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ومشاركة الكويت كانت مستغربة في ذلك الوقت ، ولكن نتائجها كانت تدل على أسبابها ؛ فمن ذلك أن الأعمال الاستفزازية التركية ضد الكويت قد توقفت تماما ، واستمتعت البلاد باستقلالها ، وأمن أرجائها ، ولم تتدخل السلطات البريطانية لمنع اشتراك الكويت في هذه الحملة على الرغم من تعارض هذا الاشتراك مع المصالح البريطانية ، إذ وجدت أن ما حدث قد جلب فائدة كبرى للكويت» .

وهكذا تتضح الأسباب ويزول الوهم فيما يتعلق بموقف الكويت من الدولة العثمانية .

٤- يقول بونداريفسكي أيضا[١] : «وفي تقارير ممثلي السلطات الإنجليز في لقاءاتهم مع الشيخ جابر بن عبدالله وابنه الشيخ صباح بن جابر كانوا يؤكدون أمرين ؛ وهما : أن سلطة أو مكانة السلطان العثماني تعتبر وهمية ، وأن السفن الكويتية بدأت في الستينيات من القرن التاسع عشر ترفع العلم التركي بدلا من علمها بسبب منح الاتفاقيات التركية ـ الإنجليزية للسفن حاملة العلم التركي امتيازات ومعاملة خاصة في الموانى الهندية ، وأن حكام الكويت كانوا يتبادلون الهدايا مع السلطات التركية ، وكانت هدايا الجانب التركي تعزى لسبب قيام شيوخ الكويت بضمان أمن الملاحة في مصب شط العرب» .

الكويت والحملة المصرية في جزيرة العرب

٥- على الرغم من أن جند محمد علي باشا قد دخلوا الجزيرة العربية بطلب من الأتراك إلا أن المنافسة بين قيادات هذا الجند والبصرة وبغداد كانت قوية[٢] ، بحيث أضرت بأهداف الدولة الأم ، ولقد بقيت الكويت المحتفظة باستقلالها تقدم جميع الإمكانات المطلوبة للجيش المصري الذي عين شخصا

(١) ص ٧٩ .

(٢) أبو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ص ٢١٣ .

من عنده للإشراف على شراء ونقل المعدات ، بل لقد كانت إحدى الوثائق وهي المؤرخة في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٣٨م تتحدث عن السلفة ، أي النقود التي حصلت عليها قيادة الحملة من الكويت . وقد تم ذلك على الرغم من عدم رضا بغداد والبصرة ، ولم يستطع أي منهما عمل شيء ضد الكويت المستقلة ، والتي كانت تعمل وفق مصالحها .

ويقول لوريمر :[١] «عين وكيل مصري في الكويت ١٨٣٨م - ١٨٣٩م وكانت له مكانة لائقة عند الحاكم ، وكان عمله ظاهريا لشراء الإمدادات ، ولكنه في الواقع يسعى إلى جمع المعلومات لخطة خورشيد باشا الذي كان ينوي انتزاع العراق من تركيا» .

٦- تقول الوثيقة رقم (٧) من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٨٣٩م[٢] وكان محمود أغا المور دي قد هرب من البصرة إلى الكويت في ذلك الوقت ، وجاء ضمن تقريره مايلي : «وتوجهنا إلى الكويت ، وصعدنا إليها ، وجئت عند محمد أفندي مأمور اشتراء الغلال في الكويت من قبل حضرة خورشيد باشا وبينما كان (محمد أفندي) ناويا الإقامة في الكويت بضعة أيام جاء خطاب مع رجل مخصوص من البصرة لابن صباح أمير الكويت يطلب القبض علينا وإعادتنا إلى البصرة ، فلم يعبأ ابن صباح بذلك الكتاب» .

فهل هذا تصرف تابع مع متبوع؟

٧- كان لوجود الوكالة التجارية البريطانية[٣] في البصرة أثر كبير في نمو التجارة ، وزيادة التبادل التجاري بين البصرة وخارجها ، وكانت البصرة تستفيد

---

(١) دليل الخليج ، القسم التاريخي ج ٣ ص ١٥١٣ .
(٢) تأليف الدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم - دار المتنبي - قطر ١٩٨٢ ص ٧٤٨.
(٣) تاريخ الكويت الحديث، د. أحمد أبو حاكمة ، طبع ذات السلاسل، الكويت ص ١٧٣ .

من المواد التي يحضرها التجار الإنجليز بإعادة تصديرها إلى المناطق المجاورة ، مما يدر ربحا للسوق التجاري ، ولكن الصعوبات التي نشأت بين الوكالة البريطانية والموظفين العثمانيين دفعت رجال الوكالة إلى الانتقال إلى الكويت في ٣ أبريل سنة ١٧٩٣م ، والبقاء فيها إلى أغسطس ١٧٩٥م ، ولم يكن هذا آخر انتقال لهم فقد لحقه آخر في ١٥/ ١٢/ ١٨٢١ حتى ١٩ أبريل ١٨٢٢م ، وغني عن التوضيح أن نقول إن الكويت لو كانت خاضعة لإرادة البصرة لماأتيحت لرجال الوكالة البريطانية فرصة الاستفادة من الكويت في ظل وجود الخلاف مع البصرة ، مع ملاحظة أن هذا الأمر قد تم مرتين خلال قرنين مختلفين .

ونشير هنا إلي تعليق لوريمرعلى حادثة انتقال الوكالة البريطانية من البصرة إلى الكويت فيقول [١] : «ونستطيع أن نستنتج من اختيار الكويت مقرا تلجأ إليه الوكالة التي انسحبت من العراق التركي أن الكويت لم تكن في سنة ١٧٩٣م وبأي حال من الأحوال - رغم كل ما يقال - تابعة لتركيا» .

٨- حاصر الجيش الفارسي البصرة حصارا استمر ثلاثة عشر شهرا[٢] ، وفي منتصف أبريل سنة ١٧٧٦م سلمت المدينة للجيش المحاصر ، ومع ذلك لم يلتفت الفرس إلى الكويت ، إذ لم يكن في ذهن أحد إلا أنها بلد مستقل ، وليس طرفا من أطراف البصرة . وكانت الكويت في هذه الفترة في منتهى الاستقرار والازدهار الاقتصادي .

٩- في سنة ١٧٥٨م استعان البارون كينبهاوزن المسؤول عن المستعمرة الهولندية في خرج بشيخ الكويت من أجل إيصال مجموعة من الرجال البريطانيين إلى حلب ، وإن كانت المسألة لم تتم إلا أنها تدل على أن للشيخ علاقاته الخاصة المستقلة عن أي ارتباط خارجي[٣] .

---

(١) دليل الخليج - القسم التاريخي ج٣ ص ١٥٠٧ .
(٢) لوريمر - دليل الخليج - القسم الجغرافي الجزء الثالث، ص ١٥١٣ .
(٣) دليل الخليج، القسم التاريخي ج ٣ ص ١٥١٣ .

ويلاحظ أن هذا تم في عهد الشيخ صباح بن جابر الذي ذكروا أنه أول حاكم للكويت ، فهل هذه تصرفات حاكم غير ذي خبرة ، في بلد ناشئ؟ .

* * *

العلاقات الكويتية العثمانية في عهد مبارك

لم تكن صورة الأطماع العثمانية واضحة كما بدت حين تولى الحكم الشيخ مبارك الصباح ، والذي أحاطت بداية توليه ملابسات لا تخفى على أحد ، دفعت بعض كبار موظفي الدولة العثمانية إلى استغلال الموقف لصالحهم ، والتدخل في مقابل الحصول على رشاوى كبيرة حصلوا عليها من أعداء مبارك ، وكان لتدخلهم هذا الأثر الكبير في مجرى الأحداث خلال الفترات اللاحقة ، ولكن المواقف التركية ضد مبارك لم تمنعه من أن يمد يد المساعدة لتلك الدولة كلما استلزم الأمر ذلك ، وكانت الدولة العثمانية تلجأ إلى الكويت في الملمات ، كما يلاحظ القارئ فيما سبق ، وكما يظهر في الحادثتين التاليتين :

١- يقول عبدالعزيز الرشيد[١] : «حصل حريق هائل في الآستانة أحدث أضرارا عظيمة وترك الألوف بلا مأوى ولا سكن ، فكتب والي البصرة حسين جلال بك في شعبان سنة ١٣٢٦هـ إلى مبارك يستعطفه بالمساعدة لإخوانه المنكوبين ، وقد أجاب مبارك الاستعطاف ، وقدم خمسة آلاف ليرة بواسطة المرحوم سعود الخالد في البصرة» .

فهل الدولة في حاجة إلى استعطافه لو كان هو أحد أتباعها كما حاولت أن توحي .

٢- ويقول الرشيد كذلك[٢] : «وقد قدم مبارك أيضا ثلاثة آلاف ليرة عثمانية إعانة للحكومة في حرب طرابلس الغرب ، وأصحبها بكتاب إلى حسن رضا باشا والي البصرة الذي استعطف مباركا في تلك الإعانة بتاريخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٢٥هـ» .

---

(١) تاريخ الكويت القسم الأول، الجزء الثاني ص ١١٣ .
(٢) المصدر السابق ص ١١٣ .

وكان ينتهز الفرص ليقدم مساعداته إليها في الوقت الذي لا يجد فيه من هذه الدولة إلا كل جفاء ، ولم يكن ذلك إلا رغبة منها في إرضاء الألمان أولا ، ثم الاستفادة من المصالح التجارية التي تجلبها تحالفاتها معهم ثانيا ، وزيادة على ما سبق أن ذكرناه في هذا المجال فإن هناك نصوصا تدل على مدى ارتباط تركيا بالألمان في هذه القضية ، ومن ذلك ما ذكره بونداريفسكي في كتابه : «الكويت وعلاقاتها الدولية» ص ٣٠٨ : « ولم يكن الدبلوماسيون الفرنسيون يشكون في أية لحظة بأن الضباط الأتراك يتلقون النصائح والمساعدات اللازمة والواجبة من الألمان ، وبالفعل سرعان ما بدأت إعادة تسليح قوات الفوج السادس بالبنادق السريعة الطلقات ، بل وزودت بها أيضا قوات ابن رشيد الذي تلقى بالذات بنادق هاوزر الجديدة التي كانت مخصصة في البداية للفوجين الرابع والخامس التابعين للجيش التركي ، وكان هذا يعني الاستعداد للقيام بحملة جديدة ضد مبارك» .

وهكذا يتضح مصداق ما ذهبنا إليه من أن الدولة العثمانية لم توجه ضغوطها وأطماعها إلى الكويت إلا بعد أن واجهت ضغطا مماثلا من ألمانيا التي كانت طامعة في المنطقة ، ولذا نجد أكثر الأمور شدة على الكويت في موقف تركيا كان في فترة حكم الشيخ مبارك التي ظهرت فيها فكرة تمديد سكة الحديد إلى الكويت من أجل الإطلال على الخليج . ولكن كل ادعاءات تركيا في الكويت كانت أوهاما تناقضها أفعالها المتقلبة ويدحضها واقع الحال .

***

العثمانيون يدفعهم الخيال

لقد استعان الأتراك بالخيال ليثبتوا ملكيتهم للكويت ، ثم عندما عجزوا عن تحقيق ذلك اتجهوا إلى الحديث عن ملكيتهم لجزيرتي بوبيان ووربة بغية تقديمهما هدية إلى ألمانيا كما سبق أن أشرنا ، ولكننا عندما نرجع إلى الواقع فليس لنا إلا أن

نردد ماجاء في إحدى الوثائق البريطانية التي تقول[1] : «إن الادعاءات التركية مجرد وهم وخيال ، فلا سيطرة للسلطان على الكويت ، إذ قيام الحكام القادرين على حماية مدينة تركية مقابل ثمن يدفع لهم يعني تمكنهم من حماية أنفسهم ، وإذا كانوا يقدمون للسلطان الاحترام مثل بقية المسلمين فليس معنى هذا وقوعهم تحت سيطرته ، إن مطالب تركيا على مدى السنين لم تؤد بها إلا إلى إلغاء صفقات الأراضي التي اشتراها الشيخ من العراق بحجة أنه ليس مواطنا تركيا ، ولا يحمل الجنسية التركية ، فكيف يكون (قائمقام) من قبل تركيا وهو غير تركي في نظرهم» .

ومن المستفاد من كلام الشيخ مبارك أنه[2] : «لم يكن خاضعا للأتراك أبدا ولا يوجد هناك أي جدال حول مركزه كحاكم للكويت وزعيم لقبائلها ، وإذا ما أراد الأتراك أن يطلقوا عليه لقب (قائمقام) أو أي لقب آخر فإن ذلك لا يغير الحقيقة ، حيث لم يسبق له أبدا أن حمل هذا اللقب» .

ولم يكن للأتراك ممثل في أي وقت من الأوقات في الكويت ، والمناسبة الوحيدة التي أرسلوا فيها إلى الكويت موظفا صحيا كانت بسبب الموضوعات الصحية البحتة ، ولم يكن لها أي أثر سياسي ، ومع ذلك فقد بادر الشيخ إلى إخراجه على الفور .

فكيف تكون التبعية من دون سلطة ، ومن دون ممثلين للدولة الأم إن كانت أما حقيقية؟ .

وهناك أمور أخرى يجدر بنا إضافتها وهي :

يقول لوريمر[3] : « في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠١م أصدر قائد السفينة بيرسيوس إنذارا إلى القائد التركي بعدم إنزال قوات تركية إلى أرض الكويت ،

---

(١) الكويت في الوثائق البريطانية ص ٦١ ـ ٦٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٢ ، من حديث الشيخ مبارك مع النقيب شكسبير في ٢٨/ ٥/ ١٩١٣م .

وأمضى القائد يوم ٢٥ كله يحاول عبثا أن يحصل من مبارك على اعتراف بالسيادة العثمانية دون جدوى ، فمضى إلى الفاو وهو يتهدد الشيخ بالعقاب مستقبلا» .

فإذا كانت تركيا تعتبر أن الكويت جزء منها فلماذا تصر على الحصول على هذا الاعتراف ، وفي هذا الوقت بالذات؟ .

ويقول لوريمر أيضا :[١] «بلغ من تأثير مبارك حدا جعله يستطيع تغيير والي البصرة وإحلال الشخص المناسب له مكانه ، فبالتعاون مع نقيب البصرة نقل حمدي باشا ، وعُين في خريف سنة ١٨٩٩م محسن باشا بدلا منه ، وكان لهذا الأخير دور كبير في إكرام مبارك . وقيامه بزيارة رسمية للبصرة قوبل فيها بكل ترحاب على عكس ما كانت تدعيه الحكومة العثمانية من تبعيته» .

ويقول لوريمر[٢] : «في مايو ١٨٩٩م فرض الشيخ مبارك عوائد جمركية منظمة قدرها ٥٪ على كل الواردات بما فيها القادمة من ميناء البصرة وغيرها من الموانى التركية التي كانت معفاة من الضرائب ، وفي ٢ من سبتمبر وصل مدير تركي مع خمسة جنود لإدارة ميناء الكويت ولكن مباركا رفض استقبالهم ، وأرغمهم على العودة إلى البصرة في اليوم التالي ، ووصلت تعليمات من القسطنطينية إلى البصرة باعتبار هذه المسألة منتهية» .

بقي بعد ذلك الحديث عن الفترة الأخيرة التي سبقت انهيار الدولة العثمانية بقيام الحرب العالمية الأولى ، وسيطرة المنتصرين على المنطقة التي كانت تحكمها ، ففي هذه المرحلة كان التركيز قويا على بحث مسألة الحدود الشمالية للكويت ، وكان الجدل قويا حول هذا الموضوع ، لقد بذل الشيخ مبارك جهدا كبيرا في سبيل الحصول على الحقوق المشروعة لوطنه ، وحرص على ألا يترك

(١) المرجع السابق ص ١٩٣٦ .
(٢) المرجع السابق ص ١٥٣٥ .

فرصة لتركيا ومن خلفها ألمانيا لكي يستوليا على أي جزء من بلاده ، فنراه في سبيل ذلك يوالي اتصالاته بالإنجليز مطالبا إياهم بتنفيذ اتفاقهم معه ، ويحشد قومه قريبا من هذه الحدود ، ويهيىء الأدلة الدامغة التي تثبت حق البلاد في ملكية هذه الأجزء حتى تكللت مساعيه بالنجاح ، وحصل على ما يريد على الرغم من الجهود المقابلة التي كانت تبذلها تركيا ضده ، والتي لم تترك مجالا إلا سلكته في هذا السبيل ، حتى إنها وضعت أخيرا عددا من جنودها في جزيرة بوبيان على أمل أن يكون ذلك سببا من الأسباب التي يمكن الاستناد إليها لإثبات حق الدولة العثمانية في هذا الجزء من الكويت ، ولم يكن هذا العمل متمشيا مع الأعراف ولا القوانين الدولية ، وقوبل بالشجب الشديد من مبارك ومن بريطانيا أيضا ، وقد ا ضطر الأتراك إلى الانسحاب[1] من هذا الموقع قبل وقوع الحرب العالمية الأولى موقنين بأنهم خسروا هذه المجادلة إلى الأبد ، وسوف يأتي تفصيل ذلك فيما بعد .

يقول لوريمر[2] : «نتيجة اختبار صحة المعلومات التي قامت بها بعثة السفينة البريطانية سفنكس عن التحركات التركية نحو المواقع الكويتية شاهدت هذه السفينة قاعدة عسكرية في أم قصر بها ٤٠ جنديا وحامية أكبر منها في سفوان ، وأقيمت حامية على الجانب الشرقي من بوبيان ، ولكنها أزيلت بعد أسبوعين - كان هذا مطلع سنة ١٩٠٢م وفي مارس من نفس السنة وجهت النصيحة إلى الشيخ كي يضع له حامية في الحجيجة والصبية وبالفعل قام بذلك» .

الاستفزازات العثمانية للكويت

لقد حاولت السلطات العثمانية الضغط على مبارك بشتى الوسائل ، وكان أهمها التهديد الذي أرسلته مع السيد رجب النقيب في ديسمبر ١٩٠١م (١٣١٩ شعبان هـ) ، وذلك بعد حملة سابقة حاولوا القيام بها ضد الكويت ،

(١) تاريخ الكويت ، القسم الأول ، الجزء الثاني ص ٧٨ . وكذلك الكويت في الوثائق البريطانية ص٣٣ .
(٢) دليل الخليج القسم الجغرافي ج ٣ ص ١٥٤٦ .

في ربيع الآخر من سنة ١٣١٩هـ الموافق أغسطس ١٩٠١م ، وكانوا قد جهزوا أنفسهم لذلك ، وأحضروا الجنود إلى البصرة تأهبا لهذا العمل ، ولكن محاولات الشيخ مبارك أفشلت تلك الحملة بسبب علاقاته واتصالاته مع أطراف كثيرة في النظام التركي .

أما مهمة السيد رجب النقيب فقد كانت من نوع آخر ، فقد جاء هذا ومعه شقيق والي البصرة في المركب زحاف يحملان تهديدا إلى مبارك ، ويقدمان له خيارات ثلاثة ، له أن يختار أيًا منها وهي : إما أن يسافر إلى الآستانة فيعين فيها عضوا في مجلس شورى الدولة ، وإما أن يسافر إلى أي بلد يريدها والحكومة تقوم بما يحتاج إليه ، وإلا تستخدم القوة ضده فيما إذا رفض أحد الأمرين . وكان في البلاد طراد إنجليزي شجع وجوده مباركا ، ومع هذا فإن الشيخ حاول في البداية التخلص من هذه المطالب ، وعندما يئس من ذلك أعلن معاهدته مع بريطانيا ، وكان حريصا على عدم إعلانها بناء على اتفاق بينه وبين طرفها الآخر ، وهذا هو سر محاولته التخلص من مطالبهم دون إبداء أي معلومات للوفد ، وقد تدخل الطراد فيما بعد طالبا من الوفد الرحيل مهددا إياه بعظائم الأمور ، وعندما تدخلت بريطانيا ، أعلنت الحكومة التركية أن لا علاقة لها بالنقيب ، فتأمل [1] .

ويمكن أن نستخلص من هذه الحادثة عدة أمور ، منها عدم استطاعة السلطات العثمانية القيام بما هو أكثر من ذلك في مسألة الكويت ، وأن معرفتهم بموقع مبارك ، وتمكنه من هذا الموقع هي التي دفعت تلك السلطات إلى تقديم إغراءات له ، في حين لو كان تابعا لها لأصدرت فرمانا بعزله وتعيين غيره كما تفعل مع ولاة البصرة وغيرها من الممتلكات العثمانية .

بالإضافة إلى أن الموقف السيئ الذي صار فيه الوفد ، واضطراره نتيجة ذلك

---

(١) سلدانها ص ٣٣ .

إلى الانسحاب ، مع عدم تدخل السلطات التركية ، دليل آخر على عدم أحقيتهم فيما ذهبوا من أجله .

وفي ٢٤ من أغسطس من العام نفسه وصلت السفينة العسكرية التركية زحاف إلى ميناء الكويت ، وقد اعترضها الطراد الإنجليزي الذي كان موجودا في الكويت ، وفتشها تفتيشها دقيقا ، وأبلغها بأنه مكلف بمنعها من إنزال قوات في الكويت ، ولكنه تلقى ردهم بأنهم لا ينوون ذلك ، وأنهم في طريقهم إلى قطر حاملين كمية من الدقيق إلى حاميتهم هناك(١) .

وكان الأتراك قد استغلوا هذه الفرصة لكي يعرضوا على مبارك وضع ثكنة تركية لديه مستقبلا ، ولكنه رفض بشدة .

وبادر السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠١م إلى إرسال سفينة حربية قديمة محملة بالجنود إلى الكويت في محاولة لاحتلالها ، وذلك بعد هزيمة الكويت في معركة الصريف ، وقد بادر اللورد كيرزون إلى إصدار توجيهاته بعد الحصول على موافقة حكومته لمنع القوة المهاجمة من احتلال الكويت ، وقد تحدث قائد البحرية البريطاني في الكويت - آنذاك - النقيب بيرسي إلى قائد السفينة التركية ، فاقتنع هذا الأخير ، وانسحبت سفينته على عجل ، وبادرت بعد ذلك الحكومة التركية - وبكل صلافة ودون خجل - إلى إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بأن السفينة لم تكن تحمل جنودا على الإطلاق (٢) .

فهل هناك ما هو أشد إهانة مما حصل للدولة العثمانية أمام شواطئ الكويت؟ وإذا كانت الكويت من أملاكها فلِمَ لم تتصرف وفق ردود الفعل المتوقعة في مثل هذه الأحوال؟ .

---

(١) انظر : بونداريفسكي ص ٢٢٧ ، وكذلك : الكويت في الوثائق البريطانية ص ٣٣ وبونداريفسكي ص ٢٤٣ .

(٢) الكويت في الوثائق البريطانية ص ٦٢ .

وفي السنة نفسها حل محسن باشا ضيفا على الكويت ، وقوبل خلال أيام إقامته الأربعة بحفاوة بالغة ، ومع ذلك فمنذ لحظة وصوله أفهمه الشيخ مبارك بأنه يستقبله بصفته صديقا ، وليس باعتباره واليا للبصرة أو مبعوثا للسلطان . واضطر محسن باشا إلى استقبال قبطان السفينة سفنكس وضباطها الذين عرف منهم من واقع التلميحات والإجابات التي قدموها عن أسئلته أنهم باقون لحماية الكويت ، بل لقد قال له الشيخ مبارك بكل صراحة : إن الإنجليز على ما يبدو ينوون في حالة اصطدامه بالحكومة التركية وضع الكويت تحت حمايتهم . وعندما عاد الوالي إلى البصرة أبلغ سكرتير القنصلية الروسية ببغداد أوسينكو بأن الوضع كان صعبا في رحلته هذه ، حتى إنه لم يجرؤ على مفاتحة مبارك في موضوع إرسال موظفين أتراك للكويت[1] .

الاستفزازات العثمانية لمبارك

ومن الأعمال التي تدل على ضعف موقف الدولة العثمانية تجاه الكويت ؛ تحويلهم محاولة التسلط على مبارك في بلاده إلى التسلط عليه في أملاكه عندهم ، يقول عبدالعزيز الرشيد[2] : «ففي جمادى الآخرة سنة ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) اشتري مبارك من سعدون باشا ملكه الذي في (أم العرب) بثمانية آلاف ليرة ، فلم تسمح له الحكومة بتفريغه في الطابو (التسجيل) محتجة بأنه لا عثمانية بيده[3] ، ولكن الحقيقة أنها اتخذت هذه الفرصة لنفث سمها فيه ، وقد جرت المخابرة بينه وبين والي البصرة إذ ذلك عبدالرحمن حسن بك ، فحاول الأخير إقناعه بحمل العثمانية ، فلم يقتنع» .

وقد بقيت هذه المسألة معلقة إلى أن جاء تبرع مبارك لحرب البلقان بمبلغ أحد عشر ألف ليرة ، فرضيت الحكومة العثمانية عندها بالتسجيل له .

---

(١) بوندناريفسكي ص ١٩٨ .
(٢) تاريخ الكويت، القسم الأول، الجزء الثاني ص ٩٦ .
(٣) أي أنه لا يحمل الجنسية العثمانية .

وهذا الموقف من الدولة العثمانية يدل على الإفلاس السياسي من جميع النواحي ، فإذا كان مبارك لا يحمل الجنسية العثمانية ، بل ويرفضها مضحيا بمصالحه المادية ، فكيف يكون موظفا لها في الكويت؟ وكيف يجوز أن يكون هذا موقعه عندهم ولا يستطيع تملك قطعة من الأرض في أملاك الدولة؟

ثم انظر كيف غيرت الحكومة رأيها بمجرد أن قبضت المبلغ الذي تبرع به ، وأصبح النظام الذي حاولوا تطبيقه على مبارك غير مهم .

ولم تكد هذه المسألة تمر حتى قامت الحكومة بعمل سخيف آخر ، فقد فتحت[١] أسداد المياه على أرضه في أربعين منفذا ، وأغرقت زراعاته ، ولم يكن مبارك ضعيفا أمام هذا الموقف فكتب احتجاجا شديدا إلى والي البصرة قال فيه[٢] : «لولا وكلاؤنا الذين لازلت أوصيهم الهدوء والسكون أمام أمثال هاتيك الحوادث ؛ لوقعت فتنة عمياء بين الفلاحين والجند ، ونظرا لأن الجند اعتدى على أملاكي ، وأنه تعدى في عمله ذلك الحدود ؛ فأنا أطالب الآن بمجازاته على اعتدائه ، وعلى أن لا يعتدي مرة أخرى ، وإلا فلست بمسؤول عما يقع من الاضطراب والشقاق فيما بعد» .

وفي منتصف فبراير سنة ١٩٠٢م[٣] استدعى أحد كبار المسؤولين الأتراك السفير البريطاني في اسطنبول ، وأعرب له عن الاحتجاج ضد تصرفات مبارك الذي انتهز فرصة استيلاء ابن سعود على الرياض ليقوم بقطع الاتصالات بين البصرة ونجد .

فإذا كان مبارك الصباح (قائمقام) تركيا في الكويت ، فلم لا توجه له تركيا الإنذار ، أو العقوبة . بدلا من اللجوء إلى الإنجليز؟ أليس في هذا دليلا على

(١) المرجع السابق ص ٩٧ .
(٢) المرجع السابق ص ٩٧ .
(٣) بونداريفسكي ص ٣٠٢ .

انتهاء الأطماع التركية ، واعترافا بالحقيقة التي أبعدها الطمع فترة طويلة عن أعينهم؟

ومما ورد في الوثائق البريطانية حول معاناة الكويت من المحاولات العثمانية الفاشلة ما نصه[1] : «في ٢ فبراير ١٨٩٩م أبرق الكولونيل «ميد» يقول : «إن الأتراك حاولوا منذ شهرين أن يستأجروا باخرة لنقل قوة كبيرة إلى الكويت ، ولكن المشروع فشل ، لعدم توفر المال الكافي» .

وإذا كانت الدولة لا تملك المال الذي تستأجر به باخرة لنقل جنودها فما الذي ننتظر منها غير الأطماع والابتزاز .

وفي التقارير نفسها عن شهر أغسطس ١٨٩٩م[2] : «وردت تقارير من القنصل البريطاني في البصرة تفيد بأن الأتراك عينوا مديرا للميناء في الكويت ، وأن الشيخ امتنع عن استقباله ، وأن ثمة محاولة تجرى لتعيين أحد أبناء الكويت مديرا للميناء تنفيذا لأمر صادر من القسطنطينية (اسطنبول) وأن المسؤولين العسكريين الأتراك ينادون باتخاذ إجراءات عنيفة ، كما راجت الشائعات - أيضا- بأن الأتراك اقترحوا إقامة جمرك في الكويت وافتتاح خط للبرق من الفاو إلى القطيف مرورا بالكويت . . .» .

ولكن كل ذلك لم يحدث لرفض مبارك الانصياع لإرادة الأتراك ، وحرصه على سيادة دولته واستقلالها ، ولو كان بيدهم من الأمر شيء لأقصوا مباركا أو على الأقل ألزموه بتنفيذ إرادتهم .

لقد كان مبارك واضحا في تحديد علاقته بالحكومة العثمانية ، فحين جاءته البعثة الألمانية برئاسة ستمريخ القنصل الألماني العام في القسطنطينية سنة

(١) سلدانها : ص ٨١.
(٢) المرجع السابق : ص ٨٩.

١٩٠٠م قال لهم مبارك[١] : «إنه لم يفهم ما إذا كانت البعثة أقبلت من تلقاء نفسها أم باسم السلطان ، وإذا كانت أقبلت باسم السلطان كان على هذا أن يزودها برسالة موجهة إليه ، وإنه يريد أن تفهم البعثة أنه لا يعترف بالسلطان إلا باعتباره رئيسا للعالم الإسلامي ، وإنه لا يعتبر نفسه تابعا لتركيا ، ولا يعترف بالسيادة التركية على أراضي الكويت ، وأنه سيرفض أي مطالب يتقدم بها السلطان له» .

ومن ضمن الطرق التي سلكتها الحكومة العثمانية بشكل غير مباشر تحريضها عبدالعزيز بن رشيد ، ودفعه للهجوم على الكويت في عهد مبارك ، ولعبها على جبهتين حين تتدخل في بعض الأحيان بصفتها وسيطا بين مبارك وخصمه ، وهي تقصد بذلك التوصل إلى مطمحها الأصلي وهو الاستيلاء على الكويت .

لقد باءت كل محاولات العثمانيين بالفشل ، ولم يستطيعوا تحقيق مآربهم ، وذلك لسببين أولهما عدم أحقيتهم ، والثاني : القيادة الحكيمة والإدارة القوية التي أدار بها مبارك معركته معهم .

---

(٢) سلدانها: ص ٨٩ ، ولوريمر: ج ٣ القسم الجغرافي ص ١٥٢٧ ، دليل الخليج .

الحدود

قضية الحدود الكويتية ـ العراقية ؛ من القضايا التي ثار حولها جدل كبير ، وكانت رغبة العراق في اقتطاع جزء من الكويت ، أو الاستيلاء عليها بأسرها من أهم المشاكل في هذه المنطقة من العالم ، ولم يكن للعراق أي ذرة من المنطق في طلبه هذا ، لأن الكويت لم تكن في يوم من الأيام جزءا من ولاية البصرة كما ظهر ذلك جليا فيما سلف أن قدمنا ، وقد بينا كيف أن المطامع التي تقود العراق الآن إلى هذه الأقوال التي يرددونها عن الكويت ؛ هي التي كان يقولها بعض أعوان الحكومة العثمانية ، وقد ثبت أنها محض خيال لا يسنده دليل من الواقع ، ولقد أضافوا إليها حجة أخرى تقول إن العراق يحتاج إلى موقع على البحر ، ولا يجوز أن يكون مغلقا دونه ، وكأن هذا الوضع الجغرافي العراقي هو مسؤولية الكويت ، يضاف إلى ذلك أن العراق ليس الدولة الوحيدة التي لا منفذ لها على البحر إن صح هذا الزعم ، بل هناك دول كثيرة بعضها أكبر من العراق وأكثر أهمية ، ولم تكن هذه المسألة سببا في شن عدوانها على جيرانها ، علما بأن للعراق في وضعه الحالي منافذ بحرية عديدة تكفي حاجته ، بل وتفيض عنها ، ومن الجدير بالذكر أن مركز البحوث والدراسات الكويتية قد أصدر كتابا تناول موضوع المنافذ هذا ، وأثبت بالدليل القاطع أن العراق ليس في حاجة إلى منافذ إضافية ، فله من الموانى التجارية :

الموانى العراقية

- ميناء البصرة (المعقل) .
- ميناء أم قصر .
- ميناء الزبير .

وله من الموانى النفطية :

- ميناء الفاو .
- ميناء خور العمية .
- ميناء البكر (القفقة) .

وفي نبذة عن منافذ العراق البحرية جاء في الكتاب المذكور ما يلي [1] : «تطل جمهورية العراق على الخليج العربي بواجهة بحرية يبلغ طولها حوالي ٧٠ كيلو مترا ، ويزداد طولها إلى نحو ٢٣٥ كيلو مترا إذا أضفنا إليها طول كل من خور الزبير (٢٥ كيلو مترا) والمسافة بين مدخل شط العرب وميناء البصرة (١٤٠ كيلو مترا) كامتداد للواجهة البحرية» .

ولكن الأطماع العراقية هي التي تحرك الادعاءات وتثير نزعة الابتزاز ، بل لقد كانت المطالبات غير المعقولة قديمة عندهم ، وكأنها تسري في دمائهم ، وتنتقل من جيل إلى جيل ، ففي مؤتمر العجير الذي عقد في أواخر شهر نوفمبر من سنة ١٩٢٢م بحضور ممثل بريطانيا والملك عبدالعزيز آل سعود ووزير المواصلات والأشغال العراقي المسمى صبيح بك وآخرين ، يقول ديكسون في كتابه «الكويت وجاراتها» وهو أحد حضور هذا المؤتمر [2] : «وطلب السير بيرسي (كوكس) من صبيح بك أن يطرح ما يعتبره العراق خطا للحدود يعطي كل ذي حق حقه ، ولا يمكن لأحد أن ينازع فيه ، فنهض صبيح بك ، وقال : منذ خلق الله الدنيا ، وبدأت كتابة التاريخ ، كانت حدود العراق تمتد جنوبا لتنتهي على بعد اثني عشر ميلا من الرياض ، عاصمة ابن سعود ، وهي تمتد إلى الغرب حتى البحر الأحمر بحيث تضم حائل والمدينة وينبع ، وتمتد شرقا بحيث تضم الهفوف والقطيف على الخليج ، والله يشهد أن هذه وهذه وحدها هي الحدود الحقيقية التي لا يمكن أن ينازع فيها أحد» .

ومع الأسف فإن هذه العقلية التي طرحت هذا الطرح في ذلك الوقت ظلت مسيطرة على آراء أعضاء الحكومات العراقية ، مع تفاوت في المطالب بحيث وصل الأمر بهم في أحد المراحل إلى المطالبة فقط بجزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين ، ثم المطالبة بجزء منهما ، وقد استمر مسلسل التنازلات إلى أن

---

(١) ص : ٣١ .

(٢) ج ١ ص ٢٧٩ طبع الكويت ١٩٦٤ .

وصلوا إلى مرحلة طلب استئجار بوبيان لمدة طويلة مما يدل على يقينهم بأن طلباتهم السابقة كلها في غير محلها .

ومن الأمور التي تلفت النظر وتثير الاستغراب هو تدني النظرة العراقية إلى الأمور ذات الأهمية ، ففي مسرى الحديث عن الحدود ظهر لنا قولان غريبان يتعلقان بموضوع هاتين الجزيرتين وهما :

حجج وبراهين واهية

أولا : من ضمن الحجج التي توصلوا إليها قولهم إن المنطقة التي تكوّن وربة وبوبيان منطقة طينية لا تصلح للسكن ولا تستفيد منها الكويت ، ومادامت كذلك فالأفضل عندهم تسليمها للعراق ، ولا شك في أن هذه حجة واهية ، وكم في بلاد العالم من المستنقعات ولكنها محفوظة عند أهلها لا يفرطون بها ، ولم نسمع في يوم من الأيام بمثل هذا الأمر الغريب الذي يثيرونه بعد أن فقدوا كل الحجج .

ثانيا : ومن غرائب الادعاءات أن جعفر العسكري الذي كان وزير الدفاع في العراق (سنة ١٩٣٥م) قد أصر على المطالبة بجزيرتي بوبيان ووربة باعتبار أنهما تكونتا من المواد الطينية القادمة من الأنهار عبر العصور ، وبحسب هذا المنطق فإن من المفروض أن تشترك في ملكية هاتين الجزيرتين عدة دول ؛ هي التي تمر الأنهار على أراضيها مكونة في الآخر شط العرب الذي يصب في الخليج ، علما بأن مصب النهر لا يجري في اتجاههما ، بل هو إلى الشمال الشرقي منهما ، ولكن الأطماع تعمي العيون والقلوب أيضا . وقد لا يغيب عن الأذهان ذلك الوادي الكبير المسمى وادي الرمة (الباطن) ، والذي شكل في العصر المطير من الزمن الجيولوجي الرابع دلتا كبيرة يقع رأسها عند حفر الباطن ، وتنتهي عند السواحل الكويتية الحالية ، وقد كان لإرساباته الفيضية الوفيرة الأثر الكبير في تكوين معظم أشكال سطح الأرض في هذه المنطقة بما فيها جزيرتا بوبيان ووربة .

وبهذا يكون واضحا أن هاتين الجزيرتين تكونتا قبل نشوء الدولة العثمانية والعراق .

ومع مظاهر التخبط الظاهرة للعيان هذه ، استمر الابتزاز من جانبهم ولم تتجاوب الحكومات المتعاقبة مع طلبات الكويت المتكررة بشأن ترسيم الحدود بين البلدين على الرغم من وجود اتفاقات تثبت إقرار عدد من الحكومات العراقية بالحدود القائمة ، ولكنها تتخذ مواقف متعنتة بشأن ترسيمها من أجل الحصول على مكاسب نتيجة تلك المماطلات .

***

كما أوضحنا سابقا فإن المشاكل المثارة من قبل العثمانيين في وجه الكويت كانت على الأخص في عهد الشيخ مبارك الصباح ، ونتيجة للموقف المتأزم في سنة ١٩٠١م بسبب تدخلات الأتراك جرت مباحثات دبلوماسية بين بريطانيا والدولة العثمانية ، أسفرت عن صدور تأكيد رسمي من قبل اللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية يقضي بأن الحكومة البريطانية لن تغير علاقاتها بالكويت ، ولن تحولها إلى محمية بريطانية بشرط ألا ترسل الدولة العثمانية من ناحيتها قوات عسكرية إلى الكويت ، أما إذا حدث تعد سواء من قبل الدولة نفسها ، أو بواسطة حليفها ابن رشيد فإن ذلك سيضطر الحكومة البريطانية إلى تقديم مساندتها الكاملة إلى شيخ الكويت ، وقد أعقب ذلك صدور تصريح عثماني في سبتمبر سنة ١٩٠١م بالمحافظة على الوضع الراهن للكويت .

اتفاق الوضع الراهن

والوضع الراهن للكويت في سنة ١٩٠١م الذي أقرت به تركيا ، وهو وضع وطن مستقر محكوم بنظام اختاره الشعب ، ورضي به ، حدوده معروفة ، وتجارته رائجة ، وسفنه تجوب البحار ،وليس فيه ممثل واحد للدولة العثمانية ، وليس لهذه الدولة أي سلطة عليه .

ولكن الدولة العثمانية لم تلتزم بذلك إذ أنها في سنة ١٩٠٢م أرسلت بعض القوات إلى أم قصر وسفوان[1] ووربة وبوبيان ، وكانت رائحة السياسة الألمانية واضحة في هذا التصرف الذي كان الهدف منه الحصول على موطئ قدم تنتهي عنده السكة الحديدية التي سبق لنا الحديث عنها ، والغريب أنه في هذا الوقت لم تكن الحكومة التركية تؤكد امتلاكها للكويت ، بل حصرت النزاع في المناطق الحدودية فقط ، معتبرة أن هذه المناطق تمثل جزءا من ولاية البصرة ، ولم تتحدث في هذه المرحلة عن أحلامها السابقة .

وقد احتج الشيخ مبارك بشدة على هذا التدخل في حدوده ، وطلب من الحكومة البريطانية الوفاء بالتزاماتها تجاهه ، وبذل كل ما تستطيع لإزالة هذه التعديات ، وأثبت بالدليل القاطع أن هذه المناطق تابعة لبلاده ؛ فيها بعض المباني الخاصة بأسلافه ، وببعض مواطنيه ، كما أن القبائل الخاضعة لسيطرته تقيم إقامة شبه دائمة في المناطق الساحلية ، وفي وربة وبوبيان من أجل الصيد وغيره .

* * *

اتفاقية سنة ١٨٩٩م

بعد أحداث سنة ١٩٠١م وسنة ١٩٠٢م ، وهي الأحداث التي أعقبت عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩م بين الكويت وبريطانيا ، بدا أنه لا داعي لإخفاء خبرها كما هو متفق عليه بين طرفيها . وقبل قيام الحكومة البريطانية بأي خطوة سابقة لاتخاذ قرار في موقفها تجاه الدولة العثمانية فيما يخص هذا الموضوع ، أرسلت مندوبا عنها هو المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل كمبال لدراسة وضع الكويت من حيث تبعيتها للدولة العثمانية من عدمها ، وقد أثبت كمبال في تقريره أن أصول السكان ولهجتهم لا علاقة لها بالجانب التركي أو العراقي ، وأن الكويت قاومت بنجاح

---

(١) مما يؤيد أقوال الشيخ مبارك أن سفوان جزء من أملاكه ما جاء في كتاب تاريخ الكويت لعبد العزيز الرشيد (ج ٢ قسم ١ ص٩٢) من أنه في صفر سنة ١٣٢٠هـ (١٩٠٢م) جهَّز يوسف الإبراهيم رجالا من الزبير ليغيروا على عربان ابن صباح المقيمين على سفوان» .

كافة المحاولات التي بذلتها الدولة العثمانية لإخضاعها ، وقامت بحماية نفسها من كل محاولات القوى المجاورة ، فأبعدتها عن التدخل في شؤونها . وفي تلخيص لتقرير الكولونيل كمبال جاء في كتاب ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية[1] : «ومن ناحية أخرى سجل كمبال مجموعة الحقائق التي اعتمد عليها في التوصل إلى النتيجة التي توصل إليها وهي : حماية شيوخ الكويت للثائرين على السلطات العثمانية ، عدم وجود حاميات عثمانية على الأراضي الكويتية في أي وقت ، عدم أداء حكام الكويت لأية التزامات مالية للسلطات العثمانية إلا لفترات قصيرة جدا ولظروف طارئة ؛ الأمر الذي يمكن معه تجاهلها ، بل إن العكس كان صحيحا فقد كانت الدولة العثمانية هي التي تدفع رواتب سنوية لشيوخ الكويت مقابل حماية شط العرب بناء على ترتيب محلي . أما رفع الراية العثمانية فلم ير فيه كمبال صورة من صور التبعية ، فالأمر لم يكن أكثر من مظهر من مظاهر الاحترام الديني لدولة الخلافة الإسلامية» .

وبناء على ذلك تم الاتفاق مع حكومة الكويت على دراسة أمرين قبل بحث الأمر نهائيا مع العثمانيين ، وكان هذان الأمران هما : ضرورة تغيير العلم التركي الذي كان الشيخ مبارك يصر على رفعه لأسباب دينية ، وأسباب تجارية أخرى أشرنا إليها فيما سبق ، والثاني : قضية تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة ، وهي القضية التي أخذت اهتماما كبيرا من كافة الأطراف . وقد أجرت الحكومة البريطانية سنة ١٩٠٤م محاولة لتخطيط الحدود لم يوافق عليها الشيخ مبارك لمخالفتها ما يراه حقا لبلاده ، ولعدم نصها على الجانب البحري ، وذلك بإدخال الجزر الكويتية ضمن الحدود المقترحة ، وفي سنة ١٩٠٧م شكلت لجنة علمية وفنية من حكومة الهند ، أقرت اعتبار جزيرتي بوبيان ووربة تابعتين للكويت ، ولم يأت هذا الإقرار إلا بعد دراسة متأنية شملت جوانب سياسية

(١) ص : ٣٠.

واجتماعية وواقعية وتاريخية وميدانية ، ولذا وجدت بريطانيا نفسها مسؤولة عن الدفاع عن هذه النتيجة ، وخلال هذه الفترة حدثت بعض الأحداث التي كان لها دورها في الإسراع بدراسة موضوع الكويت بشكل شامل ، فقد تطور الوضع في تركيا بنجاح الاتحاديين[1] في الاستيلاء على السلطة في تركيا ، وعودتهم إلى إزعاج الشيخ مبارك الذي كان يحرص على توقيع مراسلاته معهم تحت اسم : شيخ الكويت ورئيس قبائلها ، بدلا من اللقب الذي يحبون أن يدعو نفسه به وهو : قائمقام . وفي مقابل حرص الشيخ مبارك على استقلاله قام هؤلاء بإثارة المشاكل أمامه ؛ من تأليب للعداء عليه ، ومن إثارة للمشاكل المتعلقة بأملاكه في العراق .

اتفاقية سنة ١٩١٣م بين بريطانيا وتركيا

وهنا نشأت إجراءات المباحثات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية التي بدأت في فبراير من سنة ١٩١١م ، واستمرت حتى توقيع الاتفاقية الخاصة بالخليج في ٢٩ من يوليو من سنة ١٩١٣م .

ولقد لحق هذا الأمر الكثير من الأحداث ؛ قامت الحرب العالمية الأولى ، وتكون نظام جديد للحكم في العراق تحت ظل الانتداب البريطاني إثر انهزام الدولة العثمانية ، واعترف العراق الجديد بالكويت وحدودها ، بل أثبت هذه الحدود التي تفصل بينه وبينها في رسالته إلى عصبة الأمم عندما تقدم طالبا الانضمام إليها ، واعترف العراق ـ أيضا ـ بتلك الحدود في أكثر من مناسبة ، وفي كتبه ، وخرائطه ، وكافة ما صدر عنه . ومع ذلك فقد وجدت الكويت الكثير من المشاكل الموجهة إليها من العراق منها ما يهدد حدودها ومنها ما هو أخطر من ذلك ، حتى وصل الأمر بالعراقيين إلى مرحلة غزو الكويت ومحاولة طمس وجودها وضمها نهائيا إلى العراق لولا أن هب العالم منددا بهذه الفعلة أولا ، ومشاركا في حرب تحريرها ثانيا ، ولولا وقفة أهلها الصامدة ؛ لما عادت من جديد حرة كريمة كما كانت .

(١) أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ، وقد انضم إليهم كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة في عام ١٩٠٨م وهي الجمعية التي شاركت في الإطاحة بسلطة الخلافة العثمانية ، وعملت على تتريك الشعوب التي انضوت تحت لواء الدولة العثمانية : الموسوعة العربية العالمية ج١ ص ١٠٤ .

أحداث قاسم وأحداث الصامتة

وأحداث سنة ١٩٦١م التي أثارها عبدالكريم قاسم ، وأحداث الصامتة في ٢٠/ ٤/ ١٩٧٣ ، ومحاولات اقتطاع أجزاء من الكويت من قبل النظام العراقي واضحة للعيان ، والحريص على معرفة كل ما دار في الفترة التي تبدأ بإعلان دولة العراق إلى اليوم يستطيع أن يجد ذلك ماثلا في كتاب ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الذي سبق أن أشرنا إليه ففيه تسجيل واف لكل هذه الأحداث ؛ الأمر الذي لا يستدعي الإعادة هنا مرة أخرى .

الحدود والأمم المتحدة

على أن الخطوة الأخيرة في موضوع الحدود كانت في قرار الأمم المتحدة الذي أصدره الأمين العام بإنشاء لجنة حدد صلاحياتها بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٩١م ، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٨٧) الفقرة (٣) ، الصادر بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٩١م ، وهي اللجنة التي مثلت فيها الكويت والعراق وعدد من الفنيين ، وقد أقر مجلس الأمن بقراره رقم (٨٣٣) في جلسته رقم (٣٢٢٤) بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩٣م ما توصلت إليه اللجنة ، ودعا الكويت والعراق إلى الالتزام به . وهكذا حُسم هذا الموضوع على المستوى الدولي ، وأصبحت الحدود بين البلدين واضحة المعالم بعد أن مضت سنوات طويلة والكويت تتعرض بسببها إلى شتى أنواع الأذى ، وإلى الابتزاز ، وتقابل بالمماطلة والتسويف ، لأن العراق كان يستغل هذا الأمر استغلالا يهدف منه إلى الوصول إلى مطامع لا تنتهي ، وكان مجلس الأمن يدرك هذه التصرفات من الجانب العراقي ، ولذا فقد طالب في إحدى فقرات قراره رقم (٦٨٧) بجلسته (٢٩٨١) في ٣/ ٤/ ١٩٩١ كلا من العراق والكويت باحترام الحدود الدولية ، وفقا للمحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية ، والاعتراف والأمور ذات العلاقة ؛ هذا الذي وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما ببغداد في ٤/ ١٠/ ١٩٦٣م ، وسجل في الأمم المتحدة ، ونشرته الأمم المتحدة في وثيقتها رقم (٧٠٦٣) ، مجموعة المعاهدات ١٩٦٤م .

بوبيان ـ وربة

الاطماع التركية في وربة وبوبيان

كما تبين مما سبق دار الكثير من الإشكال حول وضعية كل من جزيرة بوبيان ووربة الكويتيتين ، واتضح فيه أن المطالب التركية كانت مرتبطة بالرغبة في الحصول على موضع تكون فيه نهاية خط السكة الحديد ، أما موقف الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد حكم العثمانيين للعراق ، فقد تفاوتت بين طمع بالكويت كاملة ، وطمع في هاتين الجزيرتين بادعاء ضرورة حصولهم على مدخل إلى البحر . وعلى الرغم من أن ادعاءاتهم فندت ورُد عليها من واقع مراسلاتهم واتفاقاتهم مع الكويت ؛ إلا أنهم لم ينتهوا من ذلك وقد بينا ما يتعلق بالموانى العراقية ، وطرفا من المشكلات التي أثيرت أمام الكويت . وكثرت مطالبة الجانب العراقي بهذا الجزء العزيز من وطننا حتى إنهم ـ وهذا يدل على يقينهم من عدم صحة ادعاءاتهم ـ طلبوا تأجير جزيرة بوبيان أو جزء منها ، وكذلك وربة المجاورة لها ، وهذا في حد ذاته دليل اعتراف منهم بأن هاتين الجزيرتين من الأملاك الكويتية الخالصة التي لا جدال في ملكيتها لوطنها الأم ، كذلك صدرت منهم أقوال في هذا السبيل تدل على عدم الفهم لمعنى التراب الوطني ، وأهميته عند الشعوب حين قالوا ضمن حججهم الواهية : إن الكويت لا تحتاج إلى هاتين الجزيرتين لأنهما طينيتان ، تكثر فيهما المستنقعات وتنعدم الفائدة منهما[1] ، إذن فليس هناك نزاع على ملكية الكويت لهما بقدر ما في نفوسهم من أطماع ورغبة في التمدد على حساب الكويت ، وهذه الحجة ـ ولا شك ـ تكشف مدى تردي المنطق العراقي ، وخسارته أمام الحقائق الواقعية والتاريخية .

الأطماع العراقية في وربة وبوبيان

(١) في نوفمبر ١٩٣٩ استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير البريطاني في بغداد، وقالوا له : «إنهم يريدون بناء ميناء، وخطا حديديا على خور عبدالله، ولذلك يجدون من الضروري أن يكون الأمن قائما على كلتا الضفتين، ولذا يكون من الضروري الحصول على وربة وبوبيان، وكلتا الجزيرتين القاحلتين ذواتا ضفاف طينية، وهما لا قيمة لهما بالنسبة للكويت». انظر :
David Finnie. Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, I.B. Tauris & Co Ltd, London, 1991,P.117.

وصف جزيرة بوبيان

تقع جزيرة بوبيان في الجزء الشمالي الغربي من جون الكويت ، يفصلها خور عبدالله عن مصب شط العرب ، وخور بوبيان عن جزيرة وربة شمالا وخور الصبية عن اليابسة التي تقع غربا عنها . وهي ممتدة طولا مسافة ٢٦ ميلا وعرضا ١٢ ميلا ، وتسمى النقطة التي تقع في أقصاها الشرقي رأس القيد ، والنقطة الجنوبية رأس البركة (بكاف مكشكشة) وفيها منخفضات كثيرة وبخاصة إلى الشمال من الجزيرة ، كما أنها خالية من الزراعة والمياه العذبة ، وكثيرا ما يطغى ماء البحر على بعض أرجائها وبخاصة في الشمال ، وكانت هذه الجزيرة ـ ولا تزال ـ مصدر رزق لكثير من الكويتيين الذين يذهبون إليها وإلى ما جاورها من أجل صيد السمك ، واشتهر رأس القيد برحلات موسمية خاصة يقوم بها سكان جزيرة فيلكا منذ القدم لاصطياد سمك الزبيدي الشهير ، وكانت هذه المواسم تسمى القيد ، ولها نظام خاص ، ومواعيد محددة يعرفها المجربون .

وصف جزيرة وربة

أما وربة فيصفها لوريمر قائلا[1] : «وربة : جزيرة تقع بين الطرف الشمالي لجزيرة بوبيان وأرض العراق التركي ، ويحيط بها خور عبدالله الآتي من جهة الجنوب الشرقي ، وخور الصبية الآتي من الجنوب ، ويبلغ طول وربة ثمانية أميال من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، ويبلغ أقصى عرض لها ميلين ، وسطحها مستو ، ورملي ، وبه بعض الشجيرات الصغيرة ، كما يبلغ أقصى ارتفاع لها عن سطح الماء المرتفع حوالي عشرة أقدام ، ويكون الماء عميقا عند طرفها الجنوبي الغربي الذي تميل الجزيرة نحوه بانحدار» .

هذه هي وربة ، وتلك هي بوبيان ، وقد تردد في وصفهما اسم خور عبدالله ، وهو ممر مائي أخذ تسميته من اسم الشيخ عبدالله الصباح حاكم الكويت في الفترة ما بين سنة ١٧٧٦م و١٨١٤م ، ونسبة هذه التسمية إليه

(١) انظر: دليل الخليج القسم الجغرافي ج٣ ص ٢٥٥٩.

معروفة ومتواترة ، ولا عجب في ذلك ، فقد كان بطل معركة الرقة القريبة من تلك المنطقة ، والتي حفظت للكويت مركزها المرموق في عهده .

***

تركيا تستفسر من مبارك عن حدوده

عندما طلبت السلطات العثمانية من الشيخ مبارك أن يرسل لها بيان الحدود التي يراها لبلاده بصفة غير رسمية ، أرسل لها مذكرة وافية بدأها بتاريخ نشأة الكويت ، ثم تحديد حدوده مع العراق التي يسيطر عليها ، فذكر من تلك المواقع التي تقع تحت سيطرته أم قصر وسفوان وفيلكا وبوبيان وورية ومياهها ، وهذه فقرات من رسالته تلك ، وقد أرسل نسخة منها إلى المعتمد البريطاني في الكويت ، ووردت صورة لها في وثائق دار الاعتماد البريطانية[1] : « . . . ومن شرق : جزيرة فيلكا أهاليها بحرية أميرهم سعود الصباح ، وبوبيان ، والصبية ، والحجيجة ، والصابرية وأم نقا هذه المياه المذكورة جميعها موارد عشائرنا من القديم» ويلاحظ عدم ذكره لجزيرة وربة ، لأن أمرها مفروغ منه فهي تقع بين بوبيان وأم قصر وكان قد ذكر في الرسالة نفسها : «وحدودنا من شمال أم قصر الذي بناها جدنا جابر ، وسفوان ومنه قبلة إلى الباطن . . .» .

بالإضافة إلى أن وربة تكاد تكون ملتصقة ببوبيان حتى ليمكن اعتبار الجزيرتين جزيرة واحدة ، واعتبرت وربة دائما جزءا من بوبيان بحكم الشفعة ، فهي قريبة جدا منها لا يفصلها عنها إلا ممر مائي ضيق . بالإضافة إلى ما سوف يرد على لسان الشيخ بعد قليل حين يورد الحجج القوية على ملكية الكويت لهذه الجزيرة .

ويوحي طلب الأتراك لهذه البيانات من مبارك أنهم في حيرة من أمرهم في هذا الشأن في مقابل الضغوط التي يقابلونها من ألمانيا الطامعة في المنطقة .

---

(1) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Vol. 3, Archive Editions, England, 1994, p. 602.

Arabs and that Sheikh Mobarak's will throughout the region is law .

6 . To sum up , I venture to record the opinion that x Sheikh Mobarak's claim to the ownership of Warba island is a very strong one , and that the general considerations recorded above are worthy of credit and could be established x with little trouble . I regard the private ownership of Warba island as undoubtedly vested in Sheikh Mobarak as , on the north private proprietor of the coast line , proved so by deeds recorded in a Turkish court of law . The proofs to the ownership of Umm Qasr would have to be examined and the considerations , advanced by Sheikh Mobarak will undoubtedly have great weight , as will also his de facto occupation of the western bank of the Khor Sabiya ,

رسالة من الميجر نوكس المقيم السياسي في الكويت إلى الميجر كوكس - سجلات الكويت ، ج ١ ، دي لا روش ، مطبوعات الارشيف - لندن - ١٩٨٩م .

From Major Knox, Political Agent Koweit, to Major Cox, Records of Kuwait, 1899-1961, Vol. 1, Internal Affairs, A de L. Rush, Archive Editions, 1989, P. 68.

مع ما في سؤالهم من غرابة ، إذ كيف تسأل تركيا عن حدود منطقة تعتبرها جزءا منها؟

نتيجة التحقيقات البريطانية حول وربة وبوبيان

ولم تقف بريطانيا موقف المؤيد لمبارك في مسألة وربة وبوبيان إلا بعد بحث وتقص مضنيين ، اطلعت فيهما لجنة خاصة على وثائق وإفادات عدد من سكان المنطقة ، فوجدت الصدق فيما سمعت وفيما اطلعت عليه ، وهذا هو ما دعاها إلى الخروج من التردد إلى العزم الصادق على مؤازرة الشيخ وتأييده أمام المطامع التركية ، وفي هذا المجال نذكر النصين التاليين :

١- ما ورد في ختام مذكرة كتبت في أعقاب التحقيقات ، وبعد توقيع اتفاقية سنة ١٩١٣م بين بريطانيا وتركيا وهو : «أكدت بريطانيا من خلال مندوبها السياسي في الكويت ملكية الكويت لجزيرتي وربة وبوبيان ، كما نصت المادة السادسة من الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٣م على ملكية شيخ الكويت لجزيرتي وربة وبوبيان»[١] .

نوري السعيد يعتمد الحدود بين البلدين

٢- خطاب نوري السعيد الصادر في ٢١ يوليو من سنة ١٩٣٢م والموجه إلى السير فرانسيس[٢] :

عزيزي . . .

أظن أن سعادتكم توافقون أنه حان الوقت لتأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت .

ولذلك فإنني أطلب القيام بالإجراءات الضرورية للحصول على الاتفاق من السلطات الرسمية في الكويت للموافقة على الوصف التالي للحدود القائمة بين البلدين :

(١) انظر: A.de.L. Rush. Records of Kuwait 1899-1921,vol.1,Archive Editions,1989,p.92.

(٢) انظر مركز البحوث والدراسات الكويتية : كتاب: ترسيم الحدود الكويتية - العراقية ص: ١٦٠ ، الكويت ١٩٩٤ .

من نقطة التقاطع لوادي العوجة مع الباطن ، ومن هناك نحو الشمال على طول الباطن إلى نقطة جنوب خط عرض صفوان ، وبعد ذلك إلى الشرق مارا بجنوب آبار صفوان ، وجبل سنام وأم قصر يتركان للعراق ، وبعد ذلك إلى تلاقي خور الزبير مع خور عبدالله ، أما جزر وربة وبوبيان وفيلكا وعوهة وكبَّر وقاروه وأم المرادم فهم يخصون الكويت» .

وهذا الخطاب واضح الدلالة على أنه تم بمبادرة من الحكومة العراقية ، وإلا لقال : بناء على طلبكم ، أو بناء على المحادثات التي تمت بيننا ، ولكنه هنا يبدأ بقوله : أظن سيادتكم توافقون . ثم لو كان هذا الكتاب قد تم بناء على مبادرة بريطانية لما ذكر الجزر الأخرى البعيدة عن الحدود فهم يعرفون أكثر من نوري السعيد ما ينبغي أن يقال . وللأسف الشديد فإن العراقيين اليوم يرون أن هذا الكتاب قد أرسل بضغط من الحكومة البريطانية التي اشترطته من أجل انضمام العراق إلى عصبة الأمم ، بينما الواقع أنه كان من شروط القبول في تلك المنظمة أن تكون الدولة ذات حدود معلنة معترف بها ، ولذا فإن نوري السعيد حريص على أن يطلب موافقة السلطات الرسمية في الكويت لا أية جهة أخرى[١] .

ومع ذلك فإن المغالطات من جانبهم لا تتوقف .

***

يقول ب . ج . سلوت في كتابه أصول الكويت[٢] : «كانت خرائط ثورنتون عن الخليج مشتقة من خرائط هولندية . . . أما البيانات الأكثر حداثة على خريطة ثورنتون فتعود إلى عام ١٦٦٦م ، وبعد ذلك عام ١٧٥٣م نشر فان كولن

---

(١) والنص الذي يقول فيه : «ولذلك فإنني أطلب . . . . إلخ ، يثبت بما لا شك فيه أن المبادرة كانت من نوري السعيد ، لأن الإنجليز لم يكونوا بحاجة إلى إضافة هذا النص وهم الذين اضطلعوا بمهمة الحدود لمدة طويلة ويعرفون تماما ما تريده الحكومة الكويتية .

2- B.J. Slot.The Origins of Kuwait, Ej-Broll,Leiden,,1991,p.83.

جزءه السادس الذي يعتبر بحق خطوة رائعة إلى الأمام في رسم خرائط الخليج .

لم تبتدع خريطة فان كولن للخليج شيئا في دقتها الجغرافية ، ولكنها أضافت أربعة أسماء في منطقة الكويت هي : القرين وفيلكا وبوبيان وعوهة . وتُعدُّ هذه الخريطة الأولى التي تظهر فيها القرين ، وهي تحوي ـ أيضا ـ أرقاما عن عمق البحر أمام القرين ، وهكذا فهي تبين أن الملاحة الهولندية كانت موجودة في هذه المنطقة في تاريخ ما قبل طباعة هذه الخريطة» .

هذا من الناحية الجغرافية ذات الصفة التاريخية وما توحي به عن الأوقات التي جرت فيها الأمور المؤدية إلى رسم هذه الخريطة ثم إعلانها . أما من حيث ما لحق ذلك من أمور ؛ فتتعلق بأمرين :

١- تأكيد الشيخ مبارك الصباح المستمر على حقه في كامل حدود بلاده بما في ذلك تلك الواقعة إلى الشمال .

٢- الاعتداء التركي على جزيرة بوبيان واحتلالها بثلة من الجنود .

مبارك الصباح والحدود

فيما يتعلق بالبند الأول فإن الرسالة التي أشرنا إليها من قبل والتي أرسلها مبارك إلى العثمانيين محددا فيها حدود بلده تدل على اهتمامه بعدم إغفال أي جزء من الأراضي الكويتية فقد ذكرها كلها وأصر على أنها تقع ضمن حدود الكويت ، وفي سنة ١٣٢٦هـ (الموافق١٩٠٨م) وردت رسالة من الشيخ مبارك إلى المندوب السياسي البريطاني في الكويت يؤكد فيها :[(١)]

---

(١) جاء في كتاب : الكويت في الوثائق البريطانية ص ٦٣ : «كان التحرك الآخر هو قيام الأتراك باحتلال مواقع داخل الأراضي التي تعود إلى مبارك ، وذلك قبل زوال خطر ابن رشيد مباشرة ، ويقول الشيخ بأن سيادته تمتد نحو الشمال حتى صفوان الواقعة على مسافة ٢٠ ميلا شمال غرب خور عبدالله ، ففي أوائل عام ١٩٠٢م احتل الأتراك صفوان وأم قصر حيث توجد قلعة بناها جد مبارك ، وبعد شهر أنشأوا موقعا في جزيرة بوبيان التي تعود ملكيتها ـ بلا شك ـ إلى مبارك» .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١-أن جزيرة وربة ملك الكويت .

٢- أن الجزيرة كانت محل إقامة شباك صيد صيادي السمك الكويتيين منذ مائتي عام .

٣- أن الأجانب طلبوا السكن فيها مقابل الإيجار ولكن صيادي الكويت رفضوا ذلك .

٤- لذلك فإن الجزيرة جزء من الكويت .

وقد رد الميجور نوكس Knax على الرسالة السابقة بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٠٨مؤكدا أنه :

١- يعترف بكل ما جاء في الرسالة من أفكار وبأن وربة جزء من الكويت ومحل إقامة شباك صيادي الكويت منذ مائتي سنة .

٢- إن الكويتيين والإنجليز يعترفون بذلك ولكن يجب تقديم الدلائل والحجج للآخرين الذين يشكون في ذلك .

٣- يطلب الميجور نوكس من حاكم الكويت أن يرسل له بعض كبار السن ممن لهم معلومات عن هذا الموضوع حتى يتم سؤالهم بهذا الخصوص ، ويقترح بعض الأسماء مثل عبدالعزيز بن سالم أو عبدالله الهاجري أو حجي علي .

ثم ترد رسالة من الشيخ مبارك إلى الميجور نوكس بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ يوضح فيها أنه لا يقول إلا الحقيقة وأن جزيرة وربة معروفة للجميع وأن كثيرا من رجال العوازم وحجي على سوف يكونون شهودا على ذلك .

وعندما بدأ اهتمام بريطانيا بالخليج وبالكويت خاصة ، فإنها وجدت حالة فريدة من نوعها ، فقد كانت الإمبراطورية العثمانية بكل قوتها وهيمنتها تحاول

أن تفرض وجودها على الكويت ، كما كانت الكويت تقف ضد كل التهديدات العثمانية وتحاول أن تثبت أحقيتها في أرضها بما فيها جزيرتا وربة وبوبيان . ولكن بريطانيا لم تقف بجانب الكويت لمجرد أنها عدو للدولة العثمانية ، بل حاولت أن تتقصى الحقائق وتتبين مزاعم شيخ الكويت في ملكيته لجزيرتي وربة وبوبيان ولذلك فإنهم حاولوا أن يقفوا على طبيعة المشكلة من جوانبها المختلفة والتأكد من كل وجهات النظر والادعاءات حول الجزيرتين .

ووردت وثيقة بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٠٨ نصها كالآتي :

نماذج من البحث في وضع الجزيرتين

[أقوال الشهود في مسألة ملكية جزيرة وربة (سري)] وبتوقيع الميجر نوكس المندوب السياسي البريطاني في الكويت :[١]

أعطى الاستبيان لـ : رجا بن مبارك من العوازم ٨٥ سنة ، ورشيد بن سلمان من العوازم ٧٠ سنة

ولو حسبنا أن هذه المعلومات تعود إلى ٧٠ سنة قبل ذلك أي أن هذا يبين الأحوال التي رآها الشهود حوالي عام ١٨٣٨م ، بالإضافة إلى ما نقلوه عن أجدادهم ، وأن أماكن الصيد تملكوها بالوراثة ، وأن الذي قام بتوزيعها بين قبيلة العوازم هو الشيخ عبدالله الصباح جد الشيخ مبارك ، وأن الحكام الذين جاءوا بعده لم يغيروا هذا الوضع .

. . . ولذلك فإني أسجل رأيي بأن مطالب الشيخ مبارك بملكية جزيرة وربة مطالب قوية جدا وأن الاعتبارات المسجلة أعلاه جديرة بالاعتراف ويمكن إثباتها دون أقل نزاع . إني أعتبر أن الملكية الخاصة لجزيرة وربة بلا شك من حق الشيخ مبارك كالمالك الخاص في الشمال للخط الساحلي كما أثبتته الحجج المسجلة في إحدى محاكم القضاء التركية . . .

1- A. de L. Rush. Records of Kuwait 1899-1921,vol. 1, Archive Editions,1989,p.69.

أما فيما يتعلق بجزيرة بوبيان فقد ذكروا أن الشواهد التي جمعها المندوب السياسي في الكويت أظهرت أنه حتى وقت إنشاء السلطات التركية حديثا لمركز هناك فإن الجزيرة كانت تحتلها قبيلة العوازم منفردة وقد مارست لعدة أجيال حقوقها المتوارثة في الصيد بناء على مكرمات من شيوخ الكويت وأن سلطة الشيوخ في منح تلك المكرمات لم تكن حتى الآن محل نزاع من أحد» .

وفي ١٠ من سبتمبر ١٩٠٨م أرسلت حكومة الهند إلى وزير الخارجية نسخا من المراسلات التي تلقتها من المقيم السياسي في الخليج . . . حول موضوع أحقية شيخ الكويت بجزيرتي بوبيان وورية .

وأكدت بريطانيا من خلال مندوبها السياسي في الكويت ملكية الكويت لجزيرتي وربة وبوبيان ، كما نصت المادة السادسة من الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٣م على ملكية شيخ الكويت لجزيرتي وربة وبوبيان[١] .

وهكذا فإن بريطانيا لم تتحيز لجانب ضد آخر ، بل حاولت أن تتقصى الحقيقة كما أظهرتها الزيارة الميدانية ومقابلات سكان الجزيرة والصيادين الذين كانوا يترددون عليها .

ولم يكن احتلال مجموعة من الأتراك لموقع في جزيرة بوبيان ذا أهمية بالنسبة لملكية الجزيرة ، يقول النقيب شكسبير في كتابه المقدم إلي السير بيرسي كوكس عن مقابلة للشيخ مبارك : « . . . شرحت له جهودنا المستمرة في محاولة ضمان الاعتراف بحدوده ، وأن وجود ستة جنود أتراك في قلعة من الطين لا يجعل الأمر مختلفا من الناحية العملية[٢] .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٢ .

2- A. de L. Rush. Records of Kuwait 1899-1921,vol. 1, Archive Editions,1989,p.89.

١٢ انتم من متى صار وقت الاجانب يبون يسكنون في جزيرة وربه او يصيدون سمك — الكان تعرف علمنا وش صار

ابوهم ما ارادي يسكن بوبيان ولا رضوا الشيوخ واظن في زمن جابر جد مبارك ما اعرف ابيش يبي يسوي فيه ولكن هو من اهل الكويت

١٣ احكام العثماني ابد ما هم يتدخلون في امور الجزيرة باي طريقة ما يصير بملك انت

هذه ولو حطوا عسكر عند الحدود ولا يعارضونا في شي

١٤ عندكم من فرضكم او رجاجيلكم سند مكتوب باي صدره ما يصير يعطيكم الحق تصيدون سمك بهذه الجزيرة وانه صار كذا تقدر تعرضه لي

ما من سند من يد الشيوخ ولكن اكو وصية من راعي الملك واوراق من الشرع منظمة بيع على بعضنا بعض وصار جدال بيننا وقال الشيخ جابر لا احد يتعدى على احد الكل يلزم مكانه وحدوده

التحقيقات الخاصة بموضوع بوبيان ووربة

اخبار الشهود في مسئلة المخفي ملك جزيرة وربه

١ وش اسمك راشد بن سلمان

٢ عشيرتك عوازم فخذك مساعيد

٣ عمرك خمسين سبعين سنه انا شفت عبدالله ابو جابر جد الشيخ مبارك

(أ) ٤ ا بش اسم الخور بين وربه وبوبيان
ام الصبيه وخور الثعالب

(ب) ٤ في هذا الخور الكو حضور يعني لهل صوب بوبيان
ما في حضور

(ت) ٤ ليش ما في حضور
الماي عزير

(ث) ٤ وقت ما تيبسون السمك تودونه وربه
لا نيبسه في بوبيان

(ج) ٤ جزيرة وربه تنفعكم بشي
لا ما تنفعنا

(ح) ٤ تفيد لاحد غيركم
ما تفيد لاحد

(١) ٥ لمن جزيرة بوبيان وحضورها
لله وللشيوخ حطو العوازم فيها

٥ من عطاهم الاماكن المذكوره
عبدالله ابو جابر

٦ هذولا ميراث املاك
ميراث ونبيع على بعضنا بعض

٧ الكو احد حاكم من العوازم او من غيرهم الذي يقسم اماكن السمك بين البدايد
لا كل له مكانه

٨ كيف الجزيرة صارت مخصوصه لساكنة العوازم بامر من
بامر عبدالله

(١) ٩ ~~صيد السمك~~ هو مخصوص كل الشيوخ الذي بعد عبدالله اكدوا امره ما خالفوا ابدا

٩ صيد السمك هو مخصوص لواحد او لاثنين من فخذ العوازم واي فخذ

تابع التحقيقات الخاصة بموضوع بوبيان وورية

منصب   تفصيل مناصب الحضور الذين في بوبيان

1 منصور الازينه من القعاعيب
1 مشيب الازينه من القعاعيب
1 منصور الازينه من القعاعيب
1 سالم الغنيني من الزبيبات
1 ناصر الغنيني من الزبيبات
1 اخطير الحماده من الهذالين
1 سالم بن زايد من النويم
1 عبيدالله بن عبيدان من الجواريه
1 عواد بن بجران رشيدي
1 اعقيل بن شريدح من الهذالين
1 مرزوق بن اقريب من الجمامره
1 عبيد القربه من القربه
1 مشيب الازينه
1 مشيب الازينه .
1 مهنا القربه
1 مسعد المكيني من القعاعيب
1 سعد البطي من النويم
1 حمود بن عبيد من المصادير
1 عوبد الجميه من البرجيات
1 ناصر الغزلين من الكرادسه
1 احمود الرشيد من الجواريه
1 امشيب الازينه
1 بجران بن مشيب رشيدي
1 اولاد احمود الرشيد من الجواريه
1 احمود الرشيد

10 تسلمون سهم لواحد منكم من طرف الحضور او سلمتوه في الوقت الماضي ولمن ما سلم لاحد

11 من يحكم بينكم اذا صار جدال ومنازعه
الصباح

في المواد الصغار
الصباح او الشرع

في المواد الكبار
الصباح او الشرع

تابع التحقيقات الخاصة بموضوع بوبيان ووربة

وحين كان البحث يدور حول إرسال مبارك لقوة تقابل القوة التركية ؛ قال له الميجور كوكس[١] : «إذا كانت المراكز التركية والكويتية في مواجهة بعضها ، وفي مرمى البصر والرصاص ، فربما يؤدي ذلك إلى الاحتكاك ، ولكنه نفى أن تكون هذه هي الحال حيث إن الحراس الأتراك في حال بؤس شديد ، ويعتمدون على شعبه من أجل ضروريات الحياة» .

* * *

أم قصر

وفيما يتعلق بأم قصر يقول لوريمر[٢] : «ويبقى معلقا الخط الساحلي من أم قصر إلى الصبية ، ويدعي الشيخ مبارك بحقه في ملكية أم قصر على أساس أن الحصن القديم الموضح على الخرائط تمت إقامته من جانب شخص يدعى : «أحمد بن رزق» ، وذلك في زمن جده جابر الصباح ، وأن الاسم الأصلي لهذا المكان هو البحيث ، وأن البدو من السكان قد غيروا الاسم إلى أم قصر في عهد سلفه نسبة إلى حقيقة تشييد وبناء الحصن أو القلعة ، غير أن إطلاق اسم الحصن أو القلعة على المبنى أو الموقع ربما يكون خطأ في تسمية المكان ، وذلك على نظام تسمية أي كوخ أو سقيفة بالقصر من قبل البدو ، ومما يتعين ذكره أن أحمد بن رزق المشار إليه كان من غير أدنى شك أحد الرعايا الكويتيين ، ولا يزال خلفه والمنحدرون من أصله يعيشون في منزله هنا في الكويت ، مع العلم بأن أحمد بن رزق هو الذي حفر آبار أم قصر» .

ومن المعروف بقاء اسم البحيث اليوم في المنطقة المجاورة لأم قصر ، واستمرار اسم أم قصر على المنطقة التي بني فيها ذلك المبنى ، والتي كانت في الأصل جزءا من البحيث .

---

(١) مكتب المقيم البريطاني في الخليج ، سجلات بوشهر .

2-Richard Schofield. Arabian Boundary Disputes, vol.4, Archive Editions,England,1991.p.486.

خريطة توضح موقع كل من بوبيان ووربة ، وكذلك الموانى العراقية

ومن أدلة الشيخ مبارك على ملكية أم قصر وجود جزيرة صغيرة[١] : «يطلق عليها «جزيرة الصوف» في مواجهة أم قصر ، حيث اعتاد الكويتيون البدو غسل الصوف من الأنعام قبل طرحه في الأسواق» .

وقد ذهبت السفينة البريطانية لورنس بصحبة مندوبين من قبل الشيخ مبارك ، حيث قام هذان المندوبان بتوضيح مكان تلك الجزيرة على الطبيعة ، وذكر في وصفها أنها تبعد حوالي ميل من حصن أم قصر .

وحين لم يجد المستكشفون سكانا في جزيرة وربة فإنهم عادوا إلى تأكيد ما يلي :

١– ملاصقتها لجزيرة بوبيان مما يعطي الانطباع بأنهما جزيرة واحدة .

٢– ما ذكر عن أن وربة كانت قد أغرقت بالكامل ، إذ غمرتها أمواج مد عاتية ، فصار من الصعب العودة إليها من قبل الصيادين وغيرهم [٢] .

وهو ما يشير إليه بول ريتش في كتاب غزوات الخليج : التطرف ،الشعائر ، الشيوخ[٣] : «اكتشفنا جزيرة وربة عندما زرنا أم قصر بمناسبة الصراع على الحدود بين العراق والكويت ، كان المد عاليا ، أما الجزيرة التي من وقت لآخر تكون ظاهرة على الماء فهي ذات مساحة صغيرة» .

٣– وجود جزيرة الصوف التي لم يكن من شك في تبعيتها للكويت بعد وربة .

٤ – بينما لا يوجد أي دليل على ملكية أي طرف آخر غير الكويت لهذه الجزيرة فإن الأدلة السابقة تؤكد صدقية الجانب الكويتي .

1- Ibid, pp. 486.

2- Ibid. p. 487

3- Paul Rich. The Invasions of The Gulf: Radicalism, Ritualism, and the Shaikhs, Allborough Press, Cambridge, England. 1992, p.p. 188-189.

وأما في الوقت المتأخر فقد قرأنا معا قبل قليل رسالة نوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى السفير البريطاني في بغداد التي يبين له فيها الحدود الكويتية العراقية من وجهة نظر حكومته .

وقد بقيت الأمور على هذه الحالة ، وتقدمت العراق إلى عصبة الأمم بموجب هذا التحديد ، وصدرت الخرائط العراقية على هذا الأساس ، إلى أن ثارت الأطماع فيما بعد ، ففي نوفمبر ١٩٣٩م استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير البريطاني في بغداد لتبلغه الرسالة التي تحدثت فيها عن رغبتها في الاستيلاء على بوبيان وورية بحجة رغبة العراقيين في إنشاء ميناء وخط حديدي على خور عبدالله ، وأن هاتين الجزيرتين لا فائدة منهما للكويت لأنهما قاحلتان ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه(١) .

ثم بعد ذلك تكررت المحاولات التي أشرنا إلى طرف منها فيما سبق ، ونمت في نفوسهم الرغبة في التملك ، والحقد على الكويت مما أدى بهم إلى ارتكاب جريمة الاحتلال التي سبقتها بسنوات جريمة عبدالكريم قاسم حين ادعى أن الكويت جزء من العراق . وجريمة الصامتة التي اعتدى فيها العراق على موقع كويتي ، وقتل شخصين من حراسه من أجل أن يتم تطويق المنطقة كلها فيحصل العراقيون على أرض جديدة يقتطعونها من الكويت ، ولكن كل المحاولات التي بذلت باءت بالفشل ، إن الله سبحانه وتعالى حين أعاننا عليهم كان يعلم مدى طغياتهم . وقد أصبح هذا الفشل المتكرر الذي لازمهم منذ سنين طويلة عاملا آخر من عوامل حقدهم الدفين علينا .

---

(١) ص ٧٣ .



كشف الأوهام

من الغريب أن العراقيين دأبوا على إنكار كل ما يصدر عنهم لصالح الكويت ، بل تنكروا لرسائلهم واتفاقاتهم كما هو حالهم مع كل من يتفق معهم على أمر من الأمور ، ولقد أورد كتاب ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية : الحق التاريخي والإرادة الدولية ، الذي صدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية من إعداد لجنة من المختصين ، وإشراف ومراجعة الأستاذ الدكتور عبدالله يوسف الغنيم ـ أورد هذا الكتاب عددا من الوثائق المهمة التي لا يمكن نكرانها فيما يتعلق بالحدود الكويتية العراقية ، منها :(١)

١- رسالة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي إلى السير فرانسيس هـ . همفريز المندوب السامي البريطاني في بغداد بتاريخ ٢١ يوليو من سنة ١٩٣٢م وهي تخص ترسيم الحدود بين البلدين ، وقد سبق أن أوردنا نصها .

٢- رسالة من المقيم البريطاني في الخليج إلى المعتمد البريطاني في الكويت بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٣٢ بشأن إخطار حاكم الكويت بالحدود مع العراق ، وطلب موافقته على الحدود القائمة بين البلدين .

٣- موافقة الشيخ أحمد الجابر الصباح بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٣٢م على الحدود بين الكويت والعراق كما هي موضحة في رسالة نوري السعيد للمندوب السامي البريطاني في الخليج بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٣٢م بشأن المراسلات الخاصة بتأكيد الحدود بين الكويت والعراق .

٤- وثيقة تبين تقسيمات العراق الإدارية كما وردت في الدليل العراقي لعام ١٩٣٦م ، ويتضح منها أن الكويت لم تكن تابعة للدولة العثمانية .

٥- وثيقة تتضمن حدود ولاية البصرة كما وردت في الدليل العراقي لعام ١٩٣٦م ، ويلاحظ فيها أن الحدود الجنوبية للعراق كما هو وارد بها تنتهي عند خط الساحل الممتد من الفاو باتجاه الغرب ، بما يفيد أن خور عبدالله كله كان تابعا للكويت .

(١) في الكتاب أيضا ثبت بوثائق لجنة ترسيم الحدود. أما الوثائق المشار إليها هنا فهي على ص ١٦٠ وما تلاها.

٦- محضر متفق عليه بين دولة الكويت والعراق وقعه كل من الشيخ صباح السالم الصباح وأحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق في ٤/ ١٠/ ١٩٦٣م، وفيه تأكيد للحدود بين البلدين وفق ما ورد في كتاب نوري السعيد الذي سبقت الإشارة إليه .

الوثائق تتكلم

كل هذه الوثائق لا تجد من الجانب العراقي إلا الإنكار ، وهو ما يستغرب صدوره منهم ، إذ أن الأدلة تقطع بأن الحدود بين الكويت والعراق واضحة ومحددة ومتفق عليها ، إضافة إلى أن هذه الحدود التي ورد ذكرها في رسالة نوري السعيد لا تمثل الحدود الحقيقية للكويت ، إذ نال الكويت فيها الكثير من الإجحاف عند تحديدها ، وإذا علمنا أنها اعتمدت على الاتفاقية العثمانية ـ البريطانية لعام ١٩١٣م وأن هذه الاتفاقية أفقدت الكويت الكثير من حدودها مثل سفوان وسنام وأجزاء من أم قصر ، وأن الشيخ مباركا لم يكن راضيا عنها تمام الرضا ، إذ راعت فيها بريطانيا مصالحها في أجزاء أخرى ورد ذكرها في الاتفاقية على حساب الكويت -علمنا مقدار الغبن الذي وقع على هذه البلاد .

ويؤكد ما ذكرناه أن جميع خرائط القرن الثامن عشر والتاسع عشر تضع الأماكن المذكورة ضمن الحدود الكويتية ، خارج حدود العراق .

ولم يكن الشيخ مبارك وحده هو المعترض على هذا التحديد ، بل شاركه في ذلك عدد من المسؤولين البريطانيين في المنطقة ومنهم السير بيرسي كوكس المقيم السياسي في الخليج ، والقنصل العام ، ثم المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكابتن شكسبير ، وقد اعتمدوا في احتجاجاتهم على الدراسات والجولات والمسح المتكرر منهم لمناطق الحدود ، حيث أثبتت الوثائق البريطانية فقدان الكويت لكثير من حقوقها بسبب هذه الاتفاقية[1] .

لقد بنت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود نتائج أعمالها على هذه الاتفاقية المجحفة ، وزادت الأمر بإفقاد الكويت مساحة ٤٣٠ مترا قرب سفوان في مسافة

(١) ص ٢٨ من كتاب ترسيم الحدود الكويتية العراقية – المرجع السابق .

تزيد على المسافة التي كان العراق يطالب بها في سنة ١٩٤٠م . ومع ذلك فقد قبلت الكويت قرار مجلس الأمن الذي اعتمد تقرير اللجنة ، بل ورحبت به رغبة منها في إنهاء هذا الموضوع الذي ظل يقلق البلاد فترة من الزمن ، فهل ينتهي هؤلاء الجيران من ممارسة ما تعودوه من إثارة للمشاكل وتحريك للأخطار؟ .

ومن الأدلة على أن الكويت فقدت بهذا الاتفاق الكثير من حقوقها ما ذكره خليل كنه الذي كان رئيساً لمجلس النواب في العراق حتى قيام ثورة عبدالكريم قاسم فهو يقول :[1] «وحاول العراق أن يبرهن على حسن نيته تجاه الكويت ، عندما اقترح عليها استئجار قطعة أرض لبناء ميناء أم قصر ، وبالنظر لضيق ميناء البصرة ، وعدم استيعابه حاجة العراق ، وكأن اقتراحه هذا مقصوداً لتفادي إحراج الكويت ! كما أعلن العراق استعداده لتزويد الكويت بالماء العذب دون مقابل ، ودون قيد أو شرط» .

إذن فهو يعلم أن أم قصر في الوقت الذي يتحدث عنه وهو سنة ١٩٥٢م كانت جزءاً من الكويت ، وكان العراق يطلب من الكويت استئجار قسم منها لاستعماله ميناءً ، ومع ذلك فقد جاء ترسيم الحدود لصالحهم في هذه النقطة فاستولوا على الجزء الأكبر من أم قصر ، دون أن تشكك الكويت في أعمال اللجنة الدولية أو تعترض عليها بعد أن صدر قرار مجلس الأمن مؤيداً نتائج أعمالها .

أما حكاية الماء فقد أشرنا إليها في موضع آخر من هذا الكتاب ، ولكننا نود أن نشير إلى عبارته التي تقول : «تزويد الكويت بالماء العذب دون مقابل ، ودون قيد أو شرط» .

وهذا ما لم يحصل فطلباتهم في هذا المجال كثيرة سواء من ناحية المال أو من ناحية الأرض ، وأكبر دليل على ذلك أنه قرن موضوع الماء بموضوع استئجار أم قصر مما يدل على أنهم أرادوا أن يكون الماء في مقابل الأرض .

(١) خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، دار الريحاني للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٦م ص ٢٩٦ .

ثم نتساءل : هل طلب الاستئجار كان لتلبية حاجة تخصهم أم من أجل إثبات حسن النية ؟ وأين حسن النية في ما نالته الكويت من الأنظمة العراقية على مر السنين ؟

***

بعد الأزمة التي أثارها الرئيس العراقي الأسبق عبدالكريم قاسم في سنة ١٩٦١م ، حين طالب بضم الكويت إلى العراق ، بدأت بعض الأقلام العراقية تعد كتابات الهدف منها تأييد هذا الزعم ، والرد على الأدلة الكويتية الساطعة التي تثبت بما لا يدع مجالا للشك مخالفة تلك الادعاءات للوقائع التاريخية والجغرافية .

نقد كراسة حقيقة الكويت

ومن تلك الكتابات كراسة أصدرتها وزارة الخارجية العراقية في شهر يوليو سنة ١٩٦١م ، تحت اسم : «حقيقة الكويت» ، حشتها بعدد من الأقوال التي لا أساس لها ، بل وخرجت في كثير من صفحاتها عن حدود الموضوع الذي كتبت من أجله ، وهذا استعراض لبعض ما ورد فيها من أقوال :

١- تقول الكراسة في ص ١ : «في ١٩ حزيران ١٩٦٠م جرى تبادل كتب بين المقيم البريطاني في الخليج العربي وشيخ الكويت عبدالله السالم الصباح ، واعتبر ذلك موافقة من الحكومة البريطانية على أن يصبح الكويت مستقلا .

وبهذه الكتب حاول البريطانيون وأعوانهم أن ينكروا حق العراق في الكويت ، ويسدلوا الستار على كونه جزءا منه ، وأن يواصلوا سيطرتهم جورا على أرض عراقية ، وشعب عراقي ، ويدعموا ذلك بالقوة» .

وهكذا فجأة أصبحت الكويت أرضا عراقية ، وأصبح الكويتيون شعبا عراقيا ، في حين أثبتت المواثيق عكس ذلك ، بما في ذلك المواثيق الموقعة من العراقيين أنفسهم ، أما أن يكون الشعب الكويتي عراقيا قسرا فهذه هي النكتة المضحكة ، فهذا الشعب لا يقبل إلا أن يكون كويتيا ، وهو يعتز بأرضه وأهله ونظامه ، ويرفض الانتماء قسرا إلى أية جهة كانت ، وقد أثبت الاحتلال العراقي للكويت في سنة

١٩٩٠ صحة ذلك ، فقد رفض أبناء الكويت الهويات العراقية حين عرضت عليهم وتمسكوا بالوطن الذي عاشوا فيه والنظام الذي أظلهم حكمه سنين عديدة .

٢- أثار كاتب الكراسة المزاعم التالية :

أ- جتى اندلاع الحرب العالمية الأولى واحتلال الإنجليز للعراق سنة ١٩١٤م كانت الكويت إحدى توابع البصرة .

ب- كان حاكم الكويت يدين بالولاء للسلطان العثماني .

جـ- وضعت الخرائط التي رسمت في تلك الفترة الكويت ضمن رقعة الدولة العثمانية .

د- من يتقصّ تاريخ العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية من الناحية الإدارية يجد أنها كانت تابعة للحكومة المركزية العثمانية .

هـ- كان حاكم الكويت يرفع العلم العثماني .

و- كان الحاكم يعين بفرمان سلطاني (قائمقام) تابعا لوالي البصرة .

ز- كان الحاكم يمنح سلطات معينة في الإدارة الداخلية لبلدة الكويت للمحافظة على الأمن وجمع الضرائب للدولة العثمانية .

وللرد على ما تقدم فإنه يكفي القارئ أن يعود إلى ما سبق أن قدمناه حول تلك المسائل المثارة في مغالطات وزارة الخارجية العراقية ونكتفي هنا بما يلي :

١- في البند الأول تناقض مع البند الرابع ، فهو في الأول ينص على أن الكويت حين اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت تابعة للبصرة ، وفي الخامس يعلن أن الكويت كانت تابعة للحكومة المركزية ، أي لا للعراق ولا للبصرة ، وهذا هو ما نصت عليه اتفاقية سنة ١٩١٣ ، التي تم الاتفاق عليها وتوقيعها بالأحرف الأولى قبل الحرب العالمية المذكورة ، ومعلوم أن هناك عددا كبيرا من الدول عربية وغير عربية كانت تحت الحكم العثماني ، فهل كان العراق وريثا للعثمانيين؟ ومعنى هذا أن هؤلاء الورثة لن يكتفوا بالكويت ، فهم يبحثون عن إرثهم في أملاك تلك الدولة البائدة أينما كانت .

٢- عندما دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا في أكتوبر ١٩١٤م أعلن الشيخ مبارك وقوفه إلى جانب بريطانيا ، ولعب دورا نشطا في الأعمال الحربية ضد الاتراك في البصرة ، وباعتباره شريكا في الحرب ، فله حق المنتصر . وقد تضمنت معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠م ومعاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣م وجهة نظر القانون الدولي حين فرضتا قيودا محدَّدة توضح الموقف من الدولة العثمانية وممتلكاتها السابقة ، ولم يكن وضع الكويت مثل وضع العراق لا من الناحية الواقعية ولا من الناحية القانونية .(١)

٣- كان حاكم الكويت كغيره من حكام المسلمين يجل الدولة العثمانية باعتبارها رمزا إسلاميا ، وقد تكررت أكثر من مرة أقوال عدد من أمراء الكويت السابقين في هذا الموضوع ، ولا يعني ذلك تبعية أو خضوعا ، ونحن اليوم نُجلُّ عددا من رجال الحكم في بلاد مختلفة ، ونقدر مواقفهم النبيلة دون أن يعني ذلك ما هو في بال حكام العراق .

٤- اطلع القارئ على ما ذكرناه حول الخرائط التي تحدد وضع الكويت ونضيف إليها هنا :

أ- خريطة الدليل العراقي الرسمي لعام ١٩٣٦ ص ٥٥ .

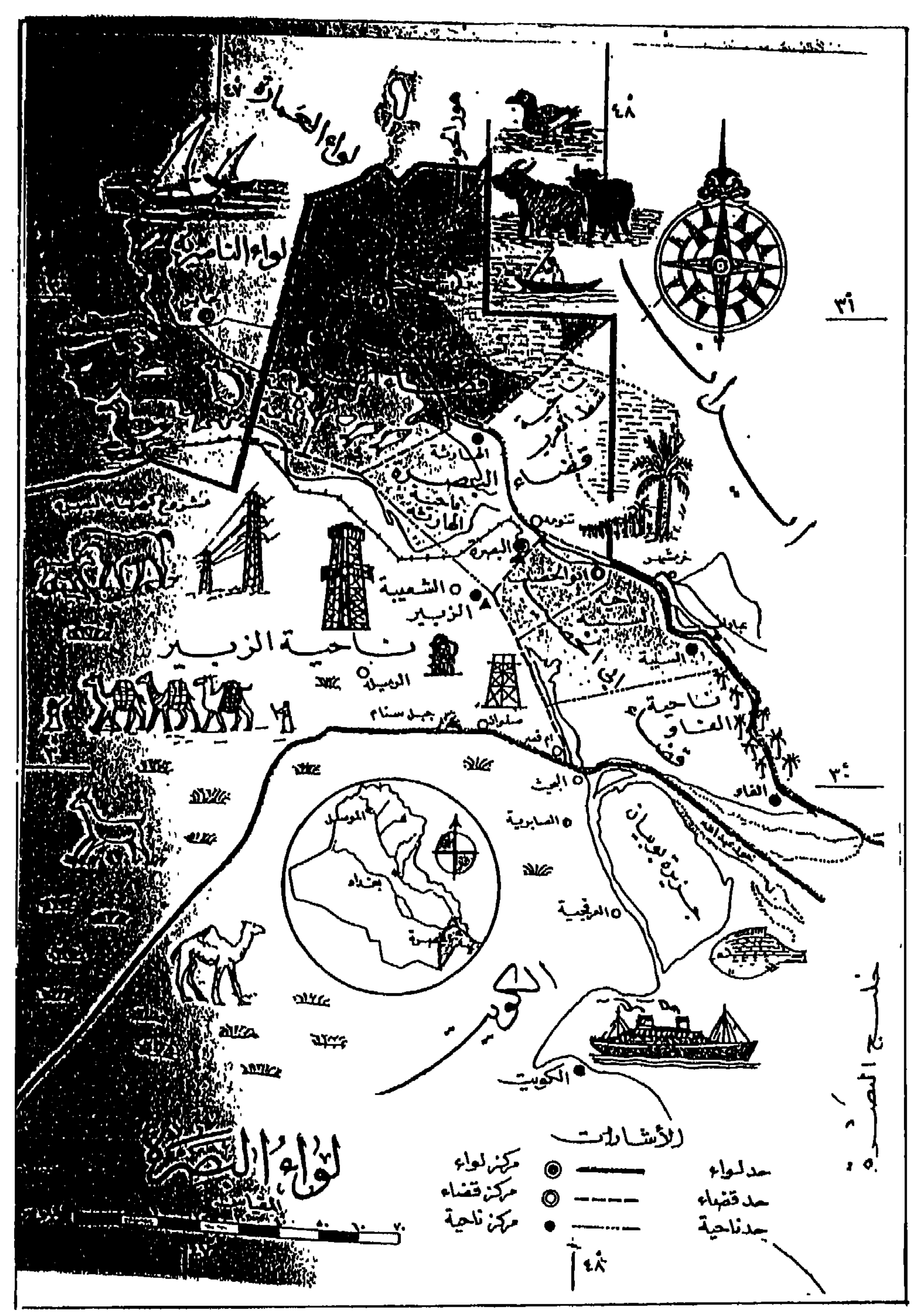
ب- خريطة الدكتور أحمد سوسة التي تمثل لواء البصرة ، التي طبعت سنة ١٩٦٠ بمطبعة المساحة العراقية .

٥- تحدثنا بإفاضة عن العلم العثماني وملابسات رفعه ، وعلى العموم فقد نصت اتفاقية سنة ١٩١٣ على وضع اسم الكويت على الرقعة الحمراء مما يعني تغيير العلم نهائيا ، وقد تحدثنا عن هذا الموضوع فيما سبق بما فيه الكفاية(٢) .

(١) انظر : الدكتور حسين محمد البحارنة ، الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ، مؤسسة الهلال للتوزيع ، البحرين ١٩٩١م ص ٣١.
(٢) معنى هذا أن رفع العلم تم بناء على الاتفاقية وعلى رغبة الأمير وليس بضغط من أحد ، كما أنه تم في سنة ١٩١٣ ، وليس كما قالت الكراسة في سنة ١٩١٤ .



خريطة تمثل المناطق الزراعية واقتصاديات العراق ، وردت في كتاب الدليل العراقي (ص :٧٨٣) وهو السجل العراقي الرسمي لعام ١٩٣٦م .



خريطة من إعداد الدكتور أحمد سوسة من طباعة مطبعة المساحة العراقية عام ١٩٦٠م

٦- يقول كاتب الكراسة : كان الحاكم يعين بفرمان سلطاني (قائمقام) تابعا لوالي البصرة . وهذا غير صحيح لأننا ينبغي أن نتساءل : من عين حاكم الكويت الأول؟

أليس الشعب هو الذي اختاره وفقا لما هو ثابت تاريخيا ، ومن هو غير مبارك الصباح ، من حكام الكويت السابقين له ، وهم خمسة ؛ يستطيع كاتب هذه الكراسة أن يطلعنا على ما يدل فعلا على أنه قد حصل على هذا اللقب وارتضاه لنفسه ، مع التأكيد على ما سبق أن سقناه سلفا عن رأي الشيخ مبارك فيه وعدم استعماله له؟[١] .

إن معنى هذا أن الأمر ليس كما يتوقعون ، بل لا يتعدى الغرض من إطلاق هذا اللقب التعبير عن شكر الدولة العثمانية لحاكم الكويت الذي بذل مساعدته لها ، في الوقت الذي كان ينظر إلى مصالحه الخاصة وما يجنيه وطنه في مقابل هذه المساعدة .

٧- تقول الكراسة[٢] : «وقد استمرت تبعية الكويت لولاية البصرة في عهد الشيخ محمد الصباح قائمقام الكويت بين ١٨٩٢ ـ ١٨٩٦ ، واشترك هذا الشيخ مع والي البصرة عام ١٨٩٢ في الحملة التي نظمت لإخماد الاضطرابات القبلية في الحسا» .

ومن المعروف أن هذا الشيخ قد تولى الحكم بعد وفاة أخيه عبدالله بن صباح الثاني ولم يعين برتبة تركية كما يدعي كاتب الكراسة وقد وصفه عبدالعزيز الرشيد[٣] بأنه كان ضعيف الإرادة واهن العزم ، ولم تقع في أيامه إلا وقائع طفيفة مما يكذب ما قيل عنه .

---

(١) يضاف إلى هؤلاء ثلاثة قبلهم ذكرنا أسماءهم فيما سبق، وقد تردد اسم عبدالله الصباح بصفته حاصلا على هذا اللقب، ولكن ذلك غير ثابت تاريخيا.

علما بأن إطلاق ذلك اللقب كان شبيها بقيام أي حاكم من حكام الدول حاليا بإطلاق لقب قائمقام على حاكم لدولة أخرى، فهل هذا الأمر يحمل صفة قانونية يمكن الاستناد إليها في النظام الدولي، إننا وجدنا الدولة العثمانية تلقب الشيخ مباركا بلقب قائمقام دون أن يكون ذلك نتيجة لسيطرة هذه الدولة على الكويت، إلا ما هو موجود في أوهامها، ولذا فإن هذا اللقب لا قيمة شرعية له.

(٢) الكراسة ص ٤ .

(٣) تاريخ الكويت – القسم الأول ج٢ ص٣٧.

٨- قالت الكراسة : كان الحاكم يمنح سلطات معينة في الإدارة الداخلية لبلده الكويت للمحافظة على الأمن وجمع الضرائب للدولة العثمانية .

وهذا غير صحيح فلا توجد صورة واحدة من صور تحديد عمل الحاكم ، وكانت للحاكم سلطاته المطلقة داخليا وخارجيا ، وكان يشن الحروب ، ويشارك فيها ، ويستقبل المندوبين من دول شتى . أما الضرائب فكل الذين كتبوا عن الكويت قديما يشهدون بأن الكويت لم تكن تقدم ضرائب من أي نوع إلى الدولة العثمانية ، اللهم إلا بعض التبرعات التي يقدمها الشيخ للدولة العثمانية في الملمات التي تلم بها بعد التماس وإلحاف منها كما سبق أن بينا .

٩- وفي ص ٤ يقول صاحب الكراسة : «ولابد أن نشير بهذا المجال إلى التصريح المعروف الذي أدلى به الشيخ صباح عام ١٨٦٣ للمعتمد البريطاني في الخليج العربي المستر بيللي الذي كان قد قام بزيارة للكويت في ذلك العام لتأسيس علاقات سياسية مع شيخ الكويت وحمله على الخروج على الدولة العثمانية ، ولكنه فشل في مهمته » .

ولم يحضر بيللي للغرض الذي ذكره صاحب الكراسة . ونص صاحب كتاب تاريخ الكويت (ق ١ ج٢ ص ٢٦) واضح الدلالة على ذلك فهو يقول : «قدم بيللي الكويت في أحد المراكب البخارية ليقوم منها بسياحة إلى الرياض ، فنزل ضيفا عند يوسف آل بدر المشهور ، وأظهر له عزمه على السفر[1] ، فقال : الأمر راجع إلى صباح ، حاكم المدينة ، فلو عرضت الأمر عليه لكان أولى ، فذهب بيللي إليه وكشف له الأمر طالبا منه أن يرسل معه رجالا يهدونه الطريق ويوصلونه إلى الرياض . . .» .

وهكذا نرى أن بيللي لم يكن قاصدا الكويت أصلا ، ولم يقابل حاكمها إلا بعد أن اقترح عليه مضيفه ، وهنا تبدو الفرية التي زيفها كاتب الكراسة .

وذكرت الكراسة كلاما كثيرا حول نتائج اكتشاف الدولة العثمانية لموضوع الاتفاقية التي عقدت بين الكويت وبريطانيا ، في حين أن رد فعل هذه الدولة لم

(١) هذا يدل على أنه لم يكن ناويا أن يلتقي بالشيخ .

يتعد إثارة الموضوع ـ مجرد إثارة ـ مع السفير البريطاني في إسطنبول في الوقت الذي سارت فيه الأمور كما يشاء الشيخ مبارك ، وتمت الاتفاقية في سنة ١٨٩٩م ، ولم تطلب الحكومة العثمانية إلغاءها أو تصر على ذلك ، لأنها تعرف عدم إمكان تحقيق رغبتها .

وتحدثت الكراسة بعد ذلك عن اتفاقية ١٩١٣ تحت اسم مسودة[1] ، ولم تكن مسودة ، فقد كانت موقعة بالأحرف الأولى من أناس مختصين ومسؤولين من الطرفين ، وكانت مؤكدة أكثر من مرة بتعديلات بناء على طلب الجانب البريطاني . والواقع أن بريطانيا لم تقبل فرض الحماية على الكويت إلا بعد أن تأكد لها بجميع الوسائل أن الكويت بلد مستقل ، وأن أقوال الجانب العثماني لا أساس لها ، فقد جاء في تقرير الكولونيل كمبال[2] المكلف من نائب الملك في الهند لدراسة الموقف ؛ إن الدولة العثمانية تستند في مطالبتها بتبعية الكويت على الادعاء بأن سكانها الأصليين قد قدموا إليها من أم قصر في جنوبي البصرة ، وهذا في حد ذاته يطرح على العثمانيين أسئلة عدة :

أ- أليست الكويت عامرة بالسكان قبل أن ينزح هؤلاء الذين ذكرتم أنهم نزحوا من أم قصر؟

ب- أليس وجودهم في أم قصر ثم في الكويت دليلا على أن أم قصر والكويت منطقة واحدة وأن أم قصر جزء من الكويت؟

جـ- ألستم تقولون في وثائقكم أنكم طردتموهم من أم قصر لاحترافهم مهنة القرصنة؟ فإذا كانوا من أتباعكم فلم طردتموهم ، ولم لم تقتصوا منهم؟

د- ألم تمتنع الدولة عن تسجيل أراضي الشيخ مبارك في الفاو بحجة أنه غير عثماني؟

***

---

(١) الكراسة ص ٨ .

2- Richard Schofield. Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, Royal Institute of International Affairs, London, 2nd edition, 1993,p.11.

ثم بعد ذلك أخذ كاتب الكراسة بعض المواد من اتفاقية سنة ١٩١٣ لكي يعلق عليها حين ظن أنها تؤيد وجهة نظر حكومته فعرض مايلي :

١- أشار إلى المادة التي تقول : مقاطعة الكويت كما هي محددة في المادتين ٥ و٧ من هذه الاتفاقية تشكل قضاء مستقلا في الإمبراطورية العثمانية .

وقد ظن أن هذا النص يفيده ، في حين أن الكلام لا يحتوي على ما يدل على تبعية للعراق أو للبصرة ، بل هو يقول : قضاء مستقل في الإمبراطورية . وهنا ينهار أهم مزاعمهم ، علما بأنهم لا يعترفون بهذه الاتفاقية التي يعولون عليها عند بحثهم عن مبرر لمصلحتهم فقط ، بينما ينكرونها ويعتبرونها مسودة في الحالات الأخرى ، كما نقلنا عنهم في بداية كلامنا هذا .

٢- تحدث عن العلم الكويتي ، وما نريد أن نقوله هنا هو ما ذكرناه عند بحث هذه النقطة قبل قليل ، ونذكر هنا قول سلدانها[1] : «عندما سئل الشيخ عن أسباب استعماله علما يشبه العلم العثماني؟ أجاب : إن أباه وجده هما اللذان رفعاه في بعض المناسبات كعلم إسلامي ، ولم يكن ذلك يعني أنهما كانا تحت أي سلطان أو حماية من الأتراك» .

٣- اختصر ملاحظاته على الاتفاقية - فيما بعد - في ثلاثة مواضع هي :

أ- أن هذه الاتفاقية تمت في وقت تراجع الدولة العثمانية مما أجبرها على التخلي عن جزء من سلطاتها ، مما يعني أنه لا يرى أن هذه الاتفاقية في الموضع القانوني السليم ، في حين أنه يصفق للمادة الأولى ، والخاصة بعلاقة الكويت بالدولة العثمانية .

ب- ذكر أن هذه الاتفاقية أبقت الكويت قضاء تابعا لولاية البصرة ، وهذا قول تكذبه قراءة الاتفاقية التي لم يرد فيها في هذه المادة بالذات (المادة الأولى) إشارة لا إلى العراق ولا إلى البصرة .

---

(١) ص ١٥٣ .

جـ- تقسم الاتفاقية الكويت إلى قطاعين : صغير يمارس فيه شيخ الكويت بعض الأعمال الإدارية بصفته (قائمقام) عثمانيا دون تدخل من السلطات العثمانية ، وقطاع كبير يشمل باقي الأراضي التابعة لقضاء الكويت ليس للشيخ فيه سلطات إدارية سوى جباية العشر للدولة العثمانية .

وهنا اعترف كاتب الكراسة مرة أخرى بالاتفاقية ، ولنا على ما نقله في كراسته كلام :

١- شمل القطاع الصغير الذي ذكره الحدود بين الكويت والعراق ومن ضمنها جزيرتا بوبيان ووربة .

٢- لم يرد في الاتفاقية ما يشير إلى أن الشيخ يجمع العشر للدولة العثمانية ، ولم يسبق له أن قدم مثل ذلك للدولة ، ونص المادة : «القبائل التي تقع داخل الحدود المتفق عليها في المادة التالية (٧) يعترف بها على أنها داخلة في تبعية شيخ الكويت الذي يقوم بتحصيل الزكاة كما كان يفعل في الماضي» .

ومعنى كما يفعل في الماضي واضح ؛ فلم يكن الشيخ جابيا للدولة العثمانية لا في الماضي ولا بعد تطبيق الاتفاقية .

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن نقول : إن الدولة العثمانية أقرت بموجب هذه الاتفاقية بكافة الاتفاقات التي تمت بين الكويت وبريطانيا وبذلك اعترفت باستقلال الكويت ، وأنها دولة يحق لها التعاقد مع الغير ، كما أن الاتفاقية تضمت نصا على تسليم المجرمين يحول دون أن تتدخل الدولة العثمانية ـ ضمن الحدود الكويتية ـ فيما يتعلق بهذا الأمر .

يقول بونداريفسكي في هذا المجال[1] : «وفي الاتفاقية التي وقعت بين

---

(١) ص ٤٤٥ـ٤٥٢ .

بريطانيا والدولة العثمانية في ٦ مايو سنة ١٩١٣ اعترفت تركيا بحق الكويت بجزيرتي وربة وبوبيان ، كما أقرت البروتوكول السري الملحق بالاتفاقية الذي يتضمن تعهدها بعدم التدخل في شؤون الإمارة سواء الخارجية أو الداخلية ، وألزمتها بسحب قواتها العسكرية ووحدات البوليس التركي في أقصر وقت ممكن من المناطق التابعة للكويت .

وكانت قد أقرت في صلب الاتفاقية بالاعتراف باتفاقيتي ١٨٩٩ و١٩٠٤ اللتين وقعتا بين الكويت وبريطانيا» .

فهل بعد هذا شك في استقلال الكويت وسيادتها على أرضها؟

أما ما ذكره من أن اتفاقية سنة ١٩١٣ قد تمت والدولة العثمانية في تراجع وليس في يدها القوة التي تدفع بها ، مما يعني ضعف الموقف القانوني لهذه الاتفاقية ؛ فهذا أيضا غير صحيح ، فمن المعروف أن الدولة العثمانية هي التي بادرت إلى الاشتراك في الحرب العالمية الأولى ، حين انضمت إلى جانب ألمانيا والنمسا ، ولا يمكن لدولة ضعيفة أن تشارك في حرب ، بل الأولى أن تلجأ إلى الحياد وتبتعد عن الأسباب التي تؤدي إلى مزيد من تدهورها وضعفها .

* * *

لقد ضمت الكراسة إلى جانب ما ذكرناه عدة نقاط نفت فيها قانونية المعاهدة التي عقدت بين الكويت وبريطانيا سنة ١٨٩٩ باعتبار أن الكويت لم تكن دولة مستقلة حين اتفقت مع بريطانيا ، وعقدت معها تلك المعاهدة ، وهذا أمر يرد عليه ما سبق أن ذكرناه عن الاستقصاء الذي قامت به بريطانيا مسبقا ، بغية التأكد من الإرادة الكويتية الحرة ، ولم توقع على الاتفاق إلا بعد أن أكد لها مستشاروها قانونية ذلك ، لقد سبق أن ذكرنا أن الكويت كانت مستقلة في كل تصرفاتها ، ولم يمنعها مانع من أن تزاول كافة سلطاتها على أرضها ، أو يمنع

علاقاتها الخارجية مانع خلاف ما تضمنته الاتفاقية المشار إليها والمعقودة في سنة ١٨٩٩ .

والواقع أن مبارك الصباح لم يترك سبيلا يضمن به مصلحة بلاده واستقلالها إلا سلكه ، ولم يكن يثق تلك الثقة العمياء في كل ما يقدم له من وعود من أي طرف كان . وفي موضوع علاقته بالإنجليز لم يكن يخرج عن هذا المبدأ ، وطلبه الدخول في حمايتهم ، لم يكن هو الطلب الوحيد من نوعه ، فقد كان يحاول بشتى الطرق أن يجد دولة محايدة يعتمد عليها لمواجهة عدوه اللدود ابن رشيد ، ولذا نقدم هذه المقتطفات للدلالة على أنه لم يرم نفسه في أحضان الإنجليز كما تدعي بعض المطبوعات العراقية ، ولكن الأمور بطبيعتها ، وبحسب تسلسل الأحداث ، أوصلت إلى توقيع معاهدة سنة ١٨٩٩ بين الكويت وبريطانيا ، ومن تلك المقتطفات :

مبارك وطلب الحماية

١- كلف الشيخ مبارك عباس عليف وهو مندوب روسي على علاقة معه بنقل رسالتين إحداهما شفهية ذكر فيها أنه قرر أن يخرج من هذا الوضع المتوتر والمقلق الذي وضعته فيه مؤامرات الأتراك وابن رشيد من ناحية ، والمقترحات السقيمة المفروضة عليه من قبل الإنجليز للدخول تحت حمايتهم من الناحية الأخرى . أما الرسالة المكتوبة فقال فيها إنه : «في بلده من أب وجد مستقلين ، ولا يوجد لأية دولة تداخل معنا» . وأضاف عن مدى ارتباطه بتركيا أن كل ما يربطه مجرد «مكاتبات عادية بسبب أملاكنا بطرفهم دون أية التزامات» كما أبدى استعداده بأن يمكن الروس من اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن الكويت ، ورفع العلم الروسي فوق أراضيه[1] .

٢-في خريف عام ١٨٩٨م أطلع مبارك الانجليز على واقعة إجراء الفرنسيين مفاوضات معه حول إبرام اتفاقية سياسية[2] .

---

(١) بونداريفسكي ص ٢٢٠ .
(٢) بونداريفسكي ص ١٢٧ .

٣- في ٢٤ ديسمبر ١٩٠١ غادرت السفينة الحربية الروسية فارياج الكويت متجهة إلى لنجة وبندر عباس ، وقدم قنصل روسي من بوشهر في أثناء وجوده هنا الهدايا وعرض المساعدة باسم الحكومة إلى الشيخ إذا ما طلبها من أجل المحافظة على استقلاله[١] .

٤- لم يكن مبارك يعتمد نهائيا على الإنجليز ، بل كان كثير الاختبار لموقفهم منه ومدى قيامهم بالتزاماتهم تجاهه ، ومن ذلك طلبه الحماية من جهات أخرى ، وتودده في بعض الأحيان إلى الحكومة العثمانية[٢] .

٥- أطلق السلطان عبدالحميد على مبارك لقب قائمقام وأرسل موظفا للحجر الصحي في سنة ١٨٩٧ ، وقد قابل الشيخ مبارك هذا بامتعاض ، وأجبر الموظف على المغادرة ، واقترح على السلطات البريطانية أن يدخل تحت حمايتها وهذا ما تم له فيما بعد ، وكان الدافع إلى هذا هو خوفه على استقلال بلاده بعد الخطوتين التركيتين المذكورتين سابقا[٣] .

وكما شككت الكراسة في قانونية الاتفاقية الأولى ، فقد شككت في قانونية الاتفاقية الثانية (١٩٦١) ، وكأن الحكومة العراقية تريد من الكويت أن تبقى إلى الأبد تحت الحماية البريطانية ، لا أن تتحرر منها وتستقل بنفسها ، لقد أصبح التحرر عندهم عارا ينبغي أن نتبرأ منه .

وذكرت الكراسة ـ أيضا ـ أن «حقيقة الاتفاقية ليست إلا استمرارا لوضع الكويت تحت السيطرة البريطانية ، إذ أنها تحدثت بوضوح عن استمرار العلاقات بين البلدين وبروح الصداقة الوثيقة» وهل المطلوب في العلاقات بين الدول إلا أن تكون متميزة بروح الصداقة ، أم أنه لا يجوز للكويت ذلك؟

---

(١) بونداريفسكي ص ١٠٨

(٢) سلدانها ص ٩٣ .

(٣) بونداريفسكي ص ١٠٨ .

هذا إلى جانب كثير من النقاط التي عفى عليها الزمن ، وأصبحت الردود عليها في حكم البديهيات التي لا داعي لتكرارها .

***

لحق احتلال العراق للكويت في ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٠ ، وما تلا ذلك من حرب تحرير الكويت ، وطرد العراق ؛ خروج الكثيرين من الكتاب عن اتزانهم ، وتطويعهم أقلامهم للزمرة الحاكمة التي بلغ بها الهياج ذروته ، فظهرت عدة كتابات سوف يأخذ الرد عليها وقتا طويلا يُمل القارئ ، لأن أكثر ما يقولونه معروف ومكرر ، والرد عليه واضح عند جميع الكويتيين ، ويجدر بي أن أشير هنا إلى برنامج إعلامي ظل النظام العراقي يذيعه فترة طويلة ـ بعد تحرير الكويت ـ تحت عنوان : السراب واليقين ، أورد فيه الكثير من الأكاذيب ، وحاول من خلاله طمس الكثير من الحقائق ، وقد رد مركز البحوث والدراسات الكويتية على كافة النقاط التي أوردها البرنامج المذكور ردا موثقا أسماه : اليقين لا السراب ، يمكن للقارئ الرجوع إليه للاطلاع على نموذج من نماذج العدوان العراقي .

اليقين والسراب

وبقيت بعض الأمور التي ينبغي إثارتها فيما يتعلق بالكراسة العراقية ، فمن ذلك أنها أشارت «إلى التصريح المعروف الذي أدلى به الشيخ صباح عام ١٨٦٣ للمعتمد البريطاني في الخليج العربي المستر بيللي الذي كان قد قام بزيارة للكويت في ذلك العام لتأسيس علاقات سياسية مع شيخ الكويت ، ولحمله على الخروج على الدولة العثمانية ، ولكنه فشل في مهمته إذ أعلن الشيخ صباح : أن الكويت جزء من الدولة العثمانية وتابع للبصرة» .

ومن أجل هذا نقدم ما قاله لوريمر عن الحدود حين قال[1] : «وإلى الشمال فإن أكثر النقط الأمامية التركية تقدما على الأرض الأم عند أم قصر وسفوان ،

(١) دليل الخليج ج٤ القسم الجغرافي ص ١٧٣ .

ونفوذ شيخ الكويت لا جدال فيه حتى جدران هذه المدن نفسها» ففي حديثه عن النفوذ دلالة مهمة ، فهل هناك تابع لدولة من الدول له نفوذ في موقعه يمحو نفوذ الدولة الأم؟ إن النفوذ هنا معناه الاستقلال وعدم الخضوع لأيٍّ كان .

أما بيللي[1] فقد تحدث عن أهمية الكويت ، ونشاطها البحري ، ونظام الحكم فيها ، وذكر جزءا من تاريخ نشأتها ، ولكنه لم يذكر أي شيء مما أثاره الكاتب ولم يكن الغرض من رحلته إقناع الكويت بالخروج عن الطاعة للعثمانيين لسببين أولهما : أنها لا تخضع لهم أصلا ، والثاني : أن زيارة بيللي لم تكن للكويت فقط ، بل كانت لساحل الخليج بأكمله من أجل جمع المعلومات عن حياة السكان ، وأحوال القبائل في االبلدان الممتدة على ضفافه . وقد سبق أن ذكرنا أنه مر بالكويت في طريقه إلى الرياض ، وأنه لم يكن ناويا مقابلةالشيخ إلا أن مضيفه اقترح عليه ذلك فذهب من أجل الحصول على مساعدته في الوصول إلى غايته .

أما المرة التي ذكرت فيها حكاية سلطة الأتراك والجزية التي تدفعها الكويت لهم ، فهي في مذكرة الكابتن ج . ب . بروكس في وصفه لرحلة في الخليج قام بها سنة ١٨٣٠ حيث قال[2] : «وقد اعترف الحكام بسلطة الأتراك وكانوا يدفعون ٤٠ كيسا من الأرز ، وأربعمائة كيس من البلح كل عام كجزية ، وكان الشيخ يتلقى هدية تقديرية من الحكومة التركية كل عام هي عبارة عن رداء شرفي» .

وعلى الرغم من الشكوك حول مهارة القائمين بالترجمة بين هذا الزائر ومضيفيه ؛ فإننا نلاحظ مايلي :

١- عبارة «وقد اعترف الحكام» تنقصها الدقة ، فلم يذكر أحدا من هؤلاء الحكام الذين قالوا هذا الكلام .

(١) سلدانها ص ١١ .

(٢) انظر : الكويت في الوثائق البريطانية ص ٥٩ .

٢- السلطة التي ورد ذكرها لا تخرج عن الاحترام والتبجيل للصفة الدينية للدولة العثمانية ، ولا تعني سلطة الحكم ، بدليل عدم وجود أي تمثيل عثماني في الكويت من أي نوع كان ، ولم يشاهد بروكس أي جندي تركي بها .

ردود لابد منها في مسألة العلاقة بين الكويت وتركيا

٣- لا تقدم الكويت جزية للدولة العثمانية بدليل أن ما ذكره من أن الكويت تقدم الرز والتمر إلى السلطان كل عام غير مطابق للواقع ، فالكويت لا تنتج هذين الصنفين من المواد الغذائية حتى تستطيع تقديمهما ، ولو كانت هناك جزية لقدمت نقدا ، أو على الأقل من الصنف المنتج في البلاد ، ومعروف أن الكويت تعتمد في معيشتها ـ في ذلك الوقت ـ على التجارة وركوب البحر . وكما سبق فإن هذا لا يمنع قيام الكويت بتقديم المساعدت للدولة العثمانية في المناسبات المختلفة وبناء على طلب منها كما حدث في عهد الشيخ مبارك ، وأوردناه قبل قليل ، وهذه الأمور مرتبطة بمناسباتها ولا تأخذ الصفة السنوية الدورية حتى تعتبر جزية ، والكويت حتى الآن تقدم المساعدات لكثير من الدول ، فهل تعتبر تلك المساعدات جزية ، فتكون الكويت بذلك جزءا من تلك الدول ، ويصبح لكل دولة من هذه الدول نصيب من الكويت .

٤- الرداء الذي ترسله الدولة العثمانية ، ذكر عنه بروكس أنه هدية تقديرية ، وهو لا شك في مقابل المساعدات المتعددة التي تقدمها الكويت ، ولا يمكن أن يعتبر تقديم هدية ما إلى رئيس دولة من الدول دليلا على تسلط الدولة المهدية على الدولة المهدى إليها .

بقيت كلمة أخيرة نقولها بعد أن رجعنا إلى لوريمر في كتابه الذي أشارت إليه الكراسة العراقية ، فرأينا أن كاتب الكراسة قد كتب اسم بيللي بدلا من بروكس ، وهذا في حد ذاته دليل على الرغبة في التقاط أي دليل قد يسعفهم دون تدقيق أو دراسة .

***

من بين من أدلوا دلوهم في قضية الكويت ، وتأييد الادعاءات العراقية ، بل أول من أشعل نار هذه الفتنة ساطع الحصري[1] ، وقد ذكر في كتابه «البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٣٨ مايلي : «وكانت الدولة تنشر كل سنة حولية رسمية تسميها «سالنامة دولت عليّه عثمانية» بمعنى : الكتاب السنوي للدولة العلية العثمانية . وكانت تبين في الحولية المذكورة تفاصيل التقسيمات الإدارية ، وتذكر أسماء رؤساء الموظفين في جميع الأقضية والألوية والولايات فضلا عن العاصمة .

نقد أفكار ساطع الحصري

إننا استخرجنا المعلومات التالية عن الحولية الرسمية العائدة لسنة ١٣٢٢ هجرية الموافقة لسنة ١٩٠٤ ميلادية ، ومن المؤكد أنه لم يطرأ تغيير يستحق الذكر على التقسيمات الإدارية المتعلقة بالبلاد العربية بعد التاريخ المذكور» .

ثم قال في ص ١٤٦ : «والمملكة العراقية تضم ولايات الموصل وبغداد والبصرة ، إلاأن بعض الأقسام من الولاية الأخيرة بقيت خارج حدود المملكة المذكورة ، لأن ولاية البصرة ـ في الحولية المذكورة ـ كانت تشمل قضاء الكويت ، ومتصرفية نجد ، والمتصرفية المذكورة كانت تضم قضائي القطر والقطيف» .

واستطرد قائلا : «وقد جاء في الحولية تحت عنوان : قضاء الكويت مايلي : «القائمقام ـ مبارك الصباح باشا ـ رتبة ميرميران منحت له سنة ١٣١٧هـ [١٨٩٩م] ويحمل ميدالية الامتياز الذهبية .

النائب (أي القاضي) عبدالله السعداني أفندي» .

ولنا بعض الملاحظات على ما ورد في كلام الحصري هذا ، وأول ما يلفت الانتباه أن كلا من نجد والقطيف وقطر بالإضافة إلى الكويت تابعة للبصرة ، وهذا

(١) ساطع الحصري، حلبي الأصل، ولد في صنعاء من أبوين سوريين عام ١٨٨٠ ، التحق بالحكم في سوريا وعينه فيصل الأول ملك العراق وزيرا للمعارف عام ١٩٢٠ ، ورافق الملك فيصل في رحلته الأوروبية التي كرست التجزئة لمنطقة الهلال الخصيب بين البريطانيين والفرنسيين .

معناه أن الذي يطالب بضم الكويت إلى العراق على هذا الأساس له الرغبة نفسها في ضم المناطق الأخرى ، وقد مر بنا كلام الوزير العراقي الذي قاله في مؤتمر العقير ، وهو قوله : «منذ خلق الله الدنيا ، وبدأت كتابة التاريخ ، كانت حدود العراق تمتد جنوبا لتنتهي على بعد اثني عشر ميلا من الرياض ، عاصمة ابن سعود ، وهي تمتد إلى الغرب حتى البحر الأحمر بحيث تضم حائل والمدينة وينبع ، وتمتد شرقا بحيث تضم الهفوف والقطيف على الخليج» فالأطماع أكبر من الكويت ، ولكن تحيّن الفرصة هو الذي يؤجل ظهوره .

أما ثاني ما يلفت الانتباه فذكرهم لقاضي الكويت عبدالله العدساني وقد كتبوا أمامه النائب ، ويبدو أن الحصري أضاف كلمة (القاضي) ليصحح المعلومة ، كما أخطأوا اسمه فسموه السعداني ، فأعجب لدولة كبرى تدعي بأن الكويت من ممتلكاتها ثم لا تعرف أن الأمير لا نائب له ، وأن النائب الوحيد هو من يرشحه لولاية العهد ، ثم إن القاضي ليس نائبا للأمير ، وفوق ذلك فهي لا تعرف اسم هذا الشخص وتخطئ في اسمه أكبر الخطأ . ومن المعروف أن هذا القاضي معين بإرادة أمير الكويت ، ولا علاقة لأي طرف خارجي في تعيينه ، لقد فرح الحصري بما عثر عليه في الحولية ، وكان من الذين تولوا كبر مسألة ضم الكويت للعراق[1] ، فقدمها في هذا الكتاب ، ولكن الحق أوضح من أن يستمر تحت ستار الزيف ، وقد مر بنا الكثير من الأمور التي تنقض ما ورد في تلك الحولية بالإضافة إلى ما ذكرناه هنا .

وقد ورد في وثيقة كتبها القاضي محمد بن عبدالله العدساني سنة ١٢٩٣هـ الموافق سنة ١٨٠٨م ما يلي : «ثبت ما ذُكر في هذه الحجة من الإقرار لدى العبد الفاني محمد بن عبدالله العدساني نائب الكويت المحروسة» .

فهو إذن ليس نائب الأمير ؛ بل هو نائب الكويت . وهي كلمة أدت إلى الاشتباه إذ ماذا يعنى بنائب الكويت؟ هو لقب لم يتردد حتى في الكتب التي كتبت تاريخ الكويت ، ولم يتناوله أولئك الذين عاشوا تلك الفترة . وقد عدد الشيخ يوسف بن

---

(١) انظر : حسن العلوي : أسوار الطين ص ٦٥ . دار الكنوز الأدبية - بيروت .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عيسى القناعي أسماء قضاة الكويت في الفترة السابقة [(١)] ولم يذكر هذا اللقب مما يعني أن المقصود به - ربما يكون - نائب القاضي ومعروف أن القضاء الكويتي كان في آل العدساني في تلك الفترة ، فإذا غاب منهم واحد ناب آخر من نفس الأسرة .

وتاريخ هذه الوثيقة يوافق من تاريخ الأحداث في الكويت حكم الشيخ عبدالله الثاني بن صباح الثاني وفيها كان غزو القطيف والأحساء ، ولحقتها فترة كانت من أكثر الفترات هدوءاً ولم تتعرض البلاد خلالها إلى أي منغصات من جانب الدولة العثمانية ، ولم تتدخل هذه الدولة في شئون الكويت الداخلية اعترافا منها بالجميل الذي أسدته لها الكويت عندما شاركت في ذلك الغزو . فمن غير المعقول أن يكون القاضي قد عين بهذا اللقب من قبل جهة خارجية أياً كانت [(٢)] .

ويوضح لنا ذلك ما كتبه الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في كتابه صفحات من تاريخ الكويت (ص ٤٠) حين قال : «الشيخ محمد بن عبدالله العدساني من سنة ١٢٧٤ إلى ١٣٣٨هـ . وفي أيامه الأخيرة باشر ابنه عبدالعزيز ، ولما توفى محمد تولى القضاء عبدالعزيز وساعده عبدالله بن خالد العدساني ، وتوفى عبدالعزيز سنة ١٣٣٩هـ» ولاشك في أن ما نقلنا هنا يؤكد مسألة نيابة بعض القضاة عن بعض كما قلنا قبل قليل .

وبالاطلاع على كتاب «سجل العطاء» الذي أصدرته الأمانة العامة للأوقاف سنة ١٩٩٥م وجدت عددا كبيرا من الحجج الوقفية التي كتبها محمد بن عبدالله العدساني في فترة توليه القضاء وليس فيها كلمة نائب ، مما يؤكد أن هذه الوثيقة التي بين يدينا مكتوبة من قبل ابنه عبدالعزيز نائبا له ، ولكن لوجود الأب على قيد الحياة كان الإبن يضع اسمه وختمه مضافا إليهما كلمة نائب الكويت ويقصد بها نائب قاضي الكويت .

---

(١) صفحات من تاريخ الكويت ص٣٩ .

(٢) تاريخ الكويت ق ١ ج٢ ص٢٩ .

ومن الملاحظ أن الحصرى ذكر -قصدا- ما يتعلق بالأقسام ذات العلاقة بولاية البصرة . ولو كانت خارجة عن هذا النطاق كما هو حاصل مع الكويت التي لم تكن كذلك إلا على أوراق العثمانيين وفي أذهانهم فقط . وذلك لأن ميوله العراقية حتمت عليه ذلك بعيدا عن النظرة العلمية التي يقتضيها موقفه في معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية . فهذه الولاية هي التي ذكر الحكام والقضاة في فروعها المزعومة ، ولكنه يلتبس عليه الأمر لأن اللبس حاصل أصلا في أذهان العثمانيين عن هذه المواضع فيسمى السعداني (الذي هو العدساني) النائب ويفسره بقوله (القاضي) - أما متصرفية نجد فقد ذكر فيها النائب وذكر رئيس محكمة البداية مما يعنى أن النائب هنا غير القاضي ، وأما قطر فلم يذكر لها نائبا ولا قاضيا . مما يدل على اختلاط المعلومات ، فهؤلاء الذين كتبوا البيانات التي فرح بها واستند عليها لايعرفون جيدا أحوال البلاد التي يدعون أنها تحت سيطرتهم ولا يعرفون كيف يعين قضاتها أو نواب حكامها .

***

نقد ك
البرا
المؤ

وضمن المحاولات العراقية لطمس الحقائق ، أصدرت دار الرافد للنشر والتوزيع في لندن ، وهي دار عراقية حكومية مغلفة بغلاف تجاري في سنة ١٩٩٧ كتابا لشخص اسمه نصيّف الجبوري تحت عنوان : «البركان المؤجل ـ أزمة الحدود العراقية الكويتية ـ جذور المشكلة وآفاق المستقبل» ، والذي يقرأ هذا العنوان الطويل يعرف على الفور النوايا الخبيثة لصاحبه ، فهو عنوان يحمل تهديدا ، وما علينا إلا أن ننتظر البركان .

والكتاب مكون من جزأين ظاهرين للقارئ ، وإن كان ترتيب الفهرس جاء على شكل مخالف .

ويتعلق أحد هذين الجزأين بالعلاقات الكويتية ـ العثمانية ، والكويتية ـ العراقية فيما بعد ، أما الجزء الثاني فيتعلق بمسألة ترسيم الحدود التي قامت بها لجنة خاصة من الأمم المتحدة وأقرها مجلس الأمن بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٩١ .

وسوف لا أتتبع هنا كل ما ورد في الكتاب ، فالقسم الثاني الذي استغرق الباب الرابع ، والخاص بقضايا ترسيم الحدود وفق قرار لجنة الأمم المتحدة المشكلة لهذا الغرض سوف أترك التعليق عليه لسببين :

الأول : أن الأمم المتحدة أدرى بعملها ولايمكن أن تخطو في اعتماد تقرير اللجنة خطوة دون سند قانوني يعتمد عليه .

والثاني أن كتاب «ترسيم الحدود الكويتية العراقية - الحق التاريخي والإرادة الدولية» الصادر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية فيه كل ما يزيل الشبهات التي أثارها الجبورى في كتابه من جانب علمي بعيد عن الترهات التي وردت في كتاب «البركان المؤجل» المشبوه[1] .

كما أنني سوف أترك الحديث عن تفصيلات القسم الأول من كتاب الجبوري ، ولكني سوف أتتبعه وألتقط منه بعض المآخذ ذات العلاقة بمباحث هذا الكتاب الذي هو بين يدى القارئ الآن ، وسوف أقوم بتحديد تلك المآخذ والرد عليها بحسب تسلسل ورودها :

١- تحت عنوان ملاحظات هامة (ص١٥) يقول المؤلف : «من الجدير بالذكر أن الحربين مع إيران والكويت ، كان لهما أكبر الأثر في تأخر الملاحة التجارية العراقية بقسميها النفطي والبضائعي» .

---

(١) ومن المفيد هنا أن نحيل القارئ على رد دولة الكويت على الإدعاءات العراقية الواردة في مذكرة وزير خارجية العراق المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٩٢م وقد نشرها في كراسة صغيرة مركز البحوث والدراسات الكويتية سنة ١٩٩٤م، ففي هذه الكراسة تفنيد للادعاءات العراقية المثارة حول لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، تلك اللجنة التي أمر مجلس الأمن بتشكيلها .
وهذا الرد واضح ومفحم، ويضع النقاط على الحروف .

ولم يسأل نفسه من أشعل هذين الحربين ، وعرض بلده إلى ما تعرضت له من دمار ، وفيما يتعلق بالكويت : هل كانت هي التي احتلت العراق وشردت أهله؟ أم أن العراق هو المعتدى بغزوه الغاشم الذي استنكره العالم كله .

ثم إن تصدير النفط لم يتأخر إبان الحرب العراقية الإيرانية ، لأن خطوط النقل مع تركيا كانت مفتوحة ، وخط النفط الآخر الذي يجرى من خلال المملكة العربية السعودية كان مفتوحا هو الآخر ، أما السلع الأخرى فقد كانت موانى الكويت مفتوحة لها ، وكانت هناك أرصفة خاصة للعراق ضمن الموانى الكويتية لمساعدته على تجاوز الأزمة ولكنه يتناسى كل ذلك ، ثم يربط مشكلتهم هذه بما حدث فيما بعد عندما غزا الكويتَ العراق وقامت حرب التحرير ، فهل يريد أن تسير الأمور كما كانت على الرغم مما حصل؟

٢- تحدث في ص٢٥ عن حملة مدحت باشا على الأحساء ، ومشاركة الكويت فيها ، وقد ذكر أنه «كان لمدحت باشا أفضل العلاقات مع شيخ الكويت عبدالله الصباح (١٨٦٦ - ١٨٩٢) ، لقد أكد مدحت باشا من جديد لحاكم الكويت من خلال فرمان عثماني في نيسان/ ابريل ١٨٧٠م يقضى بإعلان الكويت قضاء عثمانيا تابعا للبصرة ، يرفع شيخها العلم العثماني ، ويحمل لقب قائمقام ، ويكون له استقلال ذاتى في شئونه الداخلية ، ولايدفع أية رسوم للدولة العثمانية ويتقاضى راتبا سنويا يدفع له من خزانة البصرة» .

وقد سبق لنا الحديث عن مدحت باشا ، وما قاله عن الكويت ، والنزعة الاستقلالية المسيطرة على أهلها ، وتحدثنا عن موضوع العلم ، واللقب التركي الذي ذكرنا أنه كان لقبا شرفيا لاقيمة إدارية له ، ولم يستعمل داخل الكويت وبين أهلها ، ولنا ملاحظات أخرى هي :

أ- لا يملك مدحت باشا أن يصدر فرمانا ، حيث إن إصدار الفرمانات من

حق السلطة المركزية ، ولو أراد أن يطلب من تلك السلطة إصدار مثل هذا الفرمان لأخذ الأمر وقتا طويلا جدا بسبب مستوى المواصلات في ذلك الوقت ، فكيف يرسل الاقتراح إلى الجهات الرسمية في اسطنبول ثم يصله الرد وهو في مهمة قصيرة في الكويت ، إن هذا يدل على أن حكاية هذا الفرمان غير صحيحة .

ب- كيف يكون الشيخ تابعا للبصرة ، وله إستقلال ذاتي عنها ، والمعروف أن الاستقلال الذاتي لايكون إلا في مقابل دولة لا ولاية؟

جـ- كيف يكون تابعا للدولة ، ولايدفع لها رسوما من أي نوع؟

د- لم يرد في الكتب التي تحدثت عن الكويت في هذه الفترة ما يشير إلى الراتب الذي فرض للشيخ عبدالله الصباح من صندوق البصرة ، علما بأن ذلك الصندوق كان خاويا لدرجة أن الدولة عندما أرادت أن تهدى إلى الشيخ مبارك الصباح في مقابل خدماته لم تجد ما تقدمه إلا التمر .

أما ما جاء في آخر هذه الصفحة ، فهو يدل على موقف الشيخ عبدالله الحقيقي من الدولة ، فقد قال المؤلف : «لقد كان الوازع الديني من أهم العوامل التي جعلت شيخ الكويت يقاتل بنفسه مع الدولة العثمانية ، على اعتبارها دولة الخلافة الإسلامية ، رغم إختلاف الآراء في بعض سياساتها» .

إذن فالأمر ليس تبعية ، بل هو تقدير للدولة الإسلامية الكبيرة ، وإجلال لها بصفتها تمثل سلطة دينية في مكانها .

٣- جاء في ص ٣١ ما يلي : «لقد تولى الحكم بعد الشيخ عبدالله الصباح ابنه الشيخ محمد الصباح (١٨٩٢ - ١٨٩٦م) وكان الشيخ محمد يميل بولائه نحو الدولة العثمانية ، عكس الرغبات البريطانية التي تطمع بالمزيد من

الإمـارات ، وانتـزاع حلفـاء الدولة العـثـمـانيـة والخـاضـعين لهـا والمدافـعين عن مـصالحـهـا ، فعندما التـفـتت إلى الشيـخ مـحـمـد وجدته منصـرفا عنهـا ، ولاينفـذ مشاريعها كما تريد ، والتفتت إلى شقيقه جراح فوجدته لايختلف كثيرا عن أبيه وأخيه ، عندها بدأ المقيم السياسي البريطاني بالبحث عن بديل مناسب ، على استعداد لتنفيذ كل المخططات البريطانية المستقبلية ، فلم يجد أحدا أهلا لهذه المهمة غير الأخ غير الشقيق لمحمد وجراح ، وهو مبارك الصباح . .» إلى أن انتهى إلى القول : «وتحت وطأة الإغراءات البريطانية وحبه للسيطرة على الحكم أقدم مبارك الصباح على قتل أخويه محمد وجراح . .» .

وهذا دس آخـر يريد به المؤلف أن يوحى لنا أن مـا حـدث إنما هو مـؤامـرة بريطانية لاتستند إلى أسباب محلية ، على حين يلحق ما قاله الكثير من الخطأ وذلك وفق ما يلي :

أ- ذكر في كلامه دور المقيم البريطاني في حين أنه لم يصدر قرار تعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت إلا في سنة ١٩٠٤م [١] .

ب- وصف ضمن ما قاله عن مبارك أنه الأخ غير الشقيق لمحمد وجراح ، وهو يظن أن الإخوة لأب عندنا يشبهون من حيث سلوكهم ما يسلكه صدام حسين مع إخوته غير الأشقاء الذين تتداول وسائل الإعلام مشاكلهم مع أخيهم غير الشقيق . في حين أنه في التعامل الأسري في الخليج كله لايوجد هذا الفرق بين الإخوة .

جـ - أشير إلى المذكرة التي أرسلها مستر ستافريدس مستشار السفارة البريطانية في إسطنبول إلى حكومته بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٦م وتعليق ج أ سلدانها عليها إذ يقول : [٢] « وهي تحظى بأهمية خاصة لتوضيحها للأفكار

(١) سلدانها ص٢٧٧ وكذلك دليل الخليج - القسم الجغرافي ص ١٥٥٤ ، وقد بدأ الكابتن س . ج نوكس عمله في الكويت في ٦/ ٨/ ١٩٠٤م وهو أول وكيل سياسي بريطاني بها .
(٢) المصدر السابق ص٣٢

السائدة في ذلك الوقت حول شئون الكويت في القسطنطينية (إسطنبول) ولأنها تمثل أول تقرير يلفت أنظار الحكومة البريطانية إلى شئون الكويت» .

ويذا نرى أن أول تقرير يلفت أنظار الحكومة البريطانية إلى شؤون الكويت هو التقرير الذي يحكي هذه الحادثة ، بمعنى أن الإنجليز لم يعرفوا شيئا عما حدث إلا بعد حدوثه ، لا كما يقول الجبوري .

د- الأسباب التي من أجلها أقدم الشيخ مبارك على ما فعل موضحة في كتاب تاريخ الكويت لعبد العزيز الرشيد[1] بتفصيل كثير على الرغم من أن عادة المؤلف هي الإيجاز ، ويبدو أن الرشيد قد وجد الأمر يقتضي مثل هذا الإسهاب ، فكتب ثماني صفحات يشرح فيها أسباب ما حدث ؛ ولم يكن من ضمن تلك الأسباب التدخل الخارجي الذي أشار إليه الجبوري .

هـ - لم يكن محمد بن صباح ابنا لعبدالله الصباح بل كان أخا له كما هو معروف تاريخيا على عكس ما ورد في الكتاب المشبوه .

و- ولم يكن محمد الصباح على الحال التي وصفها الجبوري ، بل كان كما قال الرشيد[2] : «سليم الصدر ، رقيق القلب ، بعيدا عن الشر ، محبا لقومه ، ولكنه كان ضعيف الإرادة ، واهن العزم ، غير ميال للشهرة ، ولابعد الصيت ، لم تحدث في أيامه إلا وقائع طفيفة» .

٤- في ص٦٦ ورد ذكر رسالة المندوب السامي البريطاني في بغداد في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣م التي يقول فيها : «يمكن إخبار الشيخ أن طلبه حول الحدود والجزر المذكورة سابقا معترف له بقدر ما يتعلق بحكومة صاحب الجلالة

(١) القسم الأول الجزء الثاني ص ٣٧ - ٤٨

(٢) تاريخ الكويت القسم الأول، الجزء الثاني ص٣٧

البريطانية ، وكما تعلم أن هذا مطابق للحدود المثبتة بالخط الأحمر للاتفاقية البريطانية - العثمانية المؤرخة في التاسع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩١٣» .

وهنا علق المؤلف بقوله : «إن مراجعة بسيطة لرسالة كوكس السابقة الذكر توضح لنا أن ضم منطقة (B) إلى الكويت لاتستند إلى أية قاعدة قانونية ، بدليل أن كوكس نفسه نصح المقيم السياسي البريطاني في الكويت بألا يثير اتفاقية ١٩١٣م أمام شيخ الكويت خوفا من المرارة نتيجة التناقض الذي اعترى تطبيق هذه الاتفاقية على الكويت مع كل من العراق ونجد» .

وهنا نلاحظ أنه يخلط الحقائق بالأخطاء ، فالمنطقة التي سماها منطقة (B) هي منطقة كويتية بحسب الاتفاقية المشار إليها وليست هناك قاعدة قانونية أهم من الاتفاق بين الدولتين ، أما سبب عدم إبلاغ الأمير بأمر الاتفاقية فهذا شأن لايعنى العراق في شيء ، وقد تم بالفعل إبلاغه تفصيلا - فيما بعد - بالنتائج كما هو واضح في كتاب ديكسون الكويت وجاراتها [1] .

٥- في ص ٧١ تحت عنوان فرعي : دعوة الملك غازي الوحدوية ، ونراه هنا يمجد هذا الملك لأنه أول من أثار أطماع العراق في الكويت ، فيقول عنه : «وهو شاب متحمس ذو اتجاه وحدوى» .

والمعروف أنه كان شابا متهورا لايفيق من السكر ، وأنه في إحدى لحظات سكره خطرت بباله مسألة الاستيلاء على الكويت ، ولكنه سرعان ما توقف عنها عندما أفاق في صباح اليوم التالي . ولايمكن أن يحسب التاريخ بحسابات رجل غير متزن .

٦- وفي ص ٧٥ تحدث عن مشكلة تهريب المواد التجارية من الكويت إلى العراق ، يقول : «ولم تكن بريطانيا بعيدة من خلق هذه المشاكل بين البلدين ،

---

(١) ج ١ ص ٢٧٩

وكانت أصغر الأمور تضخم إلى درجة التوتر ، فالتعريفة الجمركية في العراق تتراوح ما بين ٦٠ و ١٠٠٪ في حين أصرت بريطانيا على استمرار التعريفة الجمركية في الكويت بنسبة ٤٪ ، وقد خلق هذا التفاوت الكبير بين التعريفتين مشاكل كثيرة ، فالعراق الحديث بحاجة إلى أموال تدخل خزينته للشروع في بناء دولته ومؤسساتها في حين لم يفكر الشيخ إلا في زيادة أرباحه الشخصية» .

الكويت والجمارك

وها هوذا يعود إلى المغالطات ، فالتعريفة الجمركية لاعلاقة لها بالبريطانيين[١] ، وهي أمر متعارف عليه في مختلف الدول ، وليس ذنبا للكويتيين أن يكون العراق جارا لهم حتى ترتفع عندهم الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفة الجمركية إلى ٦٠ أو ١٠٠٪ كما أنه يلاحظ أن الحكومة الكويتية ألغت - فيما بعد - التعريفة الجمركية - نهائيا - عن بعض المواد ومنها المواد الغذائية ، فهل كان هذا الأمر - أيضا- مفروضا من قبل الانجليز . ثم إن جميع من كان يقوم بالتهريب من الكويت إلى العراق عراقيون[٢] فلمْ لَمْ تقم الحكومة العراقية بدورها بمعاقبة رعاياها بدلا من أن تطلب من الكويتَ زيادة الرسوم الجمركية ، ورفع الأسعار على الناس ، وإيذاء أهل الكويت بذلك ، أما قوله بأن الشيخ لم يفكر إلا في زيادة أرباحه ، فمن الواضح أن زيادتها تكون في رفع الرسوم لا في خفضها .

ولم تكن الكويت تتقاضى رسوما جمركية أصلا ، وقد نقل ريتشارد سكوفيلد عن بالجريف قوله : «إنه في خلال منتصف القرن التاسع عشر كانت السفن التجارية ترغب بشدة في الرسو في الكويت بدلا من البصرة ، وذلك قبل ربطها بالطريق التجاري البري إلى البحر الأبيض عبر حلب ، وقد جذب التجار

(١) مما يلفت النظر في هذا الخصوص، ما حدث في عهد الشيخ صباح بن جابر (١٨٥٩ - ١٨٦٦) حين حاول زيادة الرسوم الجمركية فصارحه أهل الكويت بقولهم : «لانقبل أن تجعل على أموالنا ما لم يجعله أبوك ولاجدك من قبل وما عدا ذلك فنحن طوع إشارتك». انظر تاريخ الكويت لابن الرشيد القسم الأول ج٢ ص٢٥ . وهذا يدل على أن المتحكم في وضع التعريفة محلي بحت يتفق فيه الحاكم مع المحكوم.
(٢) لم نسمع أن كويتيا واحدا ألقي عليه القبض في العراق بتهمة التهريب.

إلى الكويت مرساها الجميل ، والأوضاع الحرة في مينائها ، حيث لم يكن يجبي الضرائب»[١] .

ثم في مايو ١٨٩٩ أقام مبارك قسما للجمارك في الكويت ، وفرض رسم استيراد ٥٪ بحسب القيمة على كل البضائع التي ترد إلى الميناء بما فيها البضائع الواردة من البصرة ، وهذا يدل على أمرين أولهما : أن موضوع الجمارك محدد منذ زمن بعيد يسبق نشوء الدولة العراقية الحديثة ، والثاني : أن استقلال الكويت واضح في تصرف مبارك هذا ، فكيف تكون الكويت تابعة للبصرة وهي تفرض على صادراتها الضرائب[٢] .

موضع مياه شط العرب

٧- في ص ٧٦ ذكر موضوع تزويد الكويت بمياه شط العرب ، كما ذكر الطريقة القديمة لجلب المياه من هذا المورد إلى الكويت ، والواقع أن جلب المياه عن طريق السفن لم يكن يمر بسهولة ، بل كان البحارة وأصحاب السفن يتعرضون دائما للمضايقات من الجانب العراقي ، فيضطرون إلى دفع الإتاوات لبعض المسئولين إضافة إلى الرسوم الأخرى . أما مسألة إسالة شط العرب إلى الكويت فهي المسألة التي كانت أملا عند الكويتيين ، ولكنها كانت سرابا خادعا بيد العراقيين ، يطرحون هذه القضية في حالات الابتزاز والرغبة في الحصول على بعض الامتيازات ، وعلى الرغم من حاجة الكويت إلى الماء فإنها لم تجد سبيلا إلى تحقيق ما يريده العراقيون في مقابله . وما كتب حول هذا الموضوع كثير ، ونحن نحمد الله أن هذا المشروع لم يتم وإلا متنا عطشا ، لأن العراق في أقل خلاف بيننا وبينه سوف يقطع ذلك الماء بحسب السلوك المعروف عن أنظمته المتتابعة ، فما بالك فيما سوف يفعله بعد عاصفة الصحراء . علما بأن الكويت كانت في السنة السابقة للغزو هي التي تصدر الماء إلى البصرة ونواحيها من حقل الروضتين الكويتي ، إذ لم يفدهم شط العرب بشيء ، فكيف يمكنه أن يفيدنا؟

(١) ص ٥ في كتابه المشار إليه سابقا .

(٢) ص ١٨ المصدر السابق .

٨- وفي ص٨٦ ذكر أن العراق طلب تأسيس ميناء عراقي في الكويت ، وأن هذا الأمر طُرح في يناير سنة ١٩٢٣م ، ولكن الكويت لم توافق عليه ، ولذا فهو من الأمور التي اعتبرها من المشاكل التي تراكمت بيننا وبينهم . وهذا أمر غريب ، فهل يريدوننا أن نرحب بكل طلب منهم وإلا أثيرت بذلك مشكلة ، حتى ولو كان هذا الأمر يمس سيادة الكويت وكرامتها . ثم في أي بلد من بلدان العالم يمكن أن نشاهد مثل هذا الشذوذ الذي يريدون جرنا إليه .

٩- يقول في ص٨٥ : «إنما بدأ (الكويت) يرفض حتى المشاريع الإنسانية التي تخدم بلده كي يبقى بعيدا عن العراق ، لقد كان واقعا تحت تأثير الادعاءات البريطانية التي أقنعته بأن هذه المشاريع ليست إلا حيلا عراقية للسيطرة على الكويت في المدى القريب ، ومن الضرورة الاستعانة هنا ببعض الأمثلة ولعل أبرزها مشروع مد المياه العذبة من شط العرب إلى الكويت»[١] .

وهذا - أيضا - غير صحيح ، فالاتصال بين الشعبين الكويتي والعراقي كان مستمرا ، وهناك علاقات تجارية كثيرة تربط بعضهم ببعض ، وكان في الكويت عدد من العمال العراقيين يعيشون في الكويت ويعملون نظرا لعدم توافر مجالات العمل في العراق في الفترة التي يتحدث عنها . أما موضوع إسالة المياه فقد رفضه الشعب قبل أن ترفضه الحكومة ، وكان ذلك في اجتماع حاشد عقد لمناقشة هذه المسألة ،وضم عددا من أبناء الكويت بحضور المرحوم الشيخ عبدالله السالم [٢] ، ولم يقبل هؤلاء الشروط العراقية ذات الصفة الابتزازية ، كما أنهم

---

(١) استعمل المؤلف عبارة: « المشاريع الإنسانية التي تخدم بلده» ولم يستطع أن يذكر إلا مسألة المياه المردود عليها، فانظر التطبيل الذي استعمله فيما كتب بينما الأمر لا يحتمله .

(٢) تم الاجتماع بحضور الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت آنذاك، وكان ذلك في يوم الجمعة الموافق ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٥م، الساعة الثالثة بعد الظهر بمدرسة صلاح الدين، وكان عدد الحاضرين من أبناء الكويت يزيد على ستين شخصا . وقد زودني الأستاذ عبدالرزاق البصير بصورة من رسالة الدعوة إلى الاجتماع، وكان هو أحد حاضريه .



● المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت ١٩٥٠-١٩٦٥

مكتب سمو الأمير
الكويت في ١٩٥٥/١٢/٢٠

حضرة الفاضل بعد التحية

يامر مولاي حضرة صاحب السمو المعظم التشرف بدعوة حضرتكم الى الاجتماع الذي سيعقد في مدرسة صلاح الدين يوم الجمعة ١٩٥٥/١٢/٢٢ الساعة الثالثة الرنجي لبحث مسألة ماء شط العرب فالرجاء عدم التخلف نظرالاهمية الموضوع.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
المخلص عبداللطيف ابراهيم النصف

اسماء حضرات المدعوين

١- يوسف بن عيسى.
٢- عبدالرحمن بن بحر
٣- يوسف الفليج.
٤- خليفة بن شاهين.
٥- محمد بن شملان.
٦- احمد سعود الخالد.
٧- مشاري الحسن.
٨- احمد الغربللي.
٩- خالد العبداللطيف الحمد.
١٠- احمد الفهد.
١١- فهد الحمد الخالد.
١٢- نصف اليوسف النصف.
١٣- احمد ابل.
١٤- بدر السالم.
١٥- خليفة الغنيم.
١٦- يوسف الحميضي.
١٧- يعقوب اليوسف الحمد.
١٨- مشعان الخضير.
١٩- عبدالحميد الصانع.
٢٠- خالد الزيد.
٢١- حجي احمد بن سلمان.
٢٢- فهد المرزوق.
٢٣- عبداللطيف الشايع.
٢٤- سليمان المسلم.
٢٥- محمد الخرافي.
٢٦- عبدالله الوزان.
٢٧- يوسف العدساني.
٢٨- محمد النصف.
٢٩- سعود العبدالرزاق.
٣٠- مزيد السرحان.
٣١- عبدالعزيز الصقر.
٣٢- عبدالرزاق البصير.
٣٣- عبدالله المشاري الروضان.
٣٤- سيد علي سيد سليمان.
٣٥- ملا صالح بن محمد.
٣٦- عبدالله السديراوي.
٣٧- عبدالله العريفان.
٣٨- عبدالوهاب الفارس.
٣٩- حمود الزيد.
٤٠- سالم القطان.
٤١- علي الحسن الابراهيم.
٤٢- احمد حسين بن سيف.
٤٣- فهد الصبيط.
٤٤- حمد الشيخ صالح.
٤٥- محمد السعد.
٤٦- حمد المناعي.
٤٧- خالد الداود المرزوق.
٤٨- عبدالله الفارس ابو حمد.
٤٩- عبدالرحمن الفارس الوليان.
٥٠- علي بن سعد الخو ناهض.
٥١- يوسف الزبن.
٥٢- عبدالله الدخيل.
٥٣- محمد رفيع بهبهاني.
٥٤- يوسف محمد حسين بهبهاني.
٥٥- علي بن حسين بن علي.
٥٦- عيسى العبدالجليل.
٥٧- راشد بو قماز.
٥٨- ناصر العبداللطيف بن عيسى.
٥٩- عبدالوهاب بن عبدالعزيز العثمان.
٦٠- عبدالله عبداللطيف العثمان.

الدعوة التي وجهت إلى عدد من أهالي الكويت لحضور اجتماع برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير البلاد الأسبق ، وذلك لبحث موضوع المياه ، وإمكانية جلبها من شط العرب . وقد زودني بها الأستاذ عبد الرزاق البصير

أيقنوا أن هذا الماء سوف يكون نقطة ضعف يضغطون بها على الكويت باستمرار[١] ، وهنا نراه ينسب ذلك إلى البريطانيين حتى يوحي بأن إرادة الكويت كانت مسلوبة ، وهذا غير صحيح إذ أن الفترة التي يتحدث عنها هي فترة الاحتلال البريطاني للعراق ، بينما الكويت خالية من الاحتلال . وقد أثبتت الوثائق وقوف البريطانيين مع العراق ضد الكويت في كثير من المناسبات على عكس ما يدعيه الجبوري ، ولعل الذي دفع الملك غازي إلى ما كان يعتزم القيام به أنه اطلع على تلك التوصية التي كتبها الرائد هيوبرت يونج القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى حكومته في صيف ١٩٣٠م والتي تنص صراحة على أن تهدف بريطانيا إلى أن يبتلع العراق الكويت تدريجيا[٢] . فهذا هو موقف البريطانيين الذين زعم المؤلف أنهم يوجهون أمير الكويت للعمل ضد العراق بينما الواقع هو أنهم يمارسون هذا الدور لصالح العراق كما بدا لنا هنا .

ويقول فاول – المقيم السياسي في الخليج [٣] : «إن خبرتي كمقيم سياسي في السنوات الأربع الأخيرة عن اتجاهات الضباط البريطانيين الذين يعملون في الجمارك العراقية ، أو إدارات الشرطة العراقية تعطيني انطباعا واضحا أنه – فيما يختص بالكويت – فإن هؤلاء الضباط بعيدون كل البعد عن النزاهة والتجرد ، فهم – في الواقع – يبدون لي أنهم أكثر عراقية من العراقيين ، وإذا كان لابد أن يُتخذ قرار ما حول مسألة كويتية – عراقية من قبل ضابط بريطاني يعمل في العراق وآخر عراقي الجنسية يعمل في الحكومة العراقية فإن شيخ الكويت سوف

(١) ومع ذلك فلم تقطع الكويت الطريق على هذا المشروع إذ في ١٥ يناير ١٩٧٩ صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الأستاذ عبدالعزيز حسين قائلا : إن الاتصالات الكويتية العراقية بشأن إسالة مياه شط العرب للكويت تسير على أحسن وجه . ولكنها كانت تسير من الجانب الكويتي فقط فالجانب العراقي متفرغ لوضع العراقيل .

2- Richard Schofield. Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, Royal Institute of International Affairs, London, 2 nd edition, 1993,p.62.

3- Ibid, p. 69.

يحصل على ربع الصفقة من العراقي ، ولايحصل على أي شيء من الضابط البريطاني العامل في العراق» .

وماعليك إلا المقارنة بين هذين المثلين والكذب الذي دفعه لنا المؤلف .

١٠- في ص٨٦ يقول : «نورى السعيد يضع شروطا لرسالة عام ١٩٣٢» وهنا يتحدث عن موضوع النافذة البحرية للعراق ، وكأن الكويت هي المسئولة عنها ، وإذا كان المؤلف يرى أن هذه هي إحدى المشاكل بيننا ؛ فالعراق هو الذي أثارها ، كما أثار غيرها من النقاط ، وإلا فكيف يعود نوري السعيد إلى نقض رسالته بعد أن أصبحت نافذة المفعول . أما ما أثاره المؤلف بخصوص الاتحاد الهاشمي ، فهو أيضا من الأمور التي أثارها العراق ، فلم تحبذ الكويت - آنذاك- الطرح العراقي إذ ليس هناك مبرر عندنا ولارغبة في الانضمام إلى هذا الاتحاد الذي انهار في يوم واحد ، فكانت وجهة النظر الكويتية في الابتعاد عنه صائبة ، إضافة إلى أن المطامع هي التي دفعت العراق إلى الإصرار على دخول الكويت إلى هذا الاتحاد .

١١- وضمن بند : الكويت تحت نفوذ النظام العراقي ، يقول الجبوري في ص٩٨ : «وما إن حل عام ١٩٧٩م حتى أصبحت السفارة العراقية في الكويت بمثابة دولة داخل الإمارة .» .

لقد سمى هذا الكاتب تسامح الكويت مع العراق ، ومساندته في لحظات عجزه انخراطا تحت النفوذ العراقي ، وهكذا يثبتون أنهم لايستحقون المساعدة بأي شكل من الأشكال ، إذ أنهم يعتبرون ذلك ضعفا وخذلانا ، وهذه هي صفتهم على الدوام ، ويلاحظ القارئ أنه قال : دولة في داخل الإمارة ، ولم يقل في داخل الدولة وهذا في حد ذاته دليل على النيات السيئة والدس الرخيص .

١٢- تحدث في ص ٩٢ عن الاتفاق الموقع بين رئيسي وزراء الكويت

والعراق في بغداد في الرابع من أكتوبر سنة ١٩٦٣م ، وعلق عليه قائلا : «كان من المفترض أن تطرح المشاكل العالقة على بساط البحث ، خصوصا مشكلة مخرج خور الزبير ، حيث بدأ بتأسيس ميناء عصري في أم قصر منذ سنة ١٩٥٩م في ذلك الخور قرب الحدود مع الكويت ، ولكن شيئا جديا لم يحصل ، أما عن المحضر نفسه ، فإنه لم يحظ بموافقة السلطات التشريعية ، بل حتى أنه لم يوقع من قبل رئيس الدولة» . ولنا على ما تقدم بعض الملاحظات منها :

الكويت واتفاق عام ١٩٦٣م

١- لم يكن المقصود من ذلك الاتفاق بحث مسألة الحدود بين الكويت والعراق بقدر ما كان التوصل إلى مبدأ إنهاء الوضع المتأزم الذي خلقه عبدالكريم قاسم في إدعاءاته عن الكويت .

وفي هذا المجال أدى الاتفاق الغرض منه .

٢- تحدثنا طويلا عن موضوع الموانى العراقية ، وقلنا إن العراق ليس في حاجة إلى بحث هذا الموضوع مع الكويت ، فهو بلد له موانيه ، وله طرقه إلى هذه الموانى ، ولم يحدث في يوم من الأيام أن وقفت الحدود الكويتية عقبة في طريق نشاطه النفطي أو التجاري ، لأن ذلك النشاط يجري في مجرى ليس له أي احتكاك مع الحدود الكويتية .

٣- في الوقت الذي يعيب الكاتب على الاتفاق ما يراه نقصا فيه مما يعني تسليمه بما جاء به لولا النواقص التي ذكرها . تجده يلغي الاتفاق لأنه حسب زعمه لم يحظ بموافقة السلطات التشريعية ، بل حتى أنه لم يوقع عليه من قبل رئيس الدولة . فكيف يتم التشكيك في هذا الاتفاق والوفد الكويتي انتقل إلى بغداد برئاسة رئيس الوزراء بدعوة من رئيس الوزراء العراقي ، واستقبل رسميا هناك ، وتمت جلسة مفاوضات بين الوفدين انتهت إلى هذا الاتفاق الذي وقع عليه الطرفان ، فهل كانت هذه تمثيلية هزلية حتى يدعي المؤلف بما

يدعيه؟ أم أن الحكومة العراقية لا تتمتع بذرة من الصدق ، مما يدعو إلى عدم الاعتداد بما تقول ، وبما تدعي؟ إن حقيقة الأمر هي كما يلي :

أ- رئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر الذي وقع على الاتفاق كان هو المسئول الأول في العراق بصفته الحزبية ، بالإضافة إلى رئاسته للحكومة .

ب- لم تكن في العراق -آنذاك- سلطات تشريعية حتى يرجع إليها ، ولم يكن البكر قادرا على التوقيع دون أن يأخذ -مسبقا- موافقة زملائه .

جـ- ليس في الاتفاق بند يقتضي التصديق من جهات أخرى كما يتم عادة في الاتفاقيات ، فهو اتفاق مبرم ونافذ لا رجعة فيه .

د- قامت الكويت بتسجيل هذا الاتفاق بعد توقيعه مباشرة في كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، ولم يعترض العراق على إجراءات التسجيل مما يعني الإقرار بما جاء فيه ، وهذا في حد ذاته يعتبر تصديقا جديدا عليه .

هـ- لم يكن الاتفاق يقتضي توقيع رئيسي الدولتين ، إذ أن رئيسي وزراء البلدين مفوضان بتوقيعه ، ولو كان توقيع رئيس الدولة مطلوبا لوقَّعه أمير دولة الكويت الذي يهمه إبرام هذا الاتفاق .

وشيء آخر شديد الأهمية ؛ وهو أنه لو كانت وثائق الاتفاق غير مكتملة ، لما قبلتها كل من جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، ولكان بإمكان العراق الطعن في ذلك الإجراء فور تقديم الوثائق إلى هاتين الجهتين .

و- اعتمد المجلس الوطني العراقي بعد حرب تحرير الكويت هذا الاتفاق ضمن موافقته على القرار رقم ٦٨٧ الصادر من مجلس الأمن ، الذي نشر كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت رقم (٢٢٤٨٠) بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٩١م .

ز- ذكرت رسالة أمين عام الأمم المتحدة الصادرة في ٢١/ ٥/ ٩٣ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن هذا الاتفاق باعتباره وثيقة من الوثائق المعترف بها على المستوى الدولي في تحديد العلاقة بين البلدين .

وقد أشار مجلس الأمن إلى هذا الاتفاق في قراره رقم ٦٨٧/ ١٩٩١م الذي اتخذه في جلسته رقم ٢٩٨١ المعقودة في ٣/ ٤/ ١٩٩١م بقوله : «وإذ يحيط علما بأن العراق والكويت بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة ، قد وقعتا في بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣م على محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية ، والاعتراف والأمور ذات العلاقة ، معترفين بذلك رسميا بالحدود بين الكويت والعراق وبتخصيص الجزر ، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة . واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢م الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ آب/ أغسطس ١٩٣٢م .

وفي نهاية القرار نفسه ، تأتي مادة (٣٣) لتقول : «يُعلَن ؛ أنه بعد تقديم العراق إخطارا رسميا إلى الأمين العام ، وإلى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة أعلاه ، يسري وقف رسمي لإطلاق النار بين العراق والكويت ، والدول المتعاونة مع الكويت وفقا للقرار ٦٧٨/ ١٩٩٠م» .

وقد قبل العراق ، وأعلن قبوله هذا إلى الأمين العام ، ومجلس الأمن . وتم ذلك بعد أن عرضت الحكومة العراقية الأمر على المجلس الوطني العراقي ، وأخذت موافقته وموافقة مجلس قيادة الثورة عليه ، فهل بعد كل هذا يأتي الجبوري ليقول في ذلك الاتفاق ما قال .

وإذا حدَّثت الجبوري نفسه بأن يقول إن العراق قَبل الأحكام الواردة في

القرار ، ومقدمته لا تعتبر من الأحكام ؛ فهذا حكم في الفقرة ألف بند (٢) من القرار المشار إليه يقول : «يطالب (أي مجلس الأمن) أن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر ، على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية ، والاعتراف والأمور ذات العلاقة ، الذي وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما في بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣م ، وسُجِّل لدى الأمم المتحدة ، ونشرته الأمم المتحدة في الوثيقة (٧٠٦٣) ، الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، ١٩٦٤م» .

وقد نشرت الجريدة العراقية الرسمية المسماة «الوقائع العراقية» في عددها رقم ٣٥٣٧ للسنة السادسة والثلاثين الصادر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ رسالة وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف إلى الأمم المتحدة ، يُقرُّ فيها بالموافقة على كل ما تقدم ، ويرفق إعلان المجلس الوطني العراقي الموقع من رئيسه سعدي مهدي صالح وهو يحمل الإقرار نفسه ، وكذلك القرار الموقع من صدام حسين بهذا الخصوص ، وهو يشير فيه إلى قرار مجلس الثورة الذي قام هو الآخر باعتماد كافة قرارات مجلس الأمن وصادق عليها ، وبذا يكون العراق ملزما إلزاما نهائيا بكل ما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بتحرير الكويت .

دعك من ترديد نصيِّف الجبوري لكلمة إذعان العراق للقرارات الدولية لأنه في موقف ضعيف ، وأنه كان يتعرض للضغط حين وافق ، فهذا أسلوب عرفناه من العراقيين وسبق أن أعلنوه عن اتفاق ١٩١٣م بين الحكومتين البريطانية والعثمانية فقالوا : إن الحكومة العثمانية كانت في لحظات ضعف فوافقت عليه . وليست العراق أول بلد تخسر حربا ثم تجلس لعقد اتفاقات هذه الحرب بكل ما يترتب عليها ، وهناك دول كثيرة مرَّ

بهـا مثل هذا الموقف ، ولكنهـا التـزمت بكـلمتـهـا ، ولـم تردد الأقـوال التي يرددها هؤلاء كلما وجدوا أنفسهم في مأزق نتيجة اتفاقات عقدوها ، حتى أصبحت مواقفهم في أية مفاوضات أو اتفاقيات لا تصدق ولا يعتمد عليها .

١٣- وفي ص٩٣ يقـول المؤلف : «وكان للعـراق ملاحظاته حول السياسة الكويتية الهادفة لمحاصرة العراق ، فعلى سبيل المثال قامت الكويت في نفس هذه السنة (١٩٦٦م) بمباحثات منفردة مع إيران حـول تخطيط الجـرف القـاري ، في حين كـان من المفتـرض أن يشتـرك العراق فـي هذه المبـاحثـات أيضـا ؛ لأن جـرف العـراق القـاري يقـع بين الجـرف القـاري الكـويتي والإيراني ، وقـد أثار هذا العـمل غضب العراق واحتجاجه ، نظرا لأنه يمس بصورة مباشرة حقـوق العراق البحرية في الخليج» .

وهو هنا يريد من الكويت أن تستأذن العـراق كلما أرادت أن تبحث شأنا من شئونهـا مع دولة أخرى ، وهو حلم عـراقي لن يتحقق ، أما بشـأن الجرف القـاري فإذا كانت لحكومة العراق رغبة في بحث موضـوعه مع إيران فعليها أن تتجه إليها مباشرة فليس من شأن الكويت أن تقوم بدور ليس لها أية رغبة في القيام به .

ثم كيف يكون الجرف القـاري العـراقي بين الجـرفين الكـويتي والإيراني ، إذن فجرفهم فـاصل بين الجرفين ، ويتبع ذلك ألا توجد مشكلة تتعلق بهـذا الموضوع بين الكويت وإيران ، فلم الاجـتمـاعـات؟ ولـم المباحثـات؟ إن الجنون الذي تثيره الكويت في نفوسهم يحوّل الحقد والحسد إلى أكاذيب وترهات .

إنه لا يجوز – علـميا – الادعـاء بوجود شراكـة في الجرف القـاري للعراق مع الكويت ، نظرا لاختلاف اتجاه السـاحل العراقي الذي –بجبهته البحـرية الضيقة– لا يتصل بالجرف القاري الكويتي .

وإن الجرف القاري الكويتي يتجه من حدود الساحل الكويتي نحو الشرق لمسافة ما ، والجرف القاري الإيراني يتجه من حدود الساحل الإيراني نحو الغرب ، وهنا يحدث التداخل بين الجرفين ومن ثم يصبح التباحث حول نفوذ كل من الكويت وإيران واردا لاحتمالات التداخل بين جرفيهما القاريين .

أما العراق فلا يستطيع أن يدعي بوجود جرف قاري مشترك له مع الكويت أو إيران أساسا ، لأن اتجاه الجبهة البحرية الطبيعية للعراق وتكوينها البنيوي لا يسمح بوجود مشترك مع الكويت لتميزها (الجبهة البحرية) بامتداد طيني (طمي) نظرا لأن طبيعة تكوين رأس الخليج العربي لا تسمح غالبا بوجود رصيف قاري بها للعراق .

***

بعد هذا لم يكن من الممكن تتبع الكتاب كله حتى لانثقل على القارئ ، ولكن ما يمكن أن يقال عنه إنه كتاب كثير الخطأ مليء بالمغالطات ، أدار المؤلف فيه ظهره للحقائق العلمية ، والاتفاقات المبرمة ، وأطلق العنان لاتهامات لاسند لها من الحقيقة . وهو يوضح في مختلف جوانبه أن وراءه جهة حكومية عراقية نفثت في روع كاتبه هذه السموم ، ثم قام بتسطيرها على الورق كراهية في الكويت لأنها أبت أن تخضع لهم .

***

كتاب حرب الخليج

ومن الكتب التي تناولت موضوع الكويت على النمط العراقي نفسه ؛ كتاب مجيد خدوري وأدموند غريب الصادر من أكسفورد سنة ١٩٩٧م وعنوانه : «حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ : الصراع العراقي - الكويتي ومضامينه» ، وهو من تلك الكتب المشبوهة التي تعدت الدس ، وكتبت بقلم بعيد عن الموضوعية والحياد .

تحدث هذا الكتاب عن اتفاقية سنة ١٩١٣م فقال : «وقد وافقت الحكومة العثمانية على ذلك كارهة رغم أنها في السابق رفضت مطالب الكويت بالجزر على أساس أنها غير مسكونة ، وأن فرقة عثمانية عسكرية كانت موجودة هناك فعلا للدفاع عنها»(١) .

وكل عاقل يتساءل : كيف عرف المؤلفان بما في نفوس العثمانيين حين قالا (كارهة) والاتفاق تم قبل الحرب العالمية الأولى وبموجب مفاوضات استغرقت وقتا طويلا قام بها جانبان متكافآن .

ثم كيف يكون من حق الدولة العثمانية الاستيلاء على بوبيان وورية لأنهما خاليتان من السكان ، وهناك أراض كثيرة في بلدان العالم خالية من السكان فهل هي مباحة لمن أراد؟ بل وحتى هذه الحجة دحضت حين قدمت الكويت سكان ومرتادي الجزيرتين الذين يجدون فيهما مصدر رزقهم : صيد السمك .

أما الحجة الثانية : فهي الاحتلال الهزيل لجزء من جزيرة بوبيان ، وهو الذي قوبل بعدم الاعتراف وبالاحتجاج من الكويت ورفض بصورة واضحة لا لبس فيها ، وزال قبل بداية الحرب العالمية ، فهل يرى المؤلفان أن احتلال أراضي الغير مبرر كاف لابتلاعها؟(٢) .

والكاتب يسوق الحجج العراقية الواهية دون أن يعلق عليها أو ينقل وجهة النظر الكويتية التي تفندها فمثلا قوله : «كما طلب جودت ـ أيضا ـ أن تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان دون تعويض على أساس أن الجزيرتين

---

(١) انضمت تركيا طواعية للحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا في ٣٠ أكتوبر ١٩١٤ ، ومن الواضح أن الدولة التي تكون في حالة تراجع كما يقول المؤلف لا تسعى إلى شن الحرب. انظر : موسوعة المورد المجلد الأول ص ٤٢٥ العربية من تأليف منير بعلبكي ، طبعة بيروت ، سنة ١٩٨٠ الطبعة الأولى.

(٢) سبق أن أشرنا إلى قول الشيخ عبدالعزيز الرشيد عن هذا الموضوع.

قاحلتان وطينيتان وليست لهما فائدة في الكويت» وكان على المؤلفين أن يتساءلا : كم في العراق من المواقع التي ينطبق عليها هذا الوصف فلم لا يتنازل العراق عنها لمن أراد؟ .

ثم يضيف الكاتب : «المفارقات التي جرت في ١٩٤٠ - ١٩٤١م انتهت حول نقطة معينة وهي هل تتم مسألة تخطيط الحدود أولا كما طلبت الكويت ، أو أن الكويت توافق أولا على تسليم جزيرتي وربة وبوبيان حتى يتم إعطاء منفذ للعراق إلى الخليج عبر قناة خور عبد الله[١] ؟ وكان هناك إمكانية لحل وسط وهو أن العراق تقبل وربة فقط قبل الدخول في مفاوضات مع الكويت . ولوجود الشك في أن العراق قد لا يقبل ترسيم الحدود فقد رفضت الكويت أن تتنازل عن الجزيرتين اللتين تعتبرهما العراق ضروريتين لمطالب أمنها» .

يوهم المؤلفان القارئ بأن الكويت مستعدة للتنازل عن الجزيرتين في مقابل ترسيم الحدود ، وهذا أمر لم يحدث إطلاقا ، ولم ينطق به أي فرد في الكويت ولا أقول أي مسؤول ، فهذا معروف لدى الجميع وتصريحات المسؤولين الكويتيين حول التمسك بالتراب الوطني واضحة ، ثم إن المنفذ الذي يريدونه موجود وسفنهم تسير في مجراه دون عقبات ، وموانيهم تعمل ليل نهار دون توقف تجاريا أو نفطيا ، أما مسألة المساومة والموافقة على جزيرة واحدة دون الأخرى ، واللجوء إلى الحجة الأمنية التي طالما كرروها فهي الدليل على معرفة العراق بالحق الكويتي ولكنه يكابر ، فلم لم يبين المؤلفان هذه الحقائق إن كان قصدهم هو خدمة العلم والحقيقة؟

وفي مكان آخر يقول هذان المؤلفان : «أما عن المنفذ إلى الخليج وبالتحديد

(١) يحلم العراقيون بالحصول على بوبيان ووربة أولا ، ثم بعد ذلك يعودون إلى ما كانوا عليه ، ويرفضون إمضاء اتفاقهم ، لقد أصبحت أساليبهم مكشوفة ، أما الكويت فلا يمكن أن تتنازل عن جزء من ترابها .

إلى جزيرتي وربة وبوبيان ، فإن مطالب العراق قامت على أسس قانونية ، ولأن مياهها المحدودة غير مناسبة لإقامة ميناء بحري فهي تطلب مخرجا إلى البحر» .

وكان لابد من تعليق على هذه الأقوال فكيف يكون مجرد احتياج العراق لمنفذ بحري قانونا يلزم الكويت؟ ولمَ لمْ يلزم هذا القانون الدول التي تتشابه أوضاعها مع أوضاعنا ،ولمَ لَمْ تطالب الدول التي لا تطل على البحر أصلا بحقها القانوني الذي يزعمه المؤلفان ، فتقتطع أراضي غيرها لهذا السبب؟

الوثيقة

احتفت مجلة «الوثيقة» [1] برسالة اعتبرتها وثيقة هامة عثرت عليها في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني بإسطنبول في دفاتر المهمة رقم ١١١ ص ٧١٣ وهذه الوثيقة تقول :

دفتر المهمة رقم ١١١ صحيفة طم ٧١٣

جاء في قائمة قدمها علي باشا والي البصرة إلى الاعتاب العالية ،

ونحيط بعلمكم العالي أيضا .

نص الوثيقة (الترجمة الأولى)

إن في البحرين وهي أحد بنادر العجم ، أناس من الأعجام وعلى مذهبهم ، وللعجم اهتمام كبير بهذا المكان . وتقيم (عشيرتي)[2] العتوب والخليفات وهما عشيرتان تابعتان للعجم ، ومقرهما الاماكن القريبة من بندر دليمه (دلمون) وهاتان العشيرتان على مذهب الشافعي وقد القيت الفتنة بين أهل البحرين وبين هؤلاء العشائر فصاروا يعادون بعضهم البعض وقد تقابلوا واقتتلوا مرارا رعلى وجه البحر ، وقتل البعض منهم بخدعة وتعطل ميناء البصرة فلم يعد يقدمها التجار ولا المراكب من الخوف منهم . وغالبا ما يعمل بين البنادر هنا في البحرين مراكبهم . فاذا ما لقي أحدهم مركبا لآخر منهم رسيا[3] في البحر أخذه .

وقد غارت إحدى المرات في البحرين عشيرة الحوله (الهولة) على عشيرة العتوب ، وهي حليفة لعشيرة الخليفات (الخليفة) وأخذوهم على حين غفلة فقتلوا منهم مقدار ٤٠٠ نفسا ونهبوا أموالهم ولاذ من نجى[4] من الباقين بالقرار

---

(١) تصدر في البحرين عن مركز الوثائق التاريخية . والمقالة التي أرفقت بها الرسالة تقع في العدد الأول سنة ١٩٨٢م كما سيأتي .
(٢) الصواب عشيرتا .
(٣) لعله يقصد راسيا .
(٤) نجا .

فالتجأوا إلى الخليفات (الخليفة) وتم الاتفاق بين العتوب والخليفة على أن هذه هي فتنة العجم من أهل البحرين فقالوا هيا نسير إلى البحرين فنقتل رجالهم ونخرب ديارهم . وهكذا غاروا على البحرين وحرقوا البيوت الكائنة خارج القلعة ونهبوا اموالهم وقتلوا رجالهم ثم عادوا إلى اماكنهم .

واتفق العتوب والخليفات بعدها على أن لا يقر لهم في ديار العجم قرار وقالوا هيا بنا نسير إلى البصرة فندخل أراضي الدولة العثمانية ونحتمي بحماها وهكذا وردوا البصرة . وهم لا يزالون فيها ويبلغ عددهم مقدار ألفي بيت وقد جاء عبدكم قاصدهم[1] يقول «نحن بأجمعنا مسلمين وقد تركنا ديار الفزيل باش (كناية عن العجم للبسهم الأحمر على الرأس) وفتناهم وجئنا ملك سلطان المسلمين دخيلين . والأمر لكم . هذه هو رجاؤهم ولم نعين لهم بعد مكانا للاقامة . فسيبقون مدة على هذا الحال فاذاما قر قرارهم على أن يستقروا في البصرة آملين أن نعين لهم مكانا يستقرون فيه . ولهم من المراكب مقدار ١٥٠ مركبا . ولكل مركب مدفعين أو ثلاثة مدافع وبما بين ثلاثين أو أربعين حامل بندقية . وشغلهم نقل التجار من مكان إلى آخر .

وقد انفذنا إلى إلى عشيرة الحولة (الهولة) قاصدا ندعوهم لنصلح بينهم وبين الخليفات (الخليفة) والعتوب . فان ورود وقفول التجار من البصرة يتوقف على هذا الصلح . فاذا تم الصلح فسيتم أمن جانب البحر شرهم . فاذا أمكن الاصلاح بينهم يظهر لدى أمر بقاء الخليفات والعتوب في البصرة فهو الآن غير معلوم [2] .

خليل ساحلي أوغلي

٢١ رجب ١١١٣

---

(١) قاصدهم: رسولهم.

(٢) الوثيقة: العدد (١) ص ١٠٣

ولها ترجمة أخرى تقول :

نص الوثيقة (الترجمة الثانية)

الوثيقة مؤرخة في ٢١ رجب ١١١٣ هجري في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في اسطنبول في دفاتر المهمة رقم الدفتر ١١١ ورقم الصفحة ٧١٣ . من والي البصرة (علي باشا) إلى السلطان العثماني .

نحيط علمكم السامي أن في البحرين التي يحتلها العجم (وقتئذ) أناسا على مذهبهم وللعجم اهتمام كبير بهذا المكان وتقيم في البحرين قبيلة العتوب والخليفات (١) . ويسكنون قرب بندر فريحة (٢) وبندر كونك (٣) وكانوا نحو سبع أو ثماني عشائر وكلهم شافعيون وحنابلة وقد حلت الفتنة بين أهل البحرين وهؤلاء العشائر (الهولة الذين يقيمون حول بندر (كونك) وقد قتل منهم كثيرون

---

(١) الخليفات فخذ من الأشاجعة من المحلف من الجلاس - من المسلم - من عنزة والخليفات ينتسبون إلى بني عبيدة في اليمن وهم مالكيون ويسكنون البحرين وقطر ولا يزال بقاياهم في قطر والبحرين وهناك في البحرين حالة الخليفات تقع في جزيرة المحرق . وترجم الدكتور ساحلي كلمة (الخليفات) بـ (الخليفة) . انظر معجم قبائل العرب ، عمر رضا كحالة ، ١/ ٣٥٥ . ودليل الخليج ٣/ ١٢٥١ . وترجمة الدكتور ساحلي .

(٢) فريحة : مدينة في قطر وترجمها (دليمة) والأرجح (فريحة) .

(٣) كونك : ميناء على الساحل الشرقي للخليج العربي . وكونك جزيرة عربية . و(كونك) تقع على بعد عشرة كيلو مترات غرب رأس مسندم ، أما رأس مسندم فهو رأس وجزيرة تقع على بعد ١٦٥ كم شمال الشارقة و(كنك) يضم الكاف مدينة صغيرة على ساحل منطقة (لنجة) في إيران على بعد حوالي أربعة أميال شرقي مدينة لنجة وتقع على شاطئ رملي على امتداد نصف ميل ويقع إلى غرب المدينة بقايا مصنع كبير أبيض كان يمتلكه البرتغاليون ويقابل هذا المصنع قلعة مستديرة تحيط بها المياه عند ارتفاع المد وفيها بقايا بعض أحواض السفن ويبعد المرسى عن الشاطئ حوالي ميل ونصف . انظر دليل الخليج ٣/ ١٢٣٩ و١٢٥١ و١٢٩٠ .

ملاحظة : هذه الحواشي منقولة عن كتاب "تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين" من تأليف : منى غزال - طبع البحرين - ١٩٩٠ .

وقد جمعت المؤلفة الفاضلة بين تعريف كحالة بالخليفات ، وتعريف لوريمر ، والواقع أن تعريف كحالة كان عن قوم لا علاقة لهم بالمذكورين في منطقة الخليج ، وأدل شيء على ذلك أن مرجعه عنهم كان كتاب عشائر الشام لوصفي زكريا ، إذن فهؤلاء عشيرة شامية مختلفة عن تلك التي أشار إليها لوريمر . وللعلم فإن كحالة أشار في كتابه ٢/ ٣٥٥ إلى عدد من العشائر يحمل كل منها هذا الاسم فعدّ تسع مجموعات من الخليفات ليس منها مجموعة تسكن الخليج ، إذ أن بعض من ذكرهم يسكنون العراق ، وبعضهم سورية وشرق الأردن ، وكان الأجدر بالمؤلفة أن تنوه إلى ذلك لما له من أهمية ، أو أن تكتفي بما قاله لوريمر دون سواه .

وكان التجار وأصحاب السفن يخافون أن يذهبوا إلى البصرة خشية منهم لأن (سفنهم) تمر من هذا البندر (الميناء) ومن رأى منهم سفينة يأخذها غصبا .

وفي أحد الأيام تقاتل العتوب والخليفات ومن معهم من العشائر الأخرى من جهة مع الهولة من جهة أخرى بتحريض من والي العجم في البحرين وبينما كان العتوب في غفلة إذ انقض عليهم الهولة وقتلوا منهم نحو أربعمائة رجل وأخذوا أموالهم وهرب من بقي منهم وبعدئذ اتفق العتوب والخليفات وقالوا إن العجم ألقوا بيننا هذه الفتنة فلنذهب لهم ونحاربهم ونخرب البحرين . واتفقوا على هذا وأتوا إلى البحرين ، وخربوا ما حولها ، وأحرقوها ،وأخذوا أموالهم وقتلوا رجالهم ورجعوا ، ومنذ ذلك اليوم اتفق العتوب والخليفات وكانوا يقولون لا نسكن في بلاد العجم لأنهم ليسوا على مذهبنا ونذهب إلى البصرة إلى حماية الدولة العثمانية فجاؤا كلهم إلى البصرة وكانوا نحو ألفي أسرة (بيت) وكتب والي البصرة إلى السلطان في الاسطنبول يقول جاء العتوب والخليفات ومن معهم من العشائر الأخرى وقالوا نحن مسلمون وتركنا العجم وجئنا إلى بلاد سلطان الإسلام والتجأنا إليه وهذا رجاؤنا فإنهم يريدون أن يسكنوا البصرة ، ولم يعين الوالي لهم المكان الذي يسكنون فيه وبقوا على تلك الحال- ويقول الوالي إذا أرادوا أن يسكنوا البصرة فسنعين لهم المكان .

وكان لهم نحو مائة وخمسين مركب (سفينة) وعلى كل مركب مدفعان أوثلاثة مدافع وعلى كل مركب ثلاثون أو أربعون رجلا محاربا يحمل بندقية . وكانوا دائما يكونون على المراكب وعملهم نقل التجار ونقل أموالهم من مكان لآخر .

ويستطرد الوالي في رسالته إلى السلطان بقوله : يجب أن نصلح بين القبيلتين العتوب والخليفات من جهة ،والقبائل العربية الأخرى من الهولة لأنه إذا لم نصلح بينهم لا يمكن أن تأتي الاتراك إلى البصرة . (يتمل[1] خوفا منهم)

(١) لعلها: يحتمل

لأن في مجيء الأتراك سيصير عليهم ضرر أي يصبح ضررا على عسكر العثمانيين ثم يقول الوالي في رسالته : إذا جاء رجل كبير موفد من اسطنبول واصطلح معهم فإننا نأمن شرهم وحينئذ يسود الأمن والاستقرار هناك[1] .»

لقد كتب الدكتور علي أبا حسين مقالة في المجلة المذكورة «العدد الأول - السنة الأولى ص ٨٧» تحدث فيها عن موضوع العتوب بشكل عام مع التركيز على هذه الوثيقة ، ومن المناسب أن أقدم عرضا لمقالته تلك مع بيان الملاحظات عليها :

تعلبق على مقال د. علي أبا حسين

تحدث كثيرا عن تاريخ العتوب ، وسبب تسميتهم ، ولكنه لم يصل إلى دليل واحد على أصل التسمية ولاعلى التاريخ . ولكنه يبدي سرورا غامرا بالوثيقة التي ذكرناها ، فهو يقول : «وبعد إمعان النظر ، وإطالة الفكر وعمق البحث !!! . . . . فساقنا البحث إلى وثائق باللغة العثمانية بخطها العربي ، إذ عثرنا في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في مدينة اسطنبول في دفاتر المهمة رقم ١١١ ، وعلى الصفحة ٧١٣ منه على وثيقة مؤرخة في ٢١ رجب ١١١٣ هـ الموافق ٢٣ كانون أول (ديسمبر» سنة ١٧٠١م أرسلها والي البصرة (علي باشا) إلى السلطان العثماني ، والصدر الأعظم باسطنبول» .

ثم تحدث عن هجرة العتوب إلى الكويت معتمدا على الوثيقة إياها فقال : «إنهم بهجرتهم انسحبوا وهم محافظون على قوتهم البحرية نحو البصرة ، لأنهم ومن والاهم من العشائر برعوا في ركوب البحر ، وصار لهم سفن تحمل المدافع ، والجنود المسلحين وأصبحوا من القوى التي تسيطر على الغوص والتجارة في الخليج العربي ، وقد أشارت الوثيقة إلى أن سفن التجار لم تكن تستطيع أن تمر ببندر (ميناء من موانى الخليج في طريقها إلى البصرة دون أن تتعرض لقوتهم) إلا من اصطلح معهم بدليل أن الفتنة التي اندلعت بينهم

(١) كلتا الترجمتين منشورة في مجلة الوثيقة بنفس المكان الذي أشرنا إليه ، وهما منشورتان كذلك في كتاب منى غزال السابق ذكره ص ٦٢-٦٤ .

عطلت التجارة مع ميناء البصرة كما ورد في نص رسالة الوالي العثماني في البصرة ،ولماكانوا هم أهل سفن وبحر ، فقد نزلوا أم قصر ومنها ارتحلوا إلى الكويت كما تذكر الروايات التاريخية) . وهنا ترد ملاحظات مهمة على ما سبق وهي :

١- ذكرت الوثيقة أن الطريق إلى البصرة لم يكن آمنا بسبب الأحداث التي وقعت بين العتوب والهولة[1] ، وبينما تحدث الكاتب عن العتوب فقط ، بين أنهم سبب المشاكل ، كما حولهم من أصحاب مال وتجارة ورجال بحر إلى قطاع طرق .

٢- ذكرت الوثيقة عبارة : الفتنة التي اندلعت بينهم ، ونعني بين العتوب والهولة فحدد الكاتب الفتنة في العتوب ، وأنها بينهم بالذات على عكس ما جاء في الوثيقة .

٣- ذكر الكاتب رحلة العتوب إلى أم قصر عائدين من البصرة موحيا للقارئ أن ذلك مما جاء في الوثيقة ، وهو غير صحيح ، فهذه الوثيقة لم تتطرق إلى ذكر أم قصر ، بل كانت تتحدث عن البصرة ، وعن إيجاد حل لهؤلاء الوافدين بإسكانهم بالبصرة أو حل مشكلتهم مع أعدائهم .

ثم أفاض الكاتب في ص ٨٧ وجزء من ص ٨٨ في الحديث عن بعض الأماكن ، وعن رحلة بعض الأعراب لطلب العيش ، وعن الأفلاج ، وجبل التوباد ! ! وقيس وليلى العامرية ! ! مما يعد خارجا عن الموضوع . ثم تحدث عن تحركات العتوب الأولية وذكر بعضا من الخيال حول هذا الموضوع حين قال : «ونزل العتوب قرب (سلوى) في آخر البحر ، وكانت ميناء إلى يبرين ، وفيها

(١) لم نجد في المراجع التي ساقها ولا في مجمل كلامه ما يعطينا صورة محدّدة عن الحرب بين العتوب والهولة .

مياه وآثار زراعة ونخيل . وهناك أثر لمكان يطلق عليه (قرين بن وائل) وهو مربط حصان ابن وايل (من بني وايل) قرب سلوى ، وإن حطمه البدو في السنوات الأخيرة ، ويحتمل أن العتوب وهم من بني وائل نزلوا من الاحساء عن هذا الطريق ، فانظر إلى التأكيد في بداية كلامه حين يقول : ونزل العتوب . . وإلى الشك في نهايته حين يقول : يحتمل .

وبناء على لا شيء يقول : «هكذا ثبت لدينا أن العتوب تمكنوا من فتح البحرين في سنة ١١١٢ هـ وسنة ١١١٣ هـ (١٧٠٠ - ١٧٠١م) ولم يستقروا فيها فمن المحتمل جدا ما ذكر من أنهم نزلوا (قطر) قبل ذهابهم إلى الكويت سنة ١٠٨٢ هـ (١٦٧١م) ويؤكد ذلك احتمال مساعدتهم لآل عريعر في احتلال القطيف» ، فهو هنا يعود إلى رحلة الاحتمالات فيقول : ثبت ثم : فمن المحتمل ، ويقول : ويؤكد ذلك ثم يقول : احتمال .

أما قوله بأنهم رحلوا إلى قطر بعد سنة ١٧٠١م قبل ذهابهم إلى الكويت فهو ينسف الوثيقة التي بنى عليها الكثير من الآمال ، فالوثيقة تذكر سنة ١٧٠١م تاريخا لوصول تلك المجموعة المجهولة التي أطلقت عليها اسم العتوب والخليفات .

وفي ص ٨٩ يقول : «وإذا قيل (وفي غياب المصادر العربية المعاصرة التي يمكن الاطمئنان إليها يمكن للباحث اعتبار عام ١٧١٦م (١١٢٨هـ) هو أقرب التواريخ تحديدا لنزول جماعات العتوب منطقة الكويت» دون أن يعلق على هذا القول على الرغم من أنه نشر مع المقال صورة مسجد الخليفة الذي بني في الكويت سنة ١٧١٤م ، ومعلوم أن المنطقة التي بني عليها المسجد لابد وأن تكون قد استحدثت قبل هذا التاريخ بحيث بنيت البيوت واستقرت الحياة حتى برزت الحاجة إلى بناء هذا المسجد ، بل إن تلك المنطقة كانت عامرة قبل إنشاء مسجد الخليفة بمدة طويلة ، ألم نقرأ سويا ما قاله النبهاني عن مسجد ابن بحر الذي أنشئ في عام ١٦٧٠م؟ .

ويبدو أن ما كان يعني الكاتب هو أن يقول : «نقول إن المصادر العربية المخطوطة والمطبوعة التي ذكرناها ، والوثائق المحفوظة التي اهتدينا إليها تشير مؤكدة أن العتوب وحلفاءهم من القبائل العربية الأخرى كانوا في الخليج قبل هذا التاريخ ، وتجمع هاتيك المصادر على تواجدهم في البحرين في سنة ١١١٢هـ وسنة ١١١٣هـ الموافق ١٧٠٠م و١٧٠١م» .

ثم يضيف : «ونستنتج أن هجرتهم كانت في أيام حكم براك بن عريعر في الأحساء والقطيف ، وذلك في الفترة ما بين ١٠٨٠ - ١٠٩١ هـ الموافق (١٦٦٩ - ١٦٨٠م(كما تناقل الخلف عن السلف ، وبذا نضع اليوم هذه الحقيقة التاريخية التي ليس فيها «احتمال» أو «شك» أو «تردد» مادامت الوثائق محفوظة ومرفقة بالبحث» .

فكيف يقول نستنتج ثم يقول ليس فيها مجال احتمال أو شك أو تردد ، إن أي استنتاج قابل لكل هذا مادام لا يستند على أساس ، وهو فعلا لم يستند على أساس سليم ، فالتواريخ عنده مضطربة ، بل ومتضاربة ، فقد قال مرة إنهم لم يستقروا في البحرين إلا فترة بسيطة في الفترةمن ١٧٠٠م و١٧٠١م ثم قال إن القول الفصل (وهو الذي ذكر أنه احتمال في بداية حديثه)أن هجرتهم كانت في أيام حكم براك بن عريعر ، فأي هجرة؟ وأين سكنوا؟ وما ارتباط ابن عريعر بسكنى العتوب للبحرين؟ ثم ما هي الوثائق المرفقة بالبحث التي يعول عليها غير صورة مسجد الخليفة في الكويت الذي اتضح أنها ضد تصوراته كلها .

وغير حجة مكتوبة في سنة ١٧٨٥م ، وجددت في سنة ١٩١٧م كتب تحتها : «صورة الوثيقة الخاصة بوقف نخل آل خليفة في المبرز بالأحساء ، وهي الوثيقة التي تثبت وجودهم بالأحساء بعد نزوحهم من نجد ، وقبل دخولهم قطر» ، وهي وإن كانت وثيقة لها أهميتها في بابها ، لكنها لا تحمل أية قيمة فيما يتعلق بموضوع البحث .

وغير الوثيقة العثمانية التي سوف نبين عناصر الخلل فيها مما يهدم الكثير من أقوال الكاتب التي حوت الكثير من التخبط وخلط المعلومات ، والادعاء الذي لا يستند على أساس متين .

وصورة من مخطوطة كتاب «لؤلؤة البحرين» تثبت أن العتوب دخلوا البحرين في سنة ١١١٢هـ محسوبة بحساب الجمَّل وهي تعادل سنة ١٧٠٠ م وهو أمر لا يزيد شيئا .

ثم تحدث عن ظروف هجرة العتوب ، وردد الأقوال الكثيرة التي سبق أن تناولها كثير من الكتاب ، ثم ذكر طريق هجرتهم في تصوير أقرب ما يكون إلى العرض السينمائي منه إلى السرد التاريخي الموثق ، وقد تدخل خياله كثيرا في نسج حديث هذه الرحلة التي لم يرد في كتب التاريخ ولا الأقوال التي تم تداولها من قبل وصف لها .

بعد ذلك عاد إلى وصف الحالة السياسية في المنطقة في تلك الفترة التي سبق أن تحدث عنها في إسهاب لا داعي له ، أنهاه بعرض ترجمتين للوثيقة التي تحدث عنها كثيرا ، ووجد فيها ـ على حد زعمه ـ الحقيقة التاريخية التي ليس فيها احتمال أو شك أو تردد . فلننظر إلى هذه الوثيقة :

ملاحظاتنا على الوثيقة

١- للوثيقة ترجمتان وبين كل ترجمة وأخرى اختلاف واضح .

٢- الرسالة موجهة من علي باشا والي البصرة مؤرخة في ٢١ رجب ١١١٣هـ وهي تعادل سنة ١٧٠١م .

٣- ذكرت الترجمة الأولى أن العتوب والخليفات ، عشيرتان تابعتان للعجم .

٤- تقول الترجمة الأولى للوثيقة : «ومقرهما الأماكن القريبة من بندر دليمة» وقد وضع المترجم أمام كلمة دليمة بين قوسين (دلمون) وهذا وهم .

٥- وضع مترجم الترجمة الأولى أمام كلمة الخليفات اسم (الخليفة) وهذا يعطي انطباعا بأن الخليفة ليسوا من العتوب لذكرهما منفصلين وهذا خطأ فاحش .

٦- تذكر الوثيقة البصرة فقط دون أم قصر .

٧- ذكرت الترجمة أن هؤلاء يريدون تحديد مكان لهم بالبصرة ليستقروا بها .

٨- ذكرت الوثيقة أن لهم ١٥٠ مركبا على كل مركب مدفعان أو ثلاثة ، وبها ما بين ثلاثين وأربعين حامل بندقية .

٩- وأخيرا فإن وجود الحرب بين هؤلاء والهولة مؤثر على التجارة . وإن الإصلاح بين هاتين الفئتين ضروري .

وأضافت هذه الوثيقة إلى تلك المعلومات أن هؤلاء الناس لايزالون في البصرة وأن عددهم مقدار ألفي بيت ، مما يعني أن هؤلاء استقروا فعلا في البصرة ، ويخالف قول الوثيقة عن البحث عن سكن لهم .

أما الترجمة الثانية فقد انفردت بما يلي :

١- يقول الوالي «إذا أرادوا أن يسكنوا البصرة فسنعين لهم المكان» .

٢- يقول الوالي : «إذا جاء رجل كبير موفد من إسطنبول واصطلح معهم فإننا نأمن شرهم ، وحينئذ يسود الأمن والاستقرار .

٣- تتحدث الترجمة الأولى بصيغة تختلف عن صيغة الترجمة الثانية ، فهى تتكلم بأسلوب الرواية مثل : يقول الوالي إذا أرادوا سنعين لهم المكان ، ومثل : ويستطرد الوالي في رسالته ، ومثل : ثم يقول الوالي في رسالته .

٤- أضافت هذه الترجمة كلمة وحنابلة إلى المذهب الشافعي الذي ذكر وحيدا في الترجمة الأولى .

٥- عبارات الترجمة الثاني - في آخرها - غريبة عن روح الترجمة الأولى حين تقول : «إذا لم نصلح بينهم لا يمكن أن تأتي الأتراك إلى البصرة . (يحتمل خوفا منهم) لأن مجيء الاتراك سيصير عليهم ضرر أي سيصبح ضرر على عسكر العثمانيين» .

ومن يطلع على هاتين الترجمتين يلاحظ ما يلي :

١- الاختلاف بينهما ـ مهما كان طفيفا ـ دليل عدم الدقة في النقل من الأصل إن كان هناك أصل .

٢- ليس من المعقول أن تحدث هذه التحركات الضخمة (١٥٠ سفينة على ظهرها حوالي ستة آلاف رجل مسلح) دون أن تسترعي انتباه السفن الموجودة في الخليج حتى إننا لم نجد لهذه الحادثة ذكرا عند أي من الذين كتبوا عن المنطقة في هذه الفترة .

٣- بالاطلاع على تاريخ العراق في فترة سنة ١٧٠١م لم نجد ما يشير إلى هذه الحادثة على الرغم من أن حجم الحدث يستدعي تسجيله [١] .

٤- لم يكن العتوب من العشائر التابعة للعجم كما ذكرت الوثيقة .

٥- كان هؤلاء في طريقهم إلى الاستقرار النهائي في البصرة . وهو يختلف ـ كليا ـ عن أولئك الذين أتوا إلى أم قصر ثم رحلوا منها إلى الكويت في فترة تسبق هذه الفترة كثيرا .

---

(١) أنظر : عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين الجزء الخامس ص ١٥٣ . منشورات دار الشريف الرضي، قم، ايران ١٩٥٣م

صورة الوثيقة الموجودة بارشيف رئاسة الوزراء العثماني في مدينة اسطنبول بدفتر المهمة رقم ١١١ صفحة ٧١٣ والمؤرخة في ٢١ رجب ١١١٣ هجرية - ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٧٠١ ميلادية ومشار فيها للجزء الخاص باتجاه العتوب للبصرة.

صورة الوثيقة العثمانية كما وردت في مجلة الوثيقة الصادرة في البحرين

٦- في سنة ١٧٠١م كانت الكويت قائمة ، يدل على ذلك كل ما ذكرناه من قبل ، ولعل أقرب شيء إلى ذلك رحلة مرتضى بن علوان التي تمت سنة ١٧٠٩م أي بعد ثماني سنوات من هذه الحادثة ، ووصفه للكويت دليل على أن الكويت تسبق - في النشأة - سنة ١٧٠١م .

بالإضافة إلى ما سبق أن نقلناه عن النبهاني عن مسجد ابن بحر ، الذي بني في الكويت سنة ١٦٧٠م .

الخليفات

ثم لنلق نظرة على ما ذكره لوريمر عن الخليفات فهو يعطينا وصفا جيدا لحالهم إذ يقول[1] : «مفردها خليفي : وهي قبيلة عربية تعيش في كل من قطر والبحرين ، ويعودون في نسبهم إلى بني عبيدة في اليمن كما يقولون ، ولديهم في قرية الوكرة في قطر ١٧٠ منزلا ، أما الذين في البحرين فلديهم ٤٠ منزلا في حالة الخليفات ، ولكنهم لا يقيمون فيها باستمرار ، وهم سنيون على مذهب الأمام مالك ، ويعملون بصيد وتجارة اللؤلؤ ، كما يعمل بعضهم في رعي الماشية ، ويضرب معظمهم خيامهم في داخل قطر في موسم البرد ومعهم مواشيهم ، أما في فصل الصيف فيعملون في صيد اللؤلؤ ، تاركين قطعانهم في رعاية البدو» .

وهكذا تتضح بعض الأمور التي تخالف ما جاء في الوثيقة ذات الترجمتين ، فإضافة إلى الاضطراب الذي رأيناه فيما سبق ، يضيف لنا لوريمر شيئا جديدا له تأثير كبير على صدقية تلك الوثيقة .

فهو أولا ذكر أن عرب الخليفات مالكيون ، وهو خلاف ، ما ورد سابقا ، وبذا يكون تعدد مذاهب القوم من المذهب المالكي إلى الحنبلي إلى الشافعي ، بما يوحيه هذا التضارب من شك في معرفة كاتب الوثيقة بهؤلاء الذين أراد أن ينسب لهم هذه الرحلة إلى البصرة ، ولو كان شخصا تابعا لجهاز حكومي لكان

(١) دليل الخليج ج٣ ص ١٢٥١ القسم الجغرافي.

دقيقا فيما كتب . أما الأمر الثاني فهو أنه تحدث عن قوم قليلي العدد تتناثر بيوتهم بين قطر والبحرين بما لا يزيد على ٢١٠ منازل في كلا البلدين ، مما لا يشكل ذلك العدد الكبير الذي ذكر في الوثيقة والذي يكوّن ألفي بيت ، بحيث لو فرضنا أن الخليفات كانوا ربع المجموعة المهاجرة لزاد عددهم عن ضعف ما هو موجود في زمن لوريمر الذي ينبغي فيه أن يكثر عددهم لا أن يقل . وعلى حين ذكرت الوثيقة أن حياتهم كانت مقتصرة على البحر ؛ ذكر لوريمر أنهم يعيشون في المدينة ، ويعيشون وراء أغنامهم في صحراء قطر مدة طويلة من كل عام ، ثم يذهبون إلى رحلة الغوص التي لا تطول عادة أكثر من أربعة أشهر . فمن أين جاء وصفهم بأنهم : «كانوا دائما يكونون على المراكب ، وعملهم نقل التجار ونقل أموالهم من مكان لآخر» .

أضف كل ذلك إلى ما سبق لتعرف ضعف نسبة الوثيقة ذات الترجمتين ، وصعوبة الاعتماد عليها .

كل هذه الملاحظات ، وذلك العرض الذي سقناه لما كتبه كاتب المقالة عن هذه الوثيقة تعطينا اليقين على أننا لا يمكن أن نثق ثقة تامة بهذه الورقة المكتوبة المسمَّاة وثيقة ، ولعل آخر ما يمكن أن نضيفه عنها هو أن مترجم الترجمة الأولى خليل ساحلي أوغلي نسي فوقَّع باسمه تحتها ، ووضع تاريخ ٢١ رجب ١١١٣هـ تحت توقيعه .

أليس في هذا إشارة إلى عدم الجدية في العمل؟ وأن ما بين أيدينا ليس بعيدا عن الشبهات؟ .

بقي أن نقول : إن تاريخ آل خليفة معروف ولا يحتاج إلى كل هذه المحاولات التي تفسد الصورة الناصعة لهذا التاريخ ، والكويت والبحرين تربطهما منذ القدم من الروابط ما لا يمكن أن ننساه أو نتغافله .

خـاتمـة

حين تقرر قيام الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى ، كان الشغل الشاغل في العراق هو البحث عن ملك ، فلم يكن عندهم من يمكن الإجماع عليه - بل من يصلح - لكي يتولى هذه المهمة ، لذا رشح عدد من الأشخاص من خارج البلاد لهذا الغرض ، منهم بخلاف فيصل : التركي برهان الدين ابن السلطان عبد الحميد ، والهندي أغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية في الهند ، والشيخ خزعل حاكم المحمرة وغيرهم[1] .

وفي كشف يثبت خلاصة آراء الأهلين في الألوية العراقية حول قرار مجلس الوزراء اختيار الأمير فيصل ملكا كانت أكثرية الألوية تشترط بقاء الحماية البريطانية[2] .

ولقد توج الملك فيصل في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢١م وبقيت قوات الإنجليز في العراق حتى قامت الثورة سنة ١٩٥٨م ، وانتقل العراق بعدها من ظلام إلى ظلام بدءًا من عبد الكريم قاسم وانتهاء بصدام حسين .

وفي حين كان العراق من حيث نظام الحكم على هذه الحالة ، إضافة إلى ما يعانيه أبناؤه من مشاكل متعددة ، كانت الكويت هادئة مستقرة تحكم بنظام يرضاه أهلها ، وتنعم برفاهية وأمن مستمرين .

إن هذه المقارنة كافية للدلالة على أن الكويت تختلف عن العراق اختلافا كليا أرضا وشعبا ، فلقد كانت أرضها كما وصفها بيللي - قديما - حين قال : «مما لاشك فيه أن الرخاء الذي عم الكويت كان يرجع إلى موقعها وإلى المناخ

---

(١) موسوعة العراق السياسية تأليف عبدالرزاق محمود أسود ، ج١ ص ٣٦٢.
(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ ج٢.

الصحي حيث كانت التجارة البحرية والقوافل تلتقي ، ومازالت الكويت تحتفظ بهذه الميزة الطبيعية» .

ويقول في مكان آخر : «فهنا مدينة نظيفة تعج بالنشاط ، لديها سوق كبير مفتوح ، والعديد من المساكن القوية المشيدة من الحجارة» .

وعلى القارئ أن يقارن بين ما سقناه عن بيللي وما سبق أن نقلناه عن باش أعيان حين تحدث عن أوضاع العراق في ذلك الوقت كي يعرف أن أي قول يتعلق بتبعية الكويت للعراق ما هو إلا أمل يتعلق به الطامعون ، ولكنه لا يستند إلى حقائق التاريخ .

المراجع

أولا - المراجع العربية :

- الأسود ، عبدالرزاق محمد ، موسوعة العراق السياسية ، بيروت - الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٦م .

- الأعظمي ، وليد حمدي ، الكويت في الوثائق البريطانية ، لندن - قبرص - دار رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٠م .

- باش أعيان ، عبدالقادر ، البصرة في أدوارها التاريخية ، بغداد - ١٩٦٠م .

- البحارنة ، حسين محمد ، الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت ، البحرين- مؤسسة الهلال للتوزيع ، ١٩٩١م .

- بوندرايفسكي ، غيورغي ، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، الكويت -مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٤م .

- الجبوري ، نصيف ، البركان المؤجل - أزمة الحدود العراقية - الكويتية جذور المشكلة ، آفاق المستقبل ، دار الرافد للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م .

- أبو حاكمة ، أحمد ، تاريخ الكويت الحديث مذكرة حول النظام السياسي بالكويت ، الكويت - مركز بحوث المناهج ، ١٩٨٤م .

- أبا حسين ، على ، مجلة الوثيقة العدد الأول - ١٩٨٢م ص٧٨-١٠٥ - مركز الوثائق التاريخية ، البحرين .

- الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولية العثمانية ، القاهرة- معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧م .

- حكومة العراق ، الدليل العراقي الرسمي - بغداد - ١٩٣٦م .

-الحكومة العراقية : حقيقة الكويت ، بغداد - وزارة الخارجية العراقية ، ١٩٦١م .

- ديكسون ، هارولد ، الكويت وجاراتها ، الكويت - دار صحاري للنشر ، ١٩٦٤م .

- الرشيد ، عبدالعزيز ، تاريخ الكويت ، الكويت ، ١٩٢٦م .

- الرومي ، أحمد البشر ، مقالات عن الكويت ، الكويت - مكتبة الأمل ، ١٩٦٦م .

- الريحاني ، أمين فارس ، ملوك العرب ، بيروت - دار الجيل ، ١٩٨٧م .

- الزر كلي ، خير الدين ، الأعلام ، بيروت - دار العلم للملايين ، ١٩٩٢م .

- سلدانها ، ج .أ . ، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك ، الكويت ، ترجمة وتعليق : د .فتوح الخترش ، مكتبة ذات السلاسل ، ١٩٥٠م .

- سوسة ، أحمد ، الدليل الجغرافي العراقي ، مطبعة المساحة ، بغداد ، ١٩٦٠م .

- الشملان ، سيف مرزوق ، من تاريخ الكويت ، الكويت - مكتبة ذات السلاسل ، ١٩٨٦م .

- ابن عثمان ، محمد بن عثمان بن صالح ، روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد ، الرياض-دار اليمامه ، ١٩٦٦م .

- عبدالرحيم ، عبدالرحمن عبدالرحيم ، وثائق شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي ، قطر - دار المتنبي ، ١٩٨٢م .

- العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين ج٥ منشورات دار الشريف الرضي - قم ، إيران ، ١٩٥٣م . :

- ابن علوان ، مرتضى ، رحلة مرتضى بن علوان ، الكويت - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت ، ١٩٩٧م .

- العلوي ،حسن ، أسوار الطين ، بيروت - دار الكنوز الأدبية ، ١٩٩٥م .

- غزال ، مني برهان ، تاريخ العتوب ، آل خليفة في البحرين - طبع البحرين سنة ١٩٩٠م .

- الغنيم ،عبدالله يوسف ، الكويت : قراءة في الخرائط التاريخية ، الكويت - مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٤م .

- القناعي ، يوسف بن عيسى ، صفحات من تاريخ الكويت ، الكويت - مكتبة ذات السلاسل ، ١٩٨٧م .

- كنة ، خليل ، العراق أمسه وغده ،دار الريحاني للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٦م .

- لجنة من المختصين ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الكويت - مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٤م .

- لوريمر ، ج .ج ، دليل الخليج ، قطر ، حكومة قطر١٩٧٥م .

- آل ملا عبدالرحمن ، عثمان ، تاريخ هجر ، الاحساء ، ١٩٩١م .

- الموسوعة العربية العالمية ، الرياض - مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م .

- النبهاني ، خليفة بن أحمد ، التحفة النبهانية ، مصر - مكتبة صبيح ، ١٩٤٩م .

- النجار ، جواد كاظم ، التنقيب في جزيرة عكاز (القرين) ، الكويت - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت ، ١٩٨٠م .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

Finnie, David	Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, I.B.Tauris & Co Ltd, London 1992.
Khadduri, Majid: Ghareeb, Edmund	War In The Gulf, 1990-91, The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implications, Oxford, Oxford University Press, 1997.
Kuwait Political Agency	Arabic Documents 1899-1949, Vol 3, Archive Editions, England, 1994, p. 602.
Rich, Paul	The Invasions of the Gulf: Radicalism, Ritualism, and the Shaiks, Allborough Press, Cambridge, England, 1992.
Rush, A de L	Ruling Families of Arabia: Archive Editions, London, 1991.
Rush, A de L	Records of Kuwait 1899-1921: Vol 1, Archive Editions, 1989.
Schofield, Richard	Arabian Boundry Disputes: Vol 4, Archives Editions, England, 1992.
Schofield, Richard	Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, Royal Institute of International Affairs London, 2nd edition, 1993.
Slot, B. J.	The Origins of Kuwait, E J-Brill, Leiden, The Netherlands and New York, 1991.
Trench, Richard	Gazetteer of Arabian Tribes: Archive Editions, Oxford, England, 1996.

الفهرس



ردمك ٢-١٦-٣٢-٩٩٩٠٦
ISBN 99906-32-16-2



ردمك ٢-١٦-٣٢-٩٩٩٠٦
ISBN 99906-32-16-2